بـول فـابـرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الثاني

ترجمة : الدكتور أنطـون حمصي

من الفكر الاقتصادي
١٩

الإشراف الفني : زهير الحمو

اقتصاد المستقبل

الجزء الثاني

من الفكر الاقتصادي

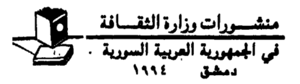
(١٩)

بـــول فـــابـــرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الثاني

ترجمة : الدكتور أنطـــون حمصي


منشـــورات وزارة الثقـــافة
في الجمهورية العربية السورية .
دمشق ١٩٩٤

العنوان الاصلي للكتاب

L'ANTICAPITALISME

اقتصاد المستقبل = L'anticapitalisme / بول فابرا ؛
ترجمة انطون حمصي . ـ دمشق : وزارة الثقافة ،
١٩٩٤ . ـ ٢ ج ؛ ٢٤ سم .
(من الفكر الاقتصادي ؛ ١٩)

١ ـ ٣٣٠٫١ ف ا ب ا ٢ ـ العنوان ٣ ـ العنوان الموازي
٤ ـ فابرا ٥ ـ حمصي ٦ ـ السلسلة
مكتبة الأسد

الايداع القانوني : ع ـ ١١٨٩ / ١١ / ١٩٩٤

القسم الثاني

دور السوق
في الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني عشر
نظرية القيمة الموضوعية
تعرف موضوع الاقتصاد السياسي

« قانون » العرض والطلب المزعوم

يجب على الليبرالي ان يرفض ، بكل قواه الفكرة القائلة بوجود « قانون » للعرض والطلب يحدد ، بفضله ، سعر السلع ، موضوعياً في السوق . فتأكيد وجود مثل هذا « القانون » يعني ترك الاقتصاد السياسي للتعسفي وجهل المعنى الذي تعطيه العلوم لكلمة « قانون » في نهاية المطاف .

ما الذي يعلمنا اياه هذا القانون المزعوم الذي تنادي به كلية علماء الاقتصاد المعاصرين ، تقريباً ، بتأثير من مؤسسي الاقتصاد السياسي الحديث أمثال والراس وجيفونز وبوم بافرك ؟ انه يعلمنا ان طلباً قوياً ، في سوق غير خاضعة لنظام ، لهذه السلعة ، وتلك ، كالبندورة مثلاً ، يرفع سعرها ، في حين ان زيادة في العرض سوف تهبط به . ان اية بائعة في مخزن كبير تعرف ذلك ، ولا حاجة لعالم اقتصاد من أجل اقناعها به . وكذلك ، لم ينتظر الناس نيوتن ليعرفوا ان ثمرة ناضجة تنفصل ، مجرورة بوزنها ، عن الشجرة وان المرء مهدد بسحق انفه اذا كان من قلة الحذر بحيث وضعه في مسارها .

واذا كان نيوتن قد امس الفيزياء الحديثة ، فذلك لانه كان قادراً على ان يكتشف ان سقوط التفاحة كان مضبوطاً بمبدأ اعم هو الجاذبية العمومية التي كانت تفسر ، كذلك ، حركة الكواكب . فسقوط التفاحة ، وهو ليس وليد الصدفة ، ظهر منذ ذلك الحين ، محكوماً بقانون ، وكان يمكن التعبير عن السرعة التي تقترب ، بها ، من الأرض ، جبرياً ، شريطة افتراض الاحتكاك بالهواء معدوماً .

والسؤال ، فيما يتعلق بالاسعار ، هو ان نعرف ما اذا كان هناك ما وراء التذبذبات التي تعانيها في السوق بسبب تأثير عرض وطلب هما ، ذاتهما ، في حركة دائمة ، مبدأ ناظم من شأنه ان يبين تطورها على مدى طويل . ونحن نعلم انه خيل إلى الكلاسيكيين انهم وجدوا هذا المبدأ في كلفة الانتاج المعبر عنها ، لديهم ، باسم « السعر الطبيعي » الغريب غرابة كافية . فسعر السوق سوف ينزع ، بفضل التنافس بين المنتجين الذين يستجيبون لنداءات الطلب ، إلى التوافق مع هذا السعر الطبيعي . والعامل المحدد للاسعار ، بموجب هذا التصور ، هو العرض . فالطلب لا يؤثر في تشكلها في الفترة المتفاوتة الطول التي لم يتوفر الوقت ، خلالها ، للانتاج من أجل ان يتكيف مع شروط السوق الجديدة . فاذا تجلى طلب قوي لسلعة أو خدمة ما ، فان سعرها سوف يرتفع ، الا انه من الخطأ ان نرى في ذلك اثباتاً لقانون العرض والطلب المزعوم . فسرعان ما تؤدي المنافسة بين المنتجين إلى ايقاف هذه الظاهرة غير السوية التي يشكلها سعر مفرط الارتفاع ، وهو تعبير لا معنى له إلا بالمقارنة مع كلفة الانتاج . وعلى العكس من ذلك ، فاذا اعرض الزبائن عن نتاج ما ، فان سعره يهبط إلى ما دون « سعره الطبيعي » إلى ان يخفض الرأسماليون ، بسبب هبوط ارباحهم ،

استثماراتهم في هذا الفرع من الفعالية أو يكفوا ، على الأقل ، عن زيادتها بالايقاع السائد في كل مكان خارج هذا الفرع . فالطلب ليس ، على المدى الطويل — وهو تعبير ينتمي إلى « النموذج الاقتصادي » أكثر منه إلى العالم الاختباري — ، عاملاً محدداً للاسعار ، ونظرية القيمة الموضوعية تقوم على هذه القاعدة الاولية . ومع ذلك ، فمن البديهي ان هناك فئة كاملة من المواد تحدد قيمتها بالطلب الذي تكون موضوعاً له حصراً ، وهي فئة المواد النادرة اي تلك التي لا تكون قابلة لاعادة الانتاج بالقدر المرغوب فيه سواء اكان ذلك لأنها نتاج عمل غير مقنن (عمل فني) أم لانها موجودة في الطبيعة بكمية محدودة . فمن المستحيل تحديد سعر السوق ،فيما يتعلق بهذه المواد ،بكلفة الانتاج.

ومن أجل ذلك ، يقسم ريكاردو ، على اثر سميث ، المواد إلى فئتين كبيرتين :

١ — المواد التي يتم الحصول عليها بالعمل المقنن ، وهي الأكثر عدداً إلى حد بعيد .

ويقول ريكاردو ان الأمر سيدور حول هذه المواد في كل مرة يجري ، فيها ، الحديث عن « قوانين » تنظم قيمتها . وبعبارة اخرى ، سوف تكون المادة الحصرية للاقتصاد السياسي اذ لا تنطبق نظرية القيمة الموضوعية الا عليها . وهذه المواد القابلة لاعادة الانتاج تكون كذلك بقدر ما نريد عملياً . فكثير منها ، كما يقول لنا ريكاردو أيضاً ، « يمكن ان تضاعف دون حد قابل للتعيين تقريباً » و« يكفي ان تخصص لانتاجها الموارد اللازمة ». وهذه الملاحظة التي انتقدها والراس

كثيراً تبدو نبوية اليوم : فالصناعة الحديثة قادرة ، فعلاً ، على انتاج معظم المواد الرائجة « دون حد قابل للتعيين » .

٢ – المواد التي تستمد قيمتها من ندرتها وحدها . ويذكر ريكاردو ، من بين المواد النادرة ، اللوحات والتماثيل والخمور الجيدة والكتب والتحف ، وهو يقول « ان قيمتها مستقلة كلياً ، عن كمية العمل الذي لزم تكريسه ، أصلاً ، لانتاجها ، وتتحول بتحول ثروات الذين يرغبون في امتلاكها واذواقهم « المتغيرة » . وخاصتها هي ان « اي عمل لا يستطيع زيادة كميتها ولا يمكن لقيمتها ، بالتالي ، ان تهبط نتيجة عرض متزايد » . ومن أجل ذلك ، كما يقول ريكاردو أيضاً ، « تشكل شطراً صغيراً جداً من كتلة السلع المتبادلة كل يوم ، في السوق ». وريكاردو بعد ان اشار إلى وجودها ، في الصفحة الثانية من كتابه ، يقرر – وهو موقف لم تدرك كل أهميته – التوقف عن الانشغال بها في بقية مؤلفه . انها لا تتصل، بطبيعتها ، بنظرية القيمة – العمل، واسعارها تفلت ، بالتالي ، من كل ضبط ، ولا يمكن صياغة اي « قانون » بشأنها .

ومع ذلك ، فان لمثل هذا الانقسام الثنائي بين المواد الاقتصادية ، اذ ينتمي بعضها إلى النظرية ولا ينتمي اليها بعضها الاخر ، شيئاً يصدم الذهن قبلياً . ما هي هذه النظرية التي يجب عليها ، من أجل ان تستطيع الصمود ، ان تستبعد من ميدان تطبيقها قسماً كاملاً من الحياة الاقتصادية التي يفترض ، فيها ، ان تفسرها ؟ ولن يدهشنا ان يكون خلفاء ريكاردو ولم يرتاحوا قبل ان يجدوا مبدأ توحيدياً يسمح لهم بتفسير جملة الظواهر الاقتصادية دون استبعاد بعضها بصورة متفاوتة التعسف .

والبحث عن هذه الوحدة (المستحيلة) هو ، في رأيي ، الذي يميز اعمق التمييز تاريخ الاقتصاد السياسي منذ بداية القرن التاسع عشر . والأزمة التي يجتازها حالياً مسببة ، هي أيضاً ، بهذا التساؤل الاساسي — حتى لو لم يظهر ذلك دائماً .

أما بالنسبة للمبدأ الموحد الذي وجده خلفاء ريكاردو ، أو استعادوه بالاحرى ، فانه كان يفرض نفسه . فبين سيارة (مادة قابلة لاعادة الانتاج) ولوحة لفان غوغ (مادة غير قابلة لذلك) أو بين القمح (مادة قابلة لاعادة الانتاج) وأرض على شاطئ البحر في الكوت دازور (مادة غير قابلة لاعادة الانتاج) قاسم مشترك ، على الأقل ، هو ان كل هذه المواد مرغوب فيها ، وهي في السوق لانها موضوع طلب . وأنا اضيف ان علماء الاقتصاد كانوا أكثر اندفاعاً إلى اعادة وضع الطلب كعامل محدد للقيمة من حيث ان ريكاردو ، وهو منطقي غير مجامل ، كان قد اشار إلى استثناء آخر من ميدان تطبيق نظرية القيمة — العمل . وهذا الاستثناء من السعة بحيث يشمل مجمل السوق . فتتوقف على الندرة ، اي على فيض الطلب » (١) عن العرض ، أيضاً ، قيمة المواد المحتكرة . الا ان « تلك هي الحال بالنسبة لكل المواد لفترة محدودة » كما يضيف ريكاردو .

ان الاحتكار هو ، اذن ، الذي يؤدي ، في كل الفرضيات ، إلى فشل تحديد القيمة بالعمل وسيرورة التراكم . وهناك احتكار عندما لا يمكن ، لأي سبب كان ، زيادة انتاج سلعة تكون موضوعاً لطلب اقوى من العرض الموجود حالياً . والاحتكار نهائي بالنسبة لـ « اللوحات والتماثيل ، وكذلك الخمور ذات النوعية الخاصة » .

وهو نهائي ، أيضاً ، بالنسبة لعدد كبير من المواد التي لم يذكرها ريكاردو لكنها تلعب دوراً في حياة المجتمع أهم بكثير ؛ وفي مقدمتها أراضي البناء وحتى الأراضي الزراعية (في المناطق المكتظة بالسكان):

بالاضافة إلى هذه المواقف المختلفة للاحتكار الناجمة عن استحالة زيادة الكمية المعروضة ، هناك مواقف كثيرة اخرى اصلها مختلف تماماً . انها الاحتكارات التي تخلق صنعياً باتفاق المنتجين فيما بينهم . وهكذا ، فان الاحتكار النموذجي الذي يقوم على وضع منتج وحيد يده على السوق هو ، في الواقع ، حالة قصوى . وبين هذه الحالة القصوى وسوق تنافسية كل الدرجات الممكنة لشبه الاحتكار وتملك الاقلية . وهذا المكان هو الذي نلقى، فيه، من جديد ، ملاحظة ريكاردو التي اتيت على ذكرها : ان كل الاسواق تكون ، في الأجل القصير ، على هذه الحال بدرجات متفاوتة على اعتبار انه تلزم ، دائماً تقريباً ، مهلة ما للسماح للعرض بالتكيف مع الطلب وان المنتج ، دائماً ، في موقع يستطيع ، معه ، ان يوهم الزبون بأن للماركة التي يبيعها مزايا خاصة (وانها « نادرة » اذن) . ومن أجل ذلك لا يتوافق « السعر الفعلي » ابداً مع « السعر الطبيعي » ولكنه يرتد اليه باستمرار ، في سوق محكوم بمبدأ المنافسة . فنتيجة التنافس بين المنتجين ، بقدر ما تتسع الاسواق وتصبح منفلتة ، هي خفض زمن رد العرض على تحريضات الطلب ، وسياسة التخزين التي تمارسها التجارة هي بصورة عامة ، اذا نظرنا اليها من وجهة النظر التي تعنينا هنا ، اداة تكيف قوية تسهم في خفض تذبذب الاسعار الفعلية حول السعر الطبيعي .

والتحليل الكلاسيكي يسمح ، أيضاً ، بفهم الموقف الخاص الذي

توجد ، فيه ، معظم المواد الزراعية . فاذا كان يجب تصور نظام حماية خاص بها ، فذلك لانها تحت رحمة لعبة العرض والطلب التي تكون مجزية لها بصورة مبالغ فيها ، احياناً (خلال فترات الندرة)، وضارة بها بصورة كارثية (خلال فترات الفيض) احياناً اخرى . وخطط تثبيت الاسعار الزراعية ، عندما يجري تصورها بذكاء ، ترمي إلى تثبيت سعر السوق حول « سعر اتجاه » يجب ان يقابل كلفة لاعادة الانتاج (بما فيها الربح) متوسطة . والدول المشتركة في جولة طوكيو تسعى ، بالتزامها بالمفاوضة ، على تكوين « مختزنات ضبط » إلى جعل سعر السوق والسعر الطبيعي يتطابقان « في الاجل الطويل » باستبعاد التأرجحات المنحرفة التي تصيب الاول بقدر ما يمكن استبعادها.

ومثال المنتجات الزراعية ذو دلالة خاصة لانه يسمح بفهم المكان الذي يجب ان تحتله آلية السوق في اقتصاد منظم . فيمكن ان يغرينا ما سبق أن نستخلص ان دور اجهزة التدخل يجب ان يكون الحد من اللعبة الحرة للعرض والطلب بالتدخل ، حسب الظروف ، في الثاني (شراء للتخزين) أو في الاول (بيع المختزنات) . ان هذا غير صحيح الا بالنسبة للاسواق التي يكون ، فيها ، زمن رد العرض على الطلب طويلاً (المنتجات الزراعية ، المواد الاولية التي يقتضي استخراجها استثمارات كبيرة) أو متقلباً (المواد الزراعية التي يتوقف انتاجها على الشروط الجوية بقدر ما يتوقف على ارادة البشر) . أما في الحالات العديدة جداً التي يكون ، فيها ، الإحكام أسهل ، فإن أكبر الفرص للحصول على السعر العادل يتوفر ، دائماً تقريباً ، من خلال لعبة السوق الحرة (راجع ما قيل في الفصل التاسع حول آلية الضبط الاولية للانظمة).

ان الكلمة التي غالباً ما تتردد في مؤلف ريكاردو هي كلمة « ضبط » . فالعلم الاقتصادي الكلاسيكي الليبرالي حقاً هو ، في الوقت نفسه ، تفسيري ومعياري ، وهو يرمي إلى ان يجنب الفعالية الاقتصادية ، بقدر المستطاع ، التعسف وعدم التحديد . والاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد حبس نفسه في مأزق بتخليه ، صراحة ، عن المبدأ الضابط الذي يؤلفه الرجوع إلى كلفة الانتاج محسوبة بساعات العمل (وإلى ربح رأس المال المتراكم) ، لان ما من قانون يمكن ان يستخلص من نموذج اقتصادي قائم على اولوية الطلب . ولذلك ، فان كل البناءات التي شيدتها ، منذ ما يقرب من قرن ، بدأ بمنحنيات العرض والطلب العتيدة — التي كان اول من رسمها الفريد مارشال الذي حاول التوفيق بين ما لا يقبل التوفيق بينه (النظرية الريكاردية والنظرية السيكولوجية للقيمة) — مغلوطة ويجب ان ترفض كلية كما سنرى في المعالجة السادسة المكرسة لها . أما بالنسبة لمجتمعنا فإنه ، وهو القائم على مثل هذه الايديولوجية ، على صورة هذه الاخيرة : علمي مزعوم ومنذور للتعسفي .

لم تكن نظرية القيمة — العمل ، في تاريخ المدنية الغربية الحديثة ، حتى الآن ، سوى جملة معترضة قصيرة . وكان واضعوها يريدون احلالها محل النظرية السيكولوجية (أو « النفعية ») للقيمة التي بشر بها علماء اقتصاد القرن الثامن عشر الذين كانوا يؤمنون ، من قبل ، بـ « قانون العرض والطلب » . وقد انغلق السبيل الذي فتحوه للحياة من جديد لانه أكثر مطالب مما ينبغي ، واعيد تنصيب قانون العرض والطلب سيداً مطلقاً حوالي عام ١٨٧٠ وبقي حتى ايامنا هذه .

وكون الأمر يدور حول أهم خصومة تقسم علماء الاقتصاد على بعضهم بعضاً شيء شعر به الكلاسيكيون شعوراً حاداً .

ويكتب ريكاردو ، من جانبه ، مايلي : « ان الرأي القائل ان سعر السلع يتوقف ، فقط ، على نسبة العرض إلى الطلب أو نسبة الطلب إلى العرض أصبح ، تقريباً ، بديهية للاقتصاد السياسي وكان منبع كثير من الاخطاء في هذا العلم » .

وقد استعمل تعبير « قانون العرض والطلب » من جانب آدم سميث ثم من جانب مالتوس . ومع ذلك ، فان سميث هو مخترع نظرية القيمة — العمل التي يؤمن بها مالتوس أيضاً . الا يناقض ذلك الاطروحة التي اتيت على عرضها ؟ كلا ، وذلك لان الاسهام الاصيل لريكاردو الوفي لمنهجه النقدي هو برهانه على انه من قبيل التناقض تفسيرالقيمة بالعمل والادعاء ، في الوقت نفسه ، بأن هناك قانوناً للعرض والطلب . وهذا « القانون » هو ما اعاده علماء الاقتصاد المحدثون إلى موقعه بصورة يظنون انها نهائية أيضاً . فجون هيكز ، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢ ، يعرض ، في كتابه « القيمة ورأس المال » الذي صــــدر لاول مرة عام ١٩٣٧ والذي يشكل مع كتابين أو ثلاثة اخرى اساس المذهب الجامعي الحالي ، يعرض في هذا الكتاب « نظريته في التبادل » المشتقة ، كاملة ، من سلوك الطالبين ويختم ما قاله بالنتيجة التالية : « ذلك ما كان علي قوله حول نظرية التبادل . وفضلاً عن ذلك ، فاني أشك في وجود أشياء كثيرة على هذا المستوى من العمومية يمكن ان تضاف » . وليس هناك ، فعلاً ، شيء يضاف إلى « قانون طلب المستهلك » ولا إلى

« عمل نظام التوازن العام » اللذين بحثهما سير جون ، ولكننا نخشى ان يكون هناك الكثير الذي يجب حذفه .

« مفارقة الماء والماس » .

في أصل النظرية الحديثة للطلب « الحل » المعطى لمفارقة الماء والماس العتيدة والذي خيل لعلماء اقتصاد فيينا ، منذ حوالي مائة عام ، انهم يجددون ، به ، نظرية القيمة ـ المنفعة تجديداً كاملاً . وقد جرى ، منذ ذلك الحين ، « تحسين » لبنائهم لا سيما من جانب جون هيكز الذي سلك سبيلاً فتحه فيلفريد باريتو فظن انه يحرر النظرية من أكثر وجوهها الذاتية ارباكاً ـ دون ان يعدلها ، على كل حال ، تعديلاً اساسياً : وكان آدم سميث وريكاردو قد لاحظا ان الماء والهواء وهما نافعان جداً للحياة ، لا قيمة سلعية لهما ، « في الظروف العادية » ، في حين ان الذهب والماس يملكان قيمة كبيرة جداً على الرغم من ان فائدتهما ضعيفة جداً بالمقارنة مع الماء والهواء : الم يكن ذلك البرهان على انه كان ينبغي البحث عن اساس القيمة في مكان آخر غير المنفعة ؟

وقد تساءل علماء اقتصاد فيينا ، ليبرهنوا على ان تلك لم تكن الحال ، عما اذا لم تكن هناك ظروف يدفع ، فيها ، لقاء كأس الماء ثمناً اعلى من ثمن ماسة : واجابوا عن ذلك بالايجاب : ان ذلك يحدث كلما كانت هناك حاجة ماسة اليه : وهم يتخيلون الحكاية التالية : رجل تائه في الصحراء ، نضبت مؤونته ولم يبق في جعبته سوى ماسة غالية الثمن . الا يكون هذا المسافر على استعداد لان يعطي كنزه للحصول على كأس ماء سيسمح له باطالة عمره ؟ وقد صنع اصحابنا ، من أجل تعميم استنتاجهم البراق على كل المواقف التي يمكن ان تتبدى ،

مفهوم المنفعة الهامشية التي لا تعرف بوصفها منفعة الوحدة الهامشية (منفعة آخر كأس ماء يحتوي عليه وعاء) ، بل بوصفها التغير الحاصل في المنفعة الكلية باضافة وحدة اخرى . ومثال ذلك مايلي : يملك جاك ١٠٠٠ د.ل: من الماء مثلاً ، وهي كمية كافية للوفاء بحاجاته اليومية من شرب ونظافة وغسيل الخ... فاذا اضفنا ١ (د.ل) إلى هذا المخزون، فان هذا الاخير لن يتلقى زيادة ذات قيمة في المنفعة . والموقف يكون مختلفاً كل الاختلاف لو كانت المؤونة الاولية لجاك لا تتجاوز ٥ (د.ل) من الماء ، اي ما يلزمه ، بالضبط ، من أجل ان لا يموت ظمأ ومن أجل ان يغسل طرف انفه مرة واحدة في اليوم ، ان ديسيلترا اضافياً سيزيد المنفعة الكلية كثيراً . فالمنفعة الهامشية هي ، اذن — كما لاحظ علماء الاقتصاد النمسويون المغرمون بالرياضيات — ، تابع متناقص للكمية : فكلما زاد ما يملكه جاك من الماء صغرت القيمة الهامشية للديسيلتر إلى ان تصبح غير ملحوظة . وقد خيل لعلماء اقتصاد فيينا انهم وجدوا اخيراً ، في هذه الملاحظة الظاهرة التفاهة ، ما كانوا يبحثون عنه منذ وقت طويل : الحجة الحاسمة لافحام علم الاقتصاد السياسي الانكليزي ومعلمه ريكاردو : الا يقدم تناقص المنفعة الهامشية الدليل على ان المنفعة ، كالقيمة ، تابع معكوس للندرة ؟

لقد اصبحت الندرة ، عن طريق الحاجة ، المبدأ العمومي المفسر للقيمة وتم التغلب على ثنائية ريكاردو المزعجة ، ووجدت ، اخيراً ، نظرية اعم تنطبق على كل المواد الاقتصادية .

وحتى لو سلمنا بأن كلفة الانتاج تلعب ، فيما يتعلق بالمواد القابلة لاعادة الانتاج دوراً في تحديد السعر ، فان الأمر لم يعد يدور ،

هنا ، الا حول سبب ثانوي كان يمكن ، في الحد الأقصى ، الاستغناء عنه . وهذا التنازل الأقصى حيال النظرية الريكاردية للقيمة كان ، أيضاً ، ظاهراً أكثر منه واقعياً لان كلفة الانتاج اصبحت ، بعد ذلك، متصورة بوصفها مجموع مختلف عوامل الانتاج : كلفة المواد الاولية ــ الاجور ــ اخماد رأس المال = كلفة الانتاج الكلية التي يطبق عليها ، بعد ذلك ، معدل ربح لم يعد في الامكان تفسير مصدره . وبعبارة اخرى ، واجهت المدرسة الجديدة كلفة الانتاج من وجهة النظر الذاتية للمشروع (التي تصف المحاسبة قبلياً والتي تحدثت عنها في الفصل الخامس) . لقد كان لكلفة انتاج ريكاردو طابع اجتماعي وكانت تؤخذ ، مباشرة ، على انها متناسبة مع كمية العمل الذي لزم تكريسه لانتاج سلعة ما (٢) : فمن غير المعقول ، من وجهة النظر هذه ، جعل كلفة الانتاج تتوقف على معدل الاجور . والعلاقة المعكوسة هي التي تفرض نفسها : فعدد ساعات العمل يحدد القيمة المنتجة ، ويحدد معدل الاجور توزيع هذه القيمة بين مختلف الاطراف المعنية :

ان جعل الندرة المبدأ المولد لقيمة كل المواد يعني اجراء قلب كامل للمنظور . فقد كانت المواد النادرة تشكل ، بالنسبة لريكاردو ، استثناء من القاعدة : أما بالنسبة للمدرسة الجديدة ، فالاستثناء اصبح هو القاعدة :

يبقى ان نعرف ماذا كانت هذه الشطارة التي بهرت الناس خلال قرن ما زالت تستطيع الصمود طويلاً جداً .

لقد حدثت للاقتصاد السياسي مغامرة ليست عادية : فالذين ارادوا ، منذ مائة عام، تجديده باعطائه شكلاً رياضياً(حساب الهامشيين

التفاضلي) لم يكونوا يملكون الذهن الرياضي ، وهو ما يكشفه عدم قابليتهم لطرح المسائل الاقتصادية التي كان عليهم حلها بحدود منطقية . فمن أجل شرح عمل السوق ، حاكموا على فرضيات غريبة ، اطلاقاً ، عن اشكالية التبادل . وفرضية المسافر في الصحراء المستعد لمبادلة ماسة ثمينة بكأس ماء مثال كامل على ذلك . وكان يمكن ان اتردد في مزيد من التوسع في هذه الخرافة التي لا تصلح لاكثر من ان تكون حبكة فيلم رديء الحكايات لو لم يكن تعليمها لطلاب كل البلدان الرأسمالية مستمراً على صورة مدخل إلى التحليل الهامشي :

لنفترض ، اذن ، ان رجل الماس ، نصف الميت من الظمأ فعلاً ، يصادف في وسط الصحراء رجلاً آخر مزوداً بمطرة ما زالت تحتوي على قليل من الماء . انه يقول له : « اعطني كأس ماء لقاء هذا الحجر الرائع » . وتلك مبادرة يمكن ان تأتي بعدها مواقف كثيرة لا يقابل اي منها فعل تبادل .

١ — يرفض رجل المطرة — ولنسمه (ج) — الصفقة المقترحة عليه : فما فائدة ماسة في حين ان ما بقي لديه من ماء لا يكاد يكفي لدعمه بضعة أيام أيضاً ؟

٢ — (ج) الذي افترض له ، الآن ، مزاج مغامر يقبل الاقتراح المقدم له قائلاً لنفسه : حسناً ان الواحة اقرب مما نظن ، وعندما نصل اليها اكون رجلاً غنياً . أو أن الامر هو انني يجب ان اموت مبكراً قليلاً أو متأخراً قليلاً ، ولا أهمية لذلك .. ان هذا رهان وليس تبادلاً .

٣ — (ج) ، الرجل الرؤوف ، يشفق على (د) ، رجل الماسة ،

ويقدم له ، دون مقابل ، نصف جرايته . ولنفترض ان المفاجأة السعيدة حصلت ووصل المسافران إلى الواحة . ان (د) يقدم الماسة ، كعربون امتنان ، إلى الرجل الذي رضي بأن يشاطره مصيره . وهكذا نكون أمام هبتين متعاقبتين : هبة كأس ماء من (ج) لـ (د) ، وهبة ماسة من (د) لـ (ج) .

٤ — يمكن للقصة أن تعرف خاتمة اقل بهاء . فالمسافر الظمىء لا يعرض ماسته الا ليشتت انتباه رفيق اللقاء الذي يهاجمه اذ ذاك ، فجأة ، ليسلبه المطرة . ويتقاتل الرجلان مستنفذين، عبثاً ، قواهما الاخيرة وبالصدفة ينسكب الماء في الرمل ، في حين يتابعان معركتهما البلهاء . وهنا ، أيضاً ، نخرج من عالم الاقتصاد السياسي .

لنحاول ، الآن ، الدخول اليه بتغيير ظروف المثال . ان الرجلين يعرفان انهما يملكان حظوظاً معقولة في بلوغ الواحة . والصفقة المقترحة لا تعود غير معقولة بل معقدة . ان (ج) يعرف ان لديه من الماء ما يكفي لاخراجه ورفيقه من المأزق . واذا كان ، على الرغم من ذلك ،يطلب الماسة لقاء الماء ، فانه يتصرف كمبتز .

ولا شك في ان الاساتذة الظرفاء الذين كان ينبغي ان يكونهم علماء اقتصاد فيينا في نهاية القرن التاسع عشر لم يكونوا واعين لضخامة نتائج ما كانوا يعدونه محاكمة مضبوطة : فهم لم يتساءلوا لحظة واحدة حول كلفة نقل كأس ماء إلى وسط الصحراء .

وكان عليهم ، لمقاربة المسألة التي طرحوها على انفسهم بصورة صحيحة ، ان يتصوروا مثالاً آخر . فاذا كان على مشروع ما ان ينشيء موقعاً متقدماً في وسط الصحراء ، فما هي ، بالنسبة اليه ، قيمة الماء الذي يجب ان ينقله اليه بنفقات كبيرة ؟ هذه الحدود هي

التي حاكمت ضمنها ، في ايامنا ، وكالة الفضاء الامريكية . فكي تضمن حداً أدنى من الرخاء لتشارلس كونراد وبيير وايتز وجوزيف كرفين ، اعضاء طاقم السكايلاب الذي اطلق عام ١٩٧٣ ، لم تقتّر : فقد انشأت في المركبة مغسلة ودوشاً . وحسبت ان وضع لتر ماء في المدار يكلفها الفي دولار . تلك هي قيمة الماء في الفضاء في الوضع الحالي للتقنية . ولو حاكمنا كما كان يفعل علماء الاقتصاد النمسويون، فاننا كنا سنحاول تقدير هذه القيمة بتخيل فرضيات يتساوى عدم معقوليتها مع عدم احتمالها . فيمكن ان نفترض السكايلاب مرغماً على اطالة اقامته في الفضاء بسبب خلل في عمل المحركات . فما هو مبلغ المـــال ، وما هي الماســـة اللذان كان تشـــارلس كونراد على استعداد لتقديمهما إلى بيير وايتز مقابل كأس ماء اضافي ؟ لا يمكن ان يقدم جواب مفهوم لهذا السؤال غير المعقول .

وقد كتب ميلتون فريدمان، في دروسه حول الاسعار المنشورة باسم « نظرية الاسعار » (مؤلف سبق الاستشهاد به في الفصل الخامس)، ما يلي :

« لقد سمحت مفارقة الماسة والماء للكلاسيكيين المحدثين بادخال الطلب كعامل محدد للاسعار » . صحيح ان مؤلفنا يضيف ، بعد ذلك ، قائلاً : « على كل حال فان ظفر المنفعة الهامشية والمنفعة الهامشية المتناقصة قد حمل ، ضمن معنى ما ، إلى ابعد مما ينبغي » . ولكن السيد فريدمان لم يستخلص ، مع الاسف ، اية نتيجة من هذه الملاحظة وبقي سجين النظرية القديمة .

ان المدرسة السيكولوجية تضل في التطبيق لعدم قدرتها على تعيين المرحلة التي يجري ، فيها ، التبادل . ففي مسألة كأس الماء ، يحدث التبادل داخل موازنة المشروع (س) الذي اقام موقعاً متقدماً في الصحراء

(أو داخل موازنة وكالة الفضاء الامريكية الخ ..) . وهذا التبادل الاول المتعلق بسيرورة الانتاج يمكن ان يعقبه تبادل ثان – بيع كأس ماء – شريطة وجود سوق : ولا يمكن تصور وجود سوق لا في الصحراء التي يلتقي ، فيها ، (ج) و(د) ولا في حجرة السكايلاب .

استحالة تفسير عمل السوق انطلاقاً من المقايضة

هنا يظهر للعيان ، بكل وضوح ، الخطأ الذي كان من المحتم ان تقترفه المدرسة السيكولوجية انطلاقاً من المقدمات التي طرحتها . فاذا كانت قيمة التبادل سلعة (أو خدمة) ما ناجمة عن منفعتها ، فيجب ان يكون في مقدورنا تفسير تشكل هذه القيمة انطلاقاً من المقايضة بين شخصين يحتاج كل منهما إلى امتلاك ما يخص الاخر . وهذا ما حاوله الهامشيون ، ولكنهم لم يحلوا شيئاً لانه من المستحيل اعادة تشكيل عمل سوق ما بالمحاكمة على هذه المقايضة الاولية : لماذا ؟ لان تشكيل سوق يفترض شرطاً آخر على الاقل . ما هو هذا الشرط ؟ انه ان لا تكون لأي من المشاركين القدرة على فرض حله . ونظرية الالعاب الحديثة تبرز هذا الشرط . فاللعبة التي تقوم بين اثنين من المشاركين تتميز عن لعبة يشارك فيها العدد (ن) من الاطراف بدرجة السلطة التي يملكها كل مشارك من حيث التأثير في نتيجة المباراة .

ان نظرية الالعاب هي التي ينبغي ان نفحص ، في ضوئها ، السوق ، هو ما دعانا اليه عالم الرياضيات جون فون نيومان وعالم الاقتصاد اوسكار مورغنسترن في كتابهما « نظرية الالعاب والسلوك الاقتصادي(٣)» الذي كان اصل تجديد التفكير الاقتصادي منذ خمسة وعشرين عاماً . ان مورغنسترن ، وهو نمسوي الاصل ، بقي وفياً للمقاربة السيكولوجية

لمدرسة فيينا . الا ان ذلك لا يمنع كون الدرب الذي رسمه فون نيومان معه يمكن ان يؤدي ، أيضاً ، إلى عودة نحو النظرية الموضوعية للقيمة . وكي يكون الأمر كذلك ، ينبغي ، أولاً ، أن يفلت علماء الاقتصاد من سيطرة ما يسميه ميشيل فوكو الفسحة المعرفية التي انشأتها المدرسة « الليبرالية الجديدة » في نهاية القرن التاسع عشر .

وقد يجد القارىء ما يغريه بأن يرى تناقضاً بين الشروط المطروحة هنا لانشاء نموذج سوق تنافسية وما قلته في الفصل العاشر ، وهو اننا نستطيع ، في أقصى الحالات ، تصور وجود مثل هذه السوق مع منتج وحيد . الا انه يجب ، من أجل ان يكون الامر كذلك ، ان نفترض ، كما نتذكر ، اننا نجرد العارض الوحيد من قدرته على تعيين الكمية المعروضة على هواه . وكذلك ، يمكن ان يكون هناك ، بشكل دائم ، سوق تنافسية بمشاركين (أو ثلاثة) ، اذا كان القانون يمنعهم من التنسيق فيما بينهم بصدد الاسعار والكميات المنتجة الخ ... اي اذا اعاد القانون ، صنعياً ، اقامة شروط لعبة يشارك ، فيها ، العدد (ن) من الاطراف بحده بصورة صارمة من اختيارهم لستراتيجياتهم (راجع أيضاً ، المعالجة السابعة في نهاية الكتاب) .

ونصل إلى النتيجة نفسها اذا حاكمنا بموجب المثال المألوف لدينا ، مثال قناص الغزال وصياد السمك . فبما انه تلزم عشر ساعات عمل ليلتقط الصياد ثلاث سمكات وليقتل القناص غزالاً ، فان التبادل يجب ان يجري على هذا الاساس . ولكن ، ما الذي يحدث اذا كانت معدة الصياد ، كما لاحظت في الفصل الاول من هذا الكتاب ، لا تتحمل السمك ؟ هل سيدع نفسه يموت جوعاً ليثبت ان ارسطو كان على حق في ادعائه ان التبادل علاقة مساواة ؟ ان الاكثر احتمالاً

هو انه سينتهي إلى قبول الصفقة غير العادلة التي سيفرضها عليه القناص ، اي ست سمكات ، مثلاً ، لقاء غزال ، اي نتاج عشرين ساعة عمل لقاء نتاج عشر ساعات . الا تتداعى نظرية القيمة — العمل منذ الصفقة الاولى المعقودة بين الرجلين ؟ كلا ، وذلك لان هذه الصفقة ليست تبادلاً لان القناص سيد اللعبة ، فيها ، بالمعنى الحقيقي للكلمة .

ويمكن ان نتخيل لدى القناص ، حيال اللحم ، الحساسية نفسها التي هي لدى الصياد حيال السمك وان كلا منهما يعرف تفضيل الاخر ، وهي حالة يكون ، فيها ، امام مبدأ تساوي التبادل فرص كبيرة للسيادة . وضمن هذا الاحتمال يلبي الزوج المنعزل المؤلف من رجلينا البدائيين الشرط المطلوب لوجود منافسة كاملة ، وهو انه ليس لاحد المشاركين من التأثير في نتيجة اللعبة أكثر مما يكون لمشارك آخر . ففي مثل هذه اللعبة ، لا يخسر احد اذا لعب بصورة عقلانية . الا انه ينبغي ، ليكون الأمر كذلك ، ان نفترض ، في مثالنا ، تساوي تفضيل القناص للسمك مع تفضيل الصياد للحم ، اي ادخال عنصر سيكولوجي غريب عن الاقتصاد السياسي الموضوعي في النموذج التفسيري . وكذلك كان ينبغي ، منذ قليل ، اعتماد تدخل الدولة لتفرض قواعد اللعبة على المنتج الوحيد أو على المنتجين الاثنين أو الثلاثة الموجودين . و هذا هو السبب العميق الذي ينبغي ، من أجله ، ان يشمل نموذج المنافسة الكاملة العدد (ن) من المتنافسين الذين نفترض انهم يعرفون ، في كل لحظة ، معدلات التبادل الجارية في السوق . والمعلومات المتبادلة لدى اللاعبين هي التي تؤلف ، هنا ، العامل الحاسم لتحييد اثر التفضيلات (قد يكون بيير على استعداد لاقتناء الغزال

مقابل اربع سمكات ولكنه لن يريد ان يدفع سعراً اعلى من سعر جاره الذي لا يقبل التخلي عن أكثر من ثلاث سمكات) .

وتسمح لنا نظرية الالعاب ، أيضاً ، بأن نفسر ، رياضياً ، سبب الصعوبة البالغة في اثبات وجود المنافسة الكاملة . وهذا السبب هو انه كلما تدني ضبط لاعب ما لنتيجة اللعبة ، زاد ، بالنسبة اليه ، تعقيد تحديد سلوك عقلاني . وهكذا ، فان المنافسة الكاملة التي تضمن تساوي التبادل هي ، من جهة اولى ، لعبة يجب ان لا يخسر ، فيها ، اي مشارك – على عكس ما يجري في عالم الاحتكارات « العدواني » لمجرد انه يلعب عقلانياً ، ولكنها ، من جهة اخرى ، لعبة تقتضي صفات استثنائية إلى حد يعود ، معه ، انعدام التساوي الواقعي إلى الظهور منذ الاشواط الاولى للعبة . فالمنافسة الكاملة تبدو ، مرئية من هذه الزاوية ، فرضية قصوى تشير إلى عالم مقبل أكثر عقلانية وأكثر استقراراً في الوقت نفسه .

ولنتأمل ، أيضاً ، الصعوبات المعقدة التي غاص ، فيها ، القائلون بالنظرية السيكولوجية للقيمة . فعندما افترضت ان القناص يتغذى بالسمك ، حصراً ، وان الصياد يتغذى باللحم حصراً ، اخترت فرضية على قدر خاص من التوفيق تسمح باعتبار التفضيلين متساويين لانهما مطلقان (٤) . وبما انهما متساويان ولهما اشارتان متعاكستان ، فيمكن اهمالهما . ولكن التفضيل ليس ، عامة ، في مثل هذا الحسم . فالقناص يحب السمك أكثر من اللحم ، ولكن ما هي العتبة التي سيرى ، انطلاقاً منها ، ان المنفعة الهامشية للسمك مساوية للمنفعة الهامشية للحم ؟

ان نقطة المساواة هذه تحدد ، بموجب النظرية السيكولوجية ،

بالمعدل الذي سيوافق ان يبادل ، ضمنه ، غزاله بسمك (ولنلاحظ ، بصورة عابرة ، ان الهامشيين يحاكمون على اساس الفرضية الغريبة غرابة مطلقة عن الاقتصاد الحديث والتي تقول ان المنتج ينتج لاستهلاكه الشخصي وللسوق معاً) . ما الذي سيحدث لو ان صياد السمك الذي ليس لتفضيله للحم الحدة نفسها التي تكون لتفضيل القناص للسمك يعين معدل التبادل نفسه الذي عينه شريكه ؟ للخروج من هذاالمأزق ، يدخل الهامشيون ، اذ ذاك ، « الاعلام » الخاص بالسوق ، ولكننا نعود ، في هذه الحالة ، إلى الوقوع في ... النموذج الكلاسيكي . والمحاكمات الشاقة التي اضافوها اليه تبدو غير ذات فائدة لبيان الظاهرة . وبكلمه موجزة ، ان أخذ الحاجة بعين الاعتبار يفسر ، في احسن الاحوال ، ما قد يجري بين ازواج منعزلة من المنتجين الذين يريد كل منهم اقتناء السلعة التي يعرضها الاخر . ولكن النظرية الموضوعية للقيمة ستستعيد حقوقها اذا اجتمعت كل هذه الازواج في سوق وهذا ما لم يفهمه مالتوس من قبل . وريكاردو يدحض سلفاً ، في الملاحظات التي وجهها اليه ، المسار الذي اتخذه ، بعد خمسين عاماً ، علماء اقتصاد فيينا :

« يظهر ، في كل ما قاله السيد مالتوس ، حتى الآن ، حول قيمة التبادل ، ان هذه الاخيرة تتوقف ، بقدر كبير ، على حاجات البشرية وعلى التقديرات النسبية التي تنشئها لمختلف السلع . وكان يمكن لهذا الأمر ان يكون صحيحاً لو كان على كل الناس القادمين من مختلف البلدان ان يلتقوا في سوق عرض ممونة بتنوع كبير من المواد يملك كل واحد منهم ، فيها ، سلعة خاصة ويبقى غير مبال بمنافسة الباعة الاخرين .

ان السلع ستباع ، في هذه الظروف ، وتشرى بموجب حاجات المشاركين في سوق العرض . الا انه لا يمكن ان توجد مثل هذه القاعدة من أجل « نظم » قيمة السلع عندما تكون حاجات المجتمع معروفة جيداً وعندما يكون ، هناك ، مئات المتنافسين الراغبين بتلبية هذه الحاجات بشرط وحيد هو ان يستخلصوا من ذلك الربح المألوف .

ان رجلاً ما يمكن ان يكون ، في سوق العرض الذي تخيلته ، مستعداً ، حقاً ، للتخلي عن كيلو غرام من الذهب مقابل كيلو غرام من الحديد لمعرفته بالاستعمالات التي يسمح بها هذا المعدن الاخير ، ولكنه لن يعود في مقدوره ، اذا لعبت المنافسة دورها بصورة حرة ، ان يتخلى عن مثل هذه القيمة للحصول على كيلو غرام من الحديد . لماذا ؟ لان سعر الحديد سيهبط ، حتماً ، إلى مستوى كلفة انتاجه — على اعتبار ان كلفة الانتاج هي المحور الذي تدور حوله كل اسعار السوق » .

ان نقد منحنيات الطلب التي تخيلها علماء الاقتصاد الليبراليون المحدثون لمحاولة تفسير تحديد ما يسمونه « سعر التوازن » من جانب الطلب يقع هنا . فقد بدأ علماء الاقتصاد المحدثون — أخيراً — يرتابون في كون هذه المنحنيات انشاء مصطنعاً لا طابع علمي له . والرجوع إلى نظرية القيمة — العمل هو ، وحده ، الذي يسمح ببيان لماذا يكون الأمر كذلك . وبما ان هذا البرهان يؤلف موضوعاً على حدة ، لذلك ارجأته إلى معالجة منفصلة عن النص ، ولكنها تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الأطروحة المعالجة هنا .

وسوف اتبع هذه المعالجة باخرى مكرسة لنقد « التوازن العام » .

فمدلول التوازن العام هذا هو ، كذلك ، اختراع من جانب علماء اقتصاد المدرسة السيكولوجية ، وبمزيد من الدقة اختراع والراس ، الاشهر بينهم . وقد حدث ، مؤخراً ، لهذا المدلول ما حدث لمنحنيات الطلب العتيدة جداً . فقد بدأ العلماء في الانتباه إلى عدم تماسكه المنطقي ، وذلك دون الحديث عن الانعدام الكلي لقدرته على بيان عمل السوق ، أو الاسواق ، كما يجري في الواقع . ولكن علماء الاقتصاد المحدثين لا يمتلكون (بعد) ، هنا أيضاً ، ادوات مفهومية على مستوى حدسهم . انهم يشعرون ، حقاً ، ان « التوازن العام » غير موجود ، حتى نظرياً ، ولكنهم غير قادرين على اثبات ذلك نظراً لكونهم يديرون ظهورهم للنظرية الموضوعية للقيمة .

الطابع المعياري لنظرية القيمة الموضوعية .

ان تاسيس قيمة التبادل على المنفعة يقود الاقتصاد السياسي إلى عدم تعيين اي حد لاتساع السوق ، باستثناء الحدود التي تفرض ، من الخارج ، من جانب القانون أو العادة . وبما ان الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد لا يعرف سوى « قانون العرض والطلب »(٥)، فانه لا يستطيع ان يستخلص من ذاته اي مبدأ للحد من سيطرة السوق . فالسوق هي المكان الذي تباع ، فيه ، وتشترى ، في الوقت نفسه ، مواد قابلة لاعادة الانتاج بعمل الانسان (كالسيارات والمصانع التي تصنعها) ومواد غير قابلة لاعادة الانتاج سوء اكان ذلك لان الطبيعة لا تقدمها بوفرة (الأرض) أم لأنها نتاج عمل غير مقنن (العمل الفني) . تضاف إلى ذلك المواد غير القابلة لاعادة الانتاج ، صنعياً ، اي تلك التي يسيطر على انتاجها احتكار . والتغاير بين كل هذه المواد

ليس ، في نظر عالم الاقتصاد الليبرالي المحدث ، عائقاً في وجه وحدة العلم . بل ان هناك ما هو أفضل : انه لا يرى هذا التغاير . لماذا ؟ لانه يكتشف قاسماً مشتركاً بين كل هذه « السلع » : انها « مرغوب فيها » وهذا يكفي لنسبة قيمة تبادل اليها . فاذا « اراد الناس القمر » ذات يوم ، كما يقول المثل الشائع ، فلماذا لا يباع لهم بالجملة أو بالمفرق (كما هو الأمر ، من قبل ، بالنسبة لسطح الأرض المجزأ إلى قطع)؟ ان بعض الرجال يرغبون بالمومسات . وتعرفتهن تتوقف، كلياً ، على « قانون » العرض والطلب . والاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد الذي لا يعنى بغير « علاقات التبادل » دون ان يحدد الموضوع التي تنصب عليه هذه العلاقات ، عاجز ، في ذاته ، عن ان يستبعد من السوق القابلة للاتساع بصورة لا متناهية هذه « السلعة » الخاصة . ومن المحتمل ان يرفض معظم علماء الاقتصاد اخذها في الحسبان ، ولكن ذلك سيكون باسم « الاخلاق العامة » و« الاعراف الحسنة » و« الكرامة الانسانية » و « احترام القانون » (في البلدان التي تمنع البغاء) الخ .... وهي ، كلها ، أشياء واجبة الاحترام ، بالتأكيد ، ولكن عيبها المشترك هو انه ليست لها اية صفة للتدخل في محاكمة اقتصادية .

وسوف اذكر ، أيضاً ، بأن تغاير المواد المعروضـــة والمطلوبة في سوق الليبراليين المحدثين لا يتوقف هنا : فلا تشترى ، في هذه السوق ، منتجات عمل الانسان فقط ، بل يشترى هذا العمل نفسه أيضاً . ومن المؤكد ان اصحابنا علماء الاقتصاد لا يزعمون ان العمل « مرغوب فيه » . ولكنهم يخرجون من هذه الصعوبة بتأكيدهم ان

الأمر يدور حول طلب غير مباشر : فلا يطلب العمل من أجل متعة التشغيل ، بل لاننانرغب في منتجات العمل .

لقد حدد مجال استقصاء البيولوجيا ، في البدء ، بصورة موسعة ، بوصفه جملة الظواهر الخاصة بالحياة ، لكن النظريات المستقرأة من ملاحظتها سمحت ، بعد ذلك ، بفهم ما يميز مملكة الحي عن مملكة غير الحي . ان كل علم يقدم كذلك ، ولو بعدياً ، تعريف موضوعه . والاقتصاد السياسي هو ، اليوم ، وحده الذي يشذ عن القاعدة ، وذلك في صيغته « الحديثة » على الأقل . ان قيمة التبادل تحدد ، في نظره ، بالمنفعة . والنافع هو ما نحتاج اليه . والحاجة تتغير من بلد إلى بلد آخر وداخل البلد الواحد من عصر إلى آخر بموجب حالة الاعراف التي تقع ، بدورها ، تحت تأثير الافكار والمستبفات والمصالح المسيطرة . والحاجة، وهي بعيدة عن ان تكون محددة من جانب « الطبيعة البشرية» ، محددة ، في الواقع ، من جانب هذه الجملة المبهمة ، والكلية القوة مع ذلك ، التي تسمى الايديولوجية .

والسبب الاساسي ، أكثر من كل تلك التي عرضتها من قبل ، الذي يبدو لي انه يجعل عودة قريبة إلى نظرية القيمة الموضوعية التي يمكن اعطاؤها صياغة رياضية مضبوطة امراً محتوماً هو ضرورة تحديد مجال البحث بالنسبة لكل علم اقتصادي جدير بهذا الاسم . فالرهان الثقافي يلتقي ، هنا ، بالرهان السياسي الذي هو تنظيم المجتمع . ولا يدور الامر ، فقط ، حول اعادة الاعتبار إلى البحث الاقتصادي لاعطائه الحق بقوام العلم (الذي لن يكسبه ، في نهاية المطاف ، الا باعماله) ، بل ان الامر يدور حول اخراج مجتمعنا من الهوة التي يهدده

فيها ، التفسخ في مكانه ، ان « القانون » الذي يحكم المجتمع الاستهلاكي هو ، على وجه الدقة ، ذاك الذي اعاد علماء اقتصاد المدرسة السيكولوجية في نهاية القرن التاسع عشر ، وقـد اداروا ظهورهم لمحاولة دافيد ريكاردو البطولية ، تنصيبه سيداً على الاقتصاد السياسي : قانون العرض والطلب الذي يحرر السوق من كل مبدأ ضابط ويعيد ادخال التجار إلى قلب الهيكل نفسه على اعتبار انه يكفي ، بالنسبة اليه ، ان « يطلب » شيء من أجل ان يمكن بيعه .

بقي ان نعرف المنهج الذي سيعاد ، بموجبه ، اعطاء اساس « موضوعي » للقيمة .

ان الماركسية غير مؤهلة ، بسبب عدم قدرتها على تحليل نظرية القيمة – العمل بصورة صحيحة ، لاقتراح المفاهيم التي سيحتاج اليها علماء الاقتصاد المقبلون لاعادة بناء رؤية للمجتمع ستسمح للبشر ، اذا ارادوا ذلك ، بتغييره . والمرور بطريق الماركسية يعني ابـدال ايديولوجية بأخرى – تصل ، هي الاخرى ، إلى اقتصاد الحاجة . واذا كنت ، في كل هذا الكتاب ، عارضت بتحليل ريكاردو علماء الاقتصاد الاخر ، فذلك بسبب طابعه النموذجي على صعيد الضبط المنطقي . ولم يكن ذلك من أجل التبشير بعودة إلى المرحلة الطفولية لليبرالية التي كانت مرحلة اوروبا والجمهورية الامريكية الفتية في الوقت الذي كان ، فيه ، ريكاردو يدحض ، فعلاً ، « البديهية » التي تقول ان الطلب يحكم الحياة الاقتصادية .

ومن بين كل الماركسيين المعاصرين يبرز لويس التوسر بروزاً خاصاً بقدرته على كشف الايديولوجية الكامنة تحت غطاء العلم .

وهو يأخذ على الاقتصاد السياسي « البورجوازي»، بصواب كبير ، عدم قدرته على تعريف موضوعه . وادعاؤه ان له نظرية « وهمي » ، في رأي مؤلفنا ، لان « موضوعه غير موجود في ذاته » . وهو يضيف قائلاً « انه ليس موضوع مفهومه ، أو ان مفهومه هو مفهوم موضوع غير مكافىء » (٦) .

وكان يمكن ان لا يؤخذ شيء على نقد التوسر لو كان يتوجه إلى الاقتصاد السياسي الحديث (« بعد الماركسي ») ، ولكن التوسر يهاجم ، صراحة ، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي لا يميز ، فيه — وهو خلط مألوف — ريكاردو لا عن سميث ولا عن مالتوس . وهو ينبهنا إلى ان «التصدي لفحص تفصيلي للنظريات الكلاسيكية لا يمكن ان يكون موضع بحث هنا ». وهذا التحفظ لا يبرر اقترافه ، بصدد هذه النظريات ، خطأ تفسيرياً يبطل اطروحته الرئيسية وهي ان الاقتصاد الريكاردي ، على عكس اقتصاد ماركس ، لم يكن، اولاً وقبل كل شيء ، « بناء نظرياً ». وما سبق ان قلناه يكفي لتحذيرنا من مثل هذا التأكيد. ان ريكاردو يتخذ مفهوم القيمة منطلقاً لمحاكمته، وهو لا يصل إلى الحديث عن المعطيات القابلة للملاحظة الا بعد ان يكون قد طرح هذا المفهوم . وهو يرى ان « سعر السوق »، وهو وحده الذي تقع عليه « النظرة والملاحظة المباشرة » ، كما قد يقول التوسر ، غير قابل للتعيين كموضوع للعلم طالما هو متروك لعبة العرض والطلب الكيفية لانه يكون غير محدد اذ ذاك . ولا يصبح قابلاً للاستعمال الا منذ ان ينزع إلى التطابق مع « السعر الطبيعي » الذي لا يكون ، قط ، قابلاً للملاحظة المباشرة على اعتبار ان الامر يدور حول مفهوم .

ان جهلاً عميقاً لريكاردو هو ، اذن ، الذي يجعل التوسر يكتب ان « المبدأ الكبير للاقتصاد الكلاسيكي ... هو أن كل واقعة اقتصادية قابلة للقياس » . وهو يضيف ان تلك هي « النقطة الهامة الاولى التي ينصب عليها نقد ماركس » . واذا صدقنا التوسر ، فان « الخطأ الكبير لدى سميث وريكاردو ، في نظر ماركس ، هو انهما ضحيا بتحليل الصورة ــ القيمة من أجل تأمل كمية القيمة فقط : « ان القيمة ، بوصفها كمية ، تستغرق انتباههما (« رأس المال ») ومن أجل ذلك ، والكلام ما زال لا لتوسر ، فان علماء الاقتصاد المحدثين هم ، فيما يتعلق بهذه النقطة ، في جانب الكلاسيكيين عندما يأخذون على ماركس انتاجه ، في نظريته ، مفاهيم « غير اجرائية » ، اي تستبعد قياس موضوعها : فضل القيمة مثلاً . ولكن هذا المأخذ يتحول ضد اصحابه على اعتبار ان ماركس يسلم بالقياس ويستعمله من أجل « الصور النامية » لفضل القيمة (الربح ، الريع ، الفائدة). واذا لم يكن فضل القيمة قابلاً للقياس ، فذلك ، بالضبط ، لانه مفهوم صوره القابلة ، هي نفسها ، للقياس . وبالطبع ، فان هذا الاستنتاج البسيط يغير كل شيء » .

انه لا يغير شيئاً على اعتبار ان ريكاردو كان قد اجرى هذا التمييز ، وهو اولي إلى جانب ذلك ، غير خالط ، قط ، مثلاً (٧) بين القيمة (وهي « مفهوم غير اجرائي ») والسعر ، وهو صورة للقيمة قابلة للقياس ، في حين ان ماركس لم يبال بهـذا الهاجس الابستيمولوجي عندما ماثل مفهوم قيمة التبادل مع الحجم القابل للقياس الذي يشكله رأس المال المالي . والشيء الوحيد الذي يتغير ، اذا قمنا بقراءة نقدية حقاً لكتابي « مبادىء الاقتصاد السياسي » و « رأس

المال » هو المكان الذي يشغله ريكاردو وماركس من حيث الضبط الفكري .

ان ما قد يغرينا في ان نأخذه على ريكاردو هو ، على عكس ما يفكرَ به التوسر ، انه عكفَ ، بحصرية مغالية ، على التعريف ولعبة المفاهيم . واراد خلفاؤه ، كرد فعل على ذلك ، ان لا يهتموا الا بالظواهر القابلة للقياس . الا انه سرعان ما انقطع الاقتصاد السياسي عن تعيين هوية الظواهر في ضوء المفاهيم ، وبدأ عهد الابهام .

ويدعي آلتوسر ان ماركس حقق « ثورة نظرية هائلة » بتفسيره الكلاسيكيين . ان ما ينزع الكثير من الجدية من هذه الاطروحة المقدمة بروح جدية كبيرة هو ان مؤلفها يخلط بين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد السياسي الحديث ذي الطبيعة الاختبارية . فهو يظن انه يستطيع ان يمس الاول عندما يندد بضروب عدم التماسك في الثاني ، في حين انه لم يبق في البناء الحديث القائم على الاساس الركيك لاعمال المدرسة النمسوية ووالراس من البنـــاء الريكاردي شيء ، ما لم يكن هذا الشيء ظله الذي يوجه الاتهام للبناء الحديث .

ويستطيع التوسر ، باطمئنان ، بعد ان قام بهذا الخلط ، ان يؤكد لنا ان الاقتصاد السياسي (ايهما ؟) هو الضحية اللاشعورية للعبة مرايا ، وانه يتخذ موضوعاً لبحثه ما ليس هو سوى اسقاط الصورة التي يكونها حول هذا الموضوع : « ان كل معارضة ماركس تنصب على هذا الموضوع ، على صيغته المزعومة كشيء معطى » : على اعتبار ان ادعاء الاقتصاد السياسي ليس سوى الانعكاس المرآوي لادعاء موضوعه الانتماء اليه » . وهو يستطيع ، أيضاً ، ان يكتب ان « الاقتصاد

السياسي ينسب الوقائع الاقتصادية إلى الحاجات » وانه « ينزع ، اذن ، إلى رد قيمة التبادل إلى قيم استعمال ورد هذه الاخيرة (الثروات اذا استعدنا تعبير الاقتصاد الكلاسيكي) إلى حاجات البشر » (٨) . ان هذه الانتقادات لا تتحمل مناقشة اذا طبقت على الاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد . واذا كانت لا تحسم الجدل ، فذلك لانها تخطىء موضوعها . ان صاحبها يتظاهر بأنه يجهل ان ريكاردو كتب فصلاً كاملاً في كتابه (الفصل العشرين وعنوانه « القيمة والثروة ، خصائصها المميزة ») يهدف فيه ، على جه الدقة ، إلى البرهان على ان القيمة غير قابلة للرد « إلى الثروات »و إلى المنفعة التي تستخلص منها . والمنهج العلمي الجيد لقراءة « رأس المال »والذي يحمل عنواناً فرعياً هو « نقد الاقتصاد السياسي » هو ان تعاد ، أيضاً ، قراءة الاقتصاد السياسي موضع البحث ، وهو ليس ذاك الذي نما بعد ماركس ، بل ذاك الذي اتخذه ماركس موضوعاً لنقده . ان الفرق بين « مبادىء » ريكاردو (٤٠٠ صفحة) و« رأس المال » (أكثر من ٢٠٠٠ صفحة) هو الفرق بين موجز في الهندسة واطروحة تاريخية ضخمة اضعف اقسامها هو ذاك الذي يشرحون لك فيه : غير هازلين ، « ان الصيغة العامة لرأس المال تكتب (م س م َ) ، علماً بان (مَ) أكبر من م » (٩). ولو كان التوسر قد اهتم بالهندسة اهتمامه بالتاريخ ، فانه لم يكن ليعترف لنفسه بالحق في ان يكتب ، عن الاقتصاد السياسي ، النص التالي الذي لا ينطبق الا على مذهب الليبراليين المحدثين « النفعي » .

- ... « ان الحاجة (حاجة الفرد البشري) هي التي تعرف اقتصادي الاقتصاد . فمعطى المجال المتجانس للظواهر الاقتصادية معطى لنا ، اذن ، (هذه الـ « اذن » رائعة) بوصفه اقتصادياً من جانب هذه

الانثروبولوجيا الصامتة . ولكن هذه الانثروبولوجيا « المعطية » هي، اذا نظرنا اليها عن كثب ، المعطى المطلق بالمعنى القوي للكلمة ... » .

وإليكم ، بايجاز ، السببين اللذين لا تقبل ، من أجلهما ، فئتا المواد اللتان يميز ريكاردو بينهما — المواد القابلة لاعادة الانتاج والمواد النادرة — ان ترد إلى بعضهما بعضاً ، على اعتبار ان الاولى ، فقط ، يمكن ان تكون موضوع علم اقتصادي .

١ — اذا سلمنا بأن القيمة تنجم عن الندرة ، فاننا نحرم انفسنا من اي معيار موضوعي لتحديد مجال الاقتصاد السياسي . فكل شيء — مهما كانت طبيعته — يمكن ان نتبين له سعراً في سوق ذات حدود غير معينة يملك « قيمة » بالنسبة لعالم الاقتصاد الذي لا يعني بغير « علاقات التبادل » . وقد عرف والراس وخلفاؤه ، معاصرونا ، مفهوم القيمة انطلاقاً من تجلياته . فما فائدة امتلاك مفهوم اذن ؟ ان المسار الابستيمولوجي الصحيح هو عكس الذي سلكوه . وهو يقوم على صنع مفهوم للقيمة يستخدم ، بعد ذلك ، لتعيين حدود السوق ، وهو موضوع بحث الاقتصاد السياسي .

وعلى عكس علماء اقتصاد المدرسة السيكولوجية الذين رأوا كل ما هو مرغوب فيه منذوراً لان يكون سلعة ، فان المدرسة السيكولوجية ، بطرحها العمل منبعاً للقيمة ، قد اسبغت على السوق تجانساً بصورة أكثر كلية مما تبين حتى الآن .

وقد كان هناك ما يغري بالاعتقاد بأن النتاج المتراكم للعمل ، أو رأس المال ، يشتري « العمل » في السوق ، وذاك كما لو كان هناك مقياس مشترك بين شيئين في تغاير نتاج عمل ما والعمل الذي انتجه (اعتقد اني بينت ذلك) . لكن هذا الشذوذ كان يعود إلى عدم دقة

المفردات وليس إلى النظرية التي لا تشترى وتباع ، بالنسبة اليها ، سوى منتجات العمل المتراكمة أو غير المتراكمة .

٢ — اذا سلمنا بان القيمة تنجم عن الندرة ، فان نظام الاسعار لا يعود قابلاً للتحديد .

ويعارض عدم التحديد هذا التصور الكلاسيكي الذي يرى ، اولاً ، ان المواد التي تملك قيمة تبادل محددة بموجب نظرية القيمة — العمل هي ، وحدها ، التي يكون لها سعر مساو ، بصورة تقريبية ، لكلفتها ، وان الاشياء غير المنتجة بالعمل لا تملك ، ثانياً ، قيمة تبادل ولا ، بالتالي ، سعراً ، وهو ما يجب ان يفهم بمعنيين : أما ان يكون السعر ، حسب الحالة ، مساوياً للصفر (الهواء الذي نتنفسه) ، وأما ان لا يكون له اي حد قابل للتعيين (منظر للفت دوفيرمير) . ان معيار قيمة التبادل يسمح بتحليل الاسعار المتبينة في السوق تحليلاً نقدياً فعلاً . فاذا لاحظ عالم الاقتصاد ان سعر مبيع محلول ضد الالتهابات الوعائية « عند الخروج من المصنع » يتجاوز معدل الربح المألوف كثيراً ، فانه يستطيع ان يحاول اكتشاف أسباب موضوعية (البنية الاحتكارية للسوق أو شيء آخر) لهذا الربح . ولكن ماذا يكون الامر بالنسبة للوحة لهولباين ؟ لنفترض ان لوحة الفنان الكبير قد بيعت بنصف مليون جنيه لدى كريستي في لندن ، اليست تلك واقعة من النوع نفسه الذي يكون لسعر سيارة أو شامبوان « قابل لاعادة الانتاج » ؟ انها واقعة ، ولكنها من طبيعة مختلفة ، فسعر السيارة يتطابق ، في سوق تنافسية ، مع مبدأ تساوي التبادل . أما في سوق اللوحات ، فلا يعود لهذا المبدأ اي معنى . فاذا اشتريت لوحة لهولباين بنصف مليون

جنيه ، فذلك لان اي مشترٍ لم يتقدم في ذلك اليوم . فقيمتها غير محددة . ويقال عن هذه اللوحة ، بحق ، انه « ليس لها ثمن » حتى لو اقتنيت بسعر مرتفع جداً . ومن المؤكد ان الهواة العارفين قادرون على « تسعير » اللوحات ، لكن تسعيراتهم لا تدين بأي شيء لحساب موضوعي بل تنجم عن قدرتهم على الاحساس بحركات الموضة وفهم الوف العوامل التي تمضي من التفاخر إلى الخوف من التضخم الذي يمارس تأثيره ، في كل لحظة ، على الطلب . ان هذا الانعدام للتعيين هو خاصة كل المواد التي لا تكون منتجات عمل مقنن .

والاقتصاد السياسي ، وهو علم اجتماعي ، لا يقتصر على تعريف موضوعه ، بل هو يخلقه بمعنى ان الاسعار غير قابلة للتحديد الا في مجتمع منظم بموجب المبادىء التي يضعها ، علماً بأن مبدأ تساوي التبادل هو أهمها إلى حد بعيد .

الاشتراكية الماركسية تعرف نفسها سلبياً

ما هي النتائج ذات الطابع « السياسي » التي يجب ان تستخلص من نظرية التبادل ؟ ان الامر لا يدور ، هنا ، حول اقتراح اي شيء يشبه برنامجاً ، ولا حول سحب الاقتصاد السياسي إلى اليمين أو إلى اليسار . فرغبة المرء في جعل الواقع يتطابق مع نموذجه النظري تتفاوت ، وهو ما سنحت لي فرصة لفت الانتباه اليه ، بموجب كون المرء تقدمياً أو محافظاً .

ان التبادل ، بالمعنى المضبوط للكلمة ، لا يمكن ، في نظر الاقتصاد السياسي ، ان يجري الا بين منتجات عمل مقنن اي قابل للتبادل .

واذا مضينا بالتطبيقات العملية لهذا التحليل إلى هذه النتائج القصوى فاننا نقصر مجال السوق على المنتجات القابلة لاعادة الانتاج وحدها ، وينبغي ، بطبيعة الحال ، ان نضع بين هذه المنتجات المواد الرأسمالية التي هي منتجات متراكمة للعمل وليس شيئاً آخر ابداً (فليس الانسان ولا الأرض ولا الثروات الطبيعية الخ .. رؤوس اموال) .

والرأسمالية الليبرالية ، في اصفى صورها ، تستبعد كل المواد النادر من السوق .

لقد كان ماركس يندد بالتناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج ، من جهة ، والتملك الخاص لوسائل الانتاج من جهة اخرى .

ان اي تناقض غير موجود قبلياً على اعتبار ان الامر لا يقتصر ، كما رأينا (الفصل الخامس) ، على ان التراكم لا يعيق مبدأ تساوي التبادل ، بل انه ابرز نتائجه . والاشتراكية تعرف نفسها سلبياً بوصفها النظام الذي يستبعد من التبادل اهم فئات منتجات العمل بقدر ما تعرف نفسها بوصفها التملك الجماعي لمواد الانتاج .

وما هو حقيقي ، من وجهة نظر تحليل اقتصادي صحيح ، هو ، بالضبط ، عكس ما يؤكد ماركس . فالطابع « الاجتماعي » للانتاج يضمن امكانية تبادل المنتجات . ومنتجات العمل الفردي هي العصية على قانون التبادل . واذا تمسكنا تمسكاً مطلقاً باستعمال لغة الديالكتيكية ، فسوف اقول ان التناقض موجود بين الطابع الفردي للعمل والتملك الخاص للاعمال الفنية ، وذلك لعدم وجود اية قاعدة موضوعية لتعيين قيمة اقتناء هذه الاخيرة . فمن أجل ان يمكن التحقق من علاقة التساوي

التي تميز التبادل ، يجب ان يكون بين النتاجين المتبادلين قاسم مشترك هو كون كليهما نتاج عمل معين . وينبغي ، أيضاً ، ان يكون هذا العمل قابلاً للتبادل بين العمال نظرياً على الأقل . وكيف يعين بالذهب ، وهو نتاج عمل اجتماعي ، سعر تمثال انتجه عمل لا يمكن لغير المثال ان ينجزه ؟

هل يجب ان نخلص من ذلك إلى انه يجب الاحتفاظ بكلية الاعمال الفنية للمتاحف ؟ ان الاقتصاد السياسي يرى ان القدرة على التزود ، عن طريق المبادلة ، بمادة فريدة من نوعها ، أو غير قابلة ، في كل الاحوال ، لاعادة الانتاج وفق مشيئة المرء ، هي ، دائماً ، امتياز بمعنى ان قانون التبادل لا يبررها . ولكن قانون تساوي التبادل لا يتصل ، بالتعريف ، بغير ميدان انتاج منتجات العمل وتوزيعها . وهو لا يتصل باستعمال هذه الثروات المنتجة . ومن أجل ذلك لا يكون المجتمع البشري محكوماً بالاقتصاد السياسي فقط . ان عالماً لا تعود السوق تقتحم ، فيه ، ميادين ليست ، بصورة مشروعة ، ميادينها ستكون له عيوب اخرى ، بدءاً بكونه كئيباً . ولكني أنا الذي اتجاوز ، هنا ، موضوعي باظهاري « تفضيلاً » يمكن لتفضيل آخران يناقضه .

وكذلك ، فان القيمة السلعية للمواد النادرة التي تقدمها الطبيعة ، وفي مقدمتها الذهب ، لا تنجم الا عن تفاعل العرض والطلب . وهناك استثناء هام تشكله الأراضي الزراعية التي لا يتجاوز سعرها ، عامة — ما عدا ما يتعلق بالكروم ذات النوعية العالية وغيرها من المزروعات الخاصة — ، كلفة الاعمال اللازمة لزراعتها . فيدفع ، اذن ، في هذه الحالة ، ثمن نتاج عمل . وذلك هو ما من شأنه ان يبرر ، في

نظر عالم الاقتصاد ، الملكية الفلاحية . ولكن شراء الأراضي الزراعية لاعادة بيعها كأراضي بناء أكثر وعورة فعلاً . فهنا ، أيضاً ، يكون من قبيل المجازفة ان نستخلص وجوب تأميم الأرض ، خلاف اية سيرورة اخرى ، لان ذلك يقع ضمن منطق الاقتصاد السياسي . فيمكن للملكية الخاصة ان تجد تبريراً لها ، في العالم الحديث ، في أسباب اخرى ربما كان الرئيسي منها انها تؤمن ، على الرغم من وجود أمثلة تمضي في الاتجاه المعاكس ، أفضل حماية ممكنة ، حالياً ، للبيئة (هل نتخيل ما تكلفه ، للاموال العامة ، اعمال الصيانة التي يجريها ، اليوم ، الملاكون مجاناً ؟) .

لنتوقف بهذه الملاحظات ذات الطبيعة الذاتية بشكل كاف عند هذا الحد لنلفت النظر إلى ان تحفظ هذه النتائج لا تمليه الريبة حيال التغيرات المغالية الفجائية للنظام الحقوقي فقط . فحياد الاقتصاد السياسي ، في هذه الميادين ، أكبر مما يبدو للوهلة الاولى . فما من أدنى شك في ان السوق لا تلبي ، في نظـره ، ضرورة الا حيث لا يخضع العرض والطلب لصدف هذا الاخير ، بل تضبط ، على العكس من ذلك ، بقانون القيمة الذي يضمن موضوعية الاسعار . الا انه لا يلي ذلك ان الاقتصاد السياسي « يدين » السوق حيث لا يمكن لهذه الاليات الضابطة ان توجد ، كما هي الحال بالنسبة لكل المواد غير القابلة لاعادة الانتاج . انه يكف ، بكل بساطة ، عن تبريرها « علمياً » والمجتمع حر في اللجوء ، على الرغم من كل شيء ، إلى السوق لضمان توزيع هذه المواد اذا وجد ان طريقة اخرى للتوزيع تكون أكثر مشقة وليست ، في نهاية المطاف ، أكثر عدلاً . فاذا كان على الاقتصاد السياسي ، ليصل إلى قوام العلم ، ان لا يكتفي بأن يكون مجموعة من الوصفات

الاختبارية ، فانه ليس عليه ان « يمنع » سيادة اختبارية ما في تنظيم المجتمعات .

يبقى ان التقدم ، اي السير نحو مزيد من العقلانية ، يقتضي تقليص ميدان الاختبارية تدريجياً . ان موضوعية الاقتصاد السياسي تدعو إلى بناء عالم تفلت ، فيه ، الحياة الفنية والثقافية ، مبدئياً ، من السوق ، كما كانت الحال في عصور الابداع الكبرى ، وتكون ، فيه الدول ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مالكة لقسم متزايد من الأرض مع استعدادها لتعميم الصيغ الحقوقية التي يكون من شأنها ان تضمن للافراد استمتاعاً طويلاً ووداعاً بـ « قطعة أرضهم » .

وأخيراً ، فان الاقتصاد السياسي يسلم ، كما رأينا ، بتساوي معدل الربح لتأمين تساوي التبادل . ويمكن للمشروع (راجع الفصل العاشر) ان يستخلص من هذا المقتضى النظري نتائج هامة على مستوى توزيع المداخيل تستطيع ، في حدها الأقصى ، ان تؤثر في انتشار ملكية رأس المال تأثيراً عميقاً . لقد قلت ، قبل قليل ، ان جملة منتجات العمل ، بما فيها أدوات الانتاج ، تنتمي ، مبدئياً ، إلى التبادل . هل يعني ذلك ان الاقتصاد السياسي « يدين » تأميم المشروعات في كل الاحوال ؟ ان كل شيء هنا ، هو من شأن الظروف . فتراكم الارباح الزائدة (ضروب الريع الاحتكارية) لمصلحة الرأسماليين وحدهم هو ضد مبادىء الاقتصاد السياسي . فيمكن لدولة ما ، اذن ، ان تحمل على اتخاذ تدابير رقابة على الشركات التي تتمتع بوضع احتكاري . وأفضل رد ، نظرياً ، هو اعادة انشاء حرية المنافسة كلما كان ذلك ممكناً ، بدلاً من التأميم .

ان الملاحظات السابقة مغالية في صفتها كخطوط عامة ، ولكن هدف هذا الكتاب ليس « اعادة صنع المجتمع » . ان هذا الهدف هو نقد المذهب الاقتصادي السائد والدلالة على الدروب التي يجب ان تسلك لاحلال علم محلها تدريجياً . وبدلاً من ابراز الطابع السلبي للاشتراكية فيما يتصل بنظرية التبادل ، كما فعلت أنا ، كان يمكن لاخرين ان يلحوا ، عكس ذلك ، على كل ما تبديه هذه النظرية من ايجابي بالنسبة لاشتراكي .

لقد قلت ان الاشتراكية عرفت نفسها سلبياً لأنها ترمي إلى ان تنزع من السوق أدوات الانتاج التي هي منتجات متراكمة للعمل (اذا اخذنا كلمة « رأس مال » بأوسع معانيها ، فان ذلك يعني اعطاء الصفة الاجتماعية لما يقرب من كلية المواد الموجودة) .

ولكن ، الم يكن في امكاني ، اذا تصديت للمسألة من الطرف الاخر ، ان اقول ، أيضاً ، ان نظرية التبادل تبرر ، بدعوتها إلى اضفاء الصفة الاجتماعية على منتجات العمل الفردي كما على جملة المواد الاخرى النادرة ، توسيعاً غير محدود ، تقريباً ، للميدان العام ، وذلك لان الحدود بين المواد القابلة لاعادة الانتاج والمواد النادرة ليست ، كما نعلم ، محددة تحديداً واضحاً في الممارسة ؟ اذا قدمنا الاشياء بهذه الطريقة ، فان المنتجات ، العائدة لاقتصاد السوق هي التي ستبدو الاستثناء من القاعدة التي تكون ، اذ ذاك ، اضفاء الصفة الاجتماعية . وكل ما في الامر ، اذ ذاك ، هو الاتفاق على فئة المواد التي يجب ان تعطى الصبغة الاجتماعية . وكان ماركس يرى ، على اساس تفسير مغلوط لنظرية القيمة الموضوعية ، ان هذه المواد هي أدوات الانتاج .

والتفسير الصحيح لهذه النظرية نفسها يقود إلى اعطاء مرمى آخر للاشتراكية : فلا تعود المواد الاجتماعية بالدرجة الاولى الثروات التي ينتجها العمل الاجتماعي ، بل تلك التي لا يستطيع الانسان ان يعيد انتاجها على هواه . اليس ذاك هو الاتجاه الذي تتطور ، ضمنه ، المطامح السياسية للمجتمعات الحديثة؟ اليست الفكرة العامة التي نلقاها في كل مكان تقريباً ،هي انه يجب ان يترك لاقتصاد السوق امر تنمية الصناعة والتجارة والزراعة (مع كل التحفظات التي اشرنا اليها فيما يتعلق بالاسعار الزراعية) اي ، باختصار ، كل ما يفعله أفضل مما تفعله الدولة مع الاحتفاظ لهذه الاخيرة ، اولاً ، بمراقبة كل المواد المرتبطة ، حتى ذلك الحين (تعسفياً)، بالبيع والشراء - مثال ذلك : « الثروات الطبيعية » أو ، في كل الاحوال ، الرئيسية بينها - وبمهمة تحديد قواعد اخرى غير قاعدة السوق لفعاليات مثل الانتاج الفني والاعلام الجماهيري الخ .. ثانياً ؟

ويبدو لي ، بعد ذلك ، ان تحديد الطابع الايجابي أو السلبي لمذهب أو برنامج عمل ما يجب ان يجري ضمن العلاقة مع المواد الناجمة عن العمل الاجتماعي ، وذلك على اعتبار ان الاقتصاد السياسي قد حدد لنفسه صراحة (مع ريكاردو) ، موضوعاً ومبدأ للبحث هو انتاج هذه المواد وثروتها .

تميمية السلع في نظر ماركس .

ان الرهان يتجاوز التملك الجماعي - أو الخاص لوسائل الانتاج. فالاشتراكية الماركسية لا ترمي إلى أقل من تحرير الانسان من « قانون القيمة » الذي ليست موضوعيته سوى مظهر زائف . والتنديد بهذا

المظهر الخداع — والمغرض - هو ما قام ماركس ، من أجله ، بـ « نقد الاقتصاد السياسي » .

واطروحة ماركس معروفة : فليست « القوانين الاقتصادية » سوى انعكاس لعلاقات الانتاج اي للعلاقات القائمة بين الذين يستغلون الاخرين والمستغلين (بفتح الغين) . والمنتجون ، في الاقتصاد «الماركسي»، لا يقيمون علاقات فيما بينهم الا بواسطة السوق التي يجري ، فيها ، تبادل السلع . فالسوق هي ، وحدها ، التي يظهر فيها ، تساوي الاعمال البشرية مع بعضها بعضاً ، ولكن هذا التساوي لا يدرك مباشرة : فهو يظهر على صورة التساوي بين قيم تبادل السلع . وهذا هو ما يسميه ماركس تميمية السلعة : « ان علاقة اجتماعية محددة بين البشر تتخذ ، هنا ، بالنسبة اليهم ، الصورة الخارقة للعلاقة بين الاشياء » (١٠)

وسوف تفتح الاشتراكية السبيل امام صورة جديدة للانتاج سيقيم ، فيها ، البشر ، من جديد ، فيما بينهم ، « علاقات بسيطة وشفافة » اي مباشرة . ان الانتاج السلعي لا يأخذ في حسبانه سوى العمل المجرد — العمل الذي سميناه منذ قليل ، قابلاً للتبادل بين العمال — على اعتبار انه لا يعنى بغير قيمة تبادل الاشياء المصنوعة التي تصبح ، منذ ان تعرض في السوق ، سلعاً . ويجب على السوق ، من أجل المقارنة بين كميات العمل ، ان ترد ، باستمرار ، العمل المشخص الذي ينتمي إلى قيمة استعمال الاشياء إلى العمل المجرد ، وهو انفاق خالص للطاقة تحدد كميته المتفاوتة الكبر حجم قيمة التبادل . ومع ذلك ، وكما يلاحظ ماركس أيضاً ، فان صنع طاولة ليس العمل نفسه الذي يشكله نسج قطعة قماش حتى لو كان الزمن والطاقة المكرسان لهاتين المهمتين

متماثلين . ان الهدف الأسمى للثورة هو اعادة تقديم العمل المشخص على العمل المجرد والعودة بقيمة التبادل القهقرى امام قيمة الاستعمال ، وهو ما يقرب الماركسية — كما نلاحظ — من مذهب المتعة (نلقى ، هنا ، الاساس المشترك للنقد الحديث ، نقد ماركس وكذلك نقد والراسن للاقتصاد السياسي الريكاردي) .

ولا يكفي الانسان ، كي يتحرر من .. « تميمية السلعة »، ان يعي كون قيمة التبادل تعكس علاقات الانتاج . وقد كتب ماركس يقول : « اذا كان الاكتشاف العلمي للاساس الموضوعي لقيمة التبادل علامة على عصر في تاريخ نمو البشرية فانه لا يبدد ، ابداً ، الابهام الذي يظهر الطابع الاجتماعي للعمل بوصفه طابعاً للاشياء ، للمنتجات نفسها » .

ان هذا النقد المؤثر الذي يبدو مجدداً للجدل في البرهة التي كان يمكن ، فيها ، ان يظن منتهياً يضم حجتين متكاملتين .

لقد رددنا ، من قبل ، في مجرى هذا الكتاب ، على الحجة الاولى . ان ماركس يؤكد لنا ان قيمة التبادل تعبر عن علاقة اجتماعية خاصة بالانتاج السلعي . وهذا الكلام غير مقبول الا اذا كانت النظرية الماركسية لفضل القيمة صحيحة . الا ان نظرية القيمة العمل المفسرة تفسيراً صحيحاً سمحت لنا بالتحقق من كون التبادل قائماً ، حقاً ، على علاقة مساواة . فالتبادل لا يتضمن اذن ، في مبدئه ، اي تشويه في علاقات الانتاج . وماركس هو الذي يقع في تميمية السلعة عندما ينسب « ماهية » إلى القيمة . ان القيمة ليست العمل في نظر ريكاردو (وهو يكتب ، كما نذكر ، انها ، مختلفة اختلافاً جوهرياً) . انها

متناسبة معه . وينجم عن ذلك ان العمل يقع خارج السوق . فأين هو تجسيد العلاقات البشرية ؟

والحجة الاخرى التي يستند اليها نقد ماركس هي ان الانتاج السلعي أو الرأسمالي يسبغ ، بتقدمه ، الاطراد على العمل : « ان هذا التجريد بصورة عامة ليس ، فقط ، النتيجة العقلية لكلية مشخصة من الاعمال . فاللامبالاة حيال العمل الخاص يقابل شكلاً من اشكال المجتمع ينتقل ، فيه ، الافراد ، بسهولة من عمل إلى آخر ويبدو لهم النوع المحدد للعمل ، فيه ، طارئاً ، وبالتالي لا قيمة له » . لا يمكننا هنا ، كما يتراءى لي، ان نأخذ على ماركس (١١) انه لم ير اتجاه تطور الرأسمالية الحديثة . فانها لواقعة كون الحركية المتزايدة للعمل التي يطلبها تسارع التبادلات تفترض امكانية تبادل العمل بين العمال التي تستند اليها النظرية الكلاسيكية للقيمة والتي يرى ، فيها ، ماركس صورة اخرى لضيعة الانسان من جراء الانتاج السلعي . بقي ان نعرف ما اذا كانت امكانية التغيير المطلقة بالنسبة للعمال التي قد تكون النقطة القصوى للتطور تعبر عن نوع من ازدراء « الانتاج السلعي » للانسان ؟ اليست امكانية التغيير هذه التي تتضمن كون العامل الماهر جداً يستطيع ان يحل محل المهندس ، وكون المهندس يستطيع ان يحل محل العامل عن طريق فترة تكيف قصيرة اليست هذه الامكانية ، على طريقتها ، علامة على الكرامة المطلقة للعمل المحتواة في العمل المجرد والتي يمكن ، بموجبها ، أن ترد الجهود البشرية إلى بعضها بعضاً مهما كانت نقطة تطبيقها ، تصور خاسوب أو زراعة بطاطا ؟

ان ماركس الذي ينصرف عن التقليد الريكاردي الذي يقيم النظام

الاقتصادي على ديناميكية العرض ، اي على العمل يحدد لنظامه الهدف التالي : « لكل حسب حاجته » . ولكن الحاجات غير محدودة ولا محددة واقامة اقتصاد على الحاجة يعني تأخير البرهة التي ستسود ، فيها ، الوفرة إلى الأبد (١٢) . اما اقامته على العمـــل ، فهي تعني دعوة المجتمع إلى ضبط الطلب بالعرض . ولكن هذا العرض سيزيد باستمرار لان ضروب تقدم انتاجية العمل تخفض تكاليف كل المواد والخدمات الشائعة باستمرار . وبعبارة اخرى ، فالسبيل المعاكس للسبيل الذي سلكه ماركس — والمجتمع الحديث على اثره — هو الذي يمكن ان نأمل الوصول ، به ، إلى مجتمع سوف يستشعر على انه مجتمع وفرة . والامر يدور ، في نهاية المطاف ، حول مسألة تنوير . فلاحد لما نرغب فيه ، في حين ان هناك ، دائماً ، حداً ، لما يمكن ان يعرض . ومن أجل ذلك يكون من الاسهل الاكتفاء بما هو معروض اذا فكرنا في العمل الذي يقتضيه بدلاً من التفكير في الحاجات التي نحسها . ذلك هو رد الاقتصاد السياسي الموضوعي على ذاتية الحاجات .

صحيح ان اعلى صور العمل هي العمل غير القابل للتبادل بين العمال لانه يؤكد طابعه الشخصي . وصحيح ، أيضاً ، ان الاقتصاد السياسي يقدم مخطط تنظيم لمجتمع يتعاطى ، فيه ، البشر ، باغلبيتهم الساحقة ، اعمالاً لا شخصية . ولكن هذا التقنين للعمل يزيد انتاجيته زيادة كبيرة ، واذا لم يعرقل المسيرة التسابق الذي لا يكل على الحاجات — الذي يحاول الاقتصاد السياسي ، بحكمة ، ان يسيطر عليه باعطاء الاولوية للعرض — ، فاننا نستطيع ان نأمل في تحرير البشر من ضرورة تكريس معظم وقتهم للعمل الاجتماعي من أجل اعطاء مزيد من الوقت للعمل الشخصي أو لاية فعالية اخرى .

وسوف الاحظ ، أيضاً ، ان الاقتصاد السياسي الموضوعي يولد نفيه الخاص ، ولكنه يفعل ذلك بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي تخيلها ماركس . ففي المجتمع القائم على اولوية الطلب ، تؤدي روح التنافس التي طالما كانت موضع امتداح إلى تسوية الاذهان والاذواق . وهذا يعود إلى التحريض المستمر على « الاستهلاك » .

أما في المجتمع الاكثر تطابقاً مع النموذج الكلاسيكي ، فان روح التنافس ستدفع كل منتج إلى عرض افضل انتاجه (سلعة أو خدمة) . وسوف يكون الحافز تحسين امكانياته الخاصة وليس تقليد الاخرين . وبعبارة اخرى ، فان النظام سيقود كل عارض إلى اقتراح نتاج عمل سينزع إلى ان يصبح « خاصاً » . فالاقتصاد السياسي الموضوعي يدعو ، من حيث منطق النظام الذي ينشئه ، المنتجين ، باستمرار ، إلى الخروج من الميدان المقنن للقيمة — العمل من أجل نشر فعاليتهم إلى ما وراء « الاقتصادي » وكل ذلك ليس على القدر من الطوباوية الذي يظن للوهلة الاولى . فما يميز اقتصاداً قائماً على العرض اعمق التمييز هو الوعي المهني الذي يولده لدى كل من المشاركين فيه . وما هو الوعي المهني ان لم يكن انتصار « العمل المشخص » على « العمل المجرد » ؟ ان الاقتصاد السياسي يحتوي ، في ذاته ، على بذرة تجاوزه . لقد كان ماركس يرى انه يجب قلبه لتحرير الانسان من العبودية التي يضعه فيها . والواقع هو ان دفع تطبيق قوانينه إلى الحد الاقصى هو الذي نستطيع ، به ، ان نأمل في التحرر منه .

ان هذه النقطة الدقيقة التي يفلت ، منها ، العمل من الاطراد الذي تفرضه عليه السوق هي التي يندلع ، عندها ، التناقض الذي

يغني كل نظام اقتصادي قائم على تلبية الحاجات سواء اكان من وحي ماركسي أم ليبرالي جديد : ففي مثل هذا النظام لا يمكن للحاجات ان تلبى حقاً . ويكفي ، كي نفهم هذه المفارقة فهما افضل ، ان نتصور الزوج : المنتج — المستهلك بوصفه مكوناً من الرجل الذي يهيىء وجبة الطعام والرجل الذي يأكلها . والوجبة تكون جيدة ، بل ممتازة ، اذا قام الطاهي بعمله بنشاط دون ان يتساءل عن الاذواق المفترضة لزبونه (انه ، وهو الطاهي ، الذي يجب ان يشكل هذا الذوق) وسوف تكون الوجبة عجفاء اذا قدم الطاهي اصنافاً مقابلة للفكرة التي كونها — ولو كان ذلك بعد « دراسة للسوق (١٢) » ، — عن البروفيل المتوسط لزبائنه . وبعبارة اخرى ، يتحسن ما يقدم إلى الرجل الجالس إلى المائدة بقدر ما يجري تصور النظام الاقتصادي بموجب ذوق من هو في المطبخ .

وقد يدهش القارىء من كوني اوجه هذا النقد ، في الوقت نفسه، إلى مجتمع الاستهلاك وإلى الماركسية لان كل واحد يعرف ان هذه الاخيرة ، حتى لو كانت تنادي بتلبية حاجات الانسان ، لم تكن ، عملياً ، عند مستوى طموحاتها . الا تشبه البلدان « الاشتراكية » مجتمعاً متقشفاً للمنتجين أكثر مما تشبه حلقة مستهلكين ؟ الا ان المجتمعات الاشتراكية قائمة ، بطريقتها ، على الحاجة أكثر مما هي قائمة على العمل بقدر ما تكون اعادة توزيع المداخيل اوسع مدى، فيها ، مما هو عليه الامر خارجها . وعلى العكس من ذلك ، فان كل اصلاح اقتصادي ناجح يقوم ، كما رأينا في المجر ، على العودة إلى مبدأ « لكل حسب عمله » (١٣) . أما فيما يتعلق بالوعي المهني الذي تحدثت عنه منذ

قليل ، فهو ينزع إلى الزوال في البلدان الاشتراكية كما في البلدان التي تسودها طرائق مجتمع الاستهلاك .

والسبب العميق هو نفسه ، بالضبط، في الحالتين : فليست للعمل المشخص اية فرصة في ان يستعيد – بصورة متواضعة على كل حال – حقوقه على العمل المجرد الا في مجتمع يؤلف فيه التباري بين المنتجين المحرك الاسمى . والبلدان التي تقترب أكثر الاقتراب من هذا النموذج في هذا العالم الحديث ، والتي تحمل ، بالتالي ، مستقبل الرأسمالية الليبرالية هي ، دون شك ، بلدان الشرق الاقصى .

واخيراً ، فسوف اضيف ، كي اعود إلى النظرية الماركسية لعلاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي ، ان أكبر اعتراض على هذه النظرية هو ... الحل الذي يبشر به ماركس لتحرير البشرية من « تميمية السلعة » فهو يكتب مايلي : (١٤) .

« ... ولنتصور ، اخيراً ، اجتماعاً لرجال احرار يشتغلون بوسائل انتاج مشتركة وينفقون ، بموجب خطة متفق عليها ، قواهم الفردية العديدة كقوة واحدة للعمل الاجتماعي . ان كل ما قلناه عن عمل روبنسون يتجدد هنا ، ولكن بصورة اجتماعية ، لا فردية . لقد كانت كل منتجات روبنسون نتاجه الفردي والحصري ، وبالتالي اشياء ذات منفعة مباشرة له . أما النتاج الكلي للعمال المتحدين ، فهو نتاج اجتماعي . ان قسماً من هذا النتاج يستخدم، من جديد ، كوسيلة انتاج ويبقى اجتماعياً ، ولكن القسم الاخر يجب ان يستهلك ويجب ، بالتالي ، ان يوزع بين الجميع » .

لندع جانباً فكرة « الاجتماع الحر بين الرجال » التي تغري ،

دائماً ، بطرح السؤال التالي : ما الذي يصير اليه الذين يرفضون ، الاشتراك بصورة حرة ؟ فاذا تم التنسيق حول الخطة ، فسوف تكون هذه الاخيرة ، كما كتب ماركس ، نتيجة سلسلة من التسويات (الا اذا افترضنا ان الجميع يريدون الشيء نفسه في الوقت نفسه) ، واذا كانت خطة حقاً ، فسوف تكون لها قوة تنفيذية . وهذا يعني اننا سوف نلقى ، على صورة اخرى ، صلات التبعية الحقوقية نفسها التي كانت تتضمنها كل الانظمة الاقتصادية السابقة لتعميم التبادل .

ان ذاتية المتبادلين الذين لا حصر لهم تجد ، في سوق تعمل ضمن شروط جيدة ، من جانب موضوعية كلفة الانتاج . من الذي سيكون ، داخل المجلس الذي تنسق فيه الخطة ، حارس موضوعية الذوق ؟ ان ماركس الذي تكون قيمة الاشياء بالنسبة اليه ، كما رأينا ، معطى سابقاً لوجود تداول السلع لا يبالي بذلك . كيف يجري التوفيق ، ضمن اجهزة مناقشة الخطة ، بين مختلف الذاتيات ، وكيف تمنع بعضها من فرض ارادتها على الاخرى ؟ لقد كتب رونيه دومون ، في مجلة الاكسبريس منذ سنوات ، ان « النظام الكوبي أصبح مونولوجا لفيديل كاسترو ». ان هذه النتيجة الشوهاء للثورة ليست حادثاً عارضاً ، بل هي محتواة ، على صورة بذرة ، في الفكر الماركسي ، وهو ذاتي لانه اختباري ، واختباري لانه ذاتي .

* * *

هوامش الفصل الثاني عشر

١ – المقلوب صحيح : فاذا تجاوز العرض الطلب كانت القيمة ضعيفة . وفي هذه الحالة يمكن اعطاء اشارة سالبة للندرة .

٢ – مع أخذ آلية تبادل رأس المال بعين الاعتبار .

٣ – المنشور في نيويورك عام ١٩٤٤ .

٤ – المساواة اوضح أيضاً اذا قارنا عدم ميل القناص إلى اللحم بعدم ميل الصياد ، كذلك ، إلى السمك .

٥ – ان الصياغة تكون ، احياناً ، اشد حذقاً لدى أفضل معلقي الليبرالية الجديدة . فقد كتب ريمون آرون ان « الاقتصاد السياسي الحديث يصرف اهتمامه عن « جوهر » القيمة من أجل لا يعنى بغير علاقات التبادل » (من عائلة مقدسة إلى اخرى ، مؤلف سبق الاستشهاد به) . ولنلاحظ ان ريمون آرون يرجع ، حين يلمح إلى نظرية القيمة – العمل ، إلى التفسير الماركسي لهذه النظرية . ويكفيه ، اذ ذاك، ليسقط صلاحيتها ، ان يتحدث عن « جوهر » القيمة . ولكننا رأينا ان النظرية الحقيقية للقيمة – العمل ترفض ، صراحة ، مماثلة « كم العمل » بجوهر .

٦ – قراءة رأس المال ، مؤلف سبق الاستشهاد به .

٧ – يمكن ان نضاعف الامثلة .

٨ – قراءة رأس المال ، الجزء الثاني .

٩ – كان جول رونار يقول تقريباً ، ان الكاتب الكبير هو كاتب يكتب كثيراً ، وهو قول اعمق بكثير ، دون شك ، مما قد يبدو لنا في البداية . وقد نجد ما يغرينا في ان نفكر فيما يتعلق بماركس انه كان كبيراً لهذا السبب .

١٠ – رأس المال ، الكتاب الاول ، الفصل الاول ، القسم السادس .

١١ – كما فعل ريمون آرون في كتابه « الاسرة المقدسة » الذي استشهد ، فيه ، بهذا النص .

١٢ – لا يدور الامر حول ادانة دراسات السوق وتقنيات التسويق التي سبق ان اشرت إلى طابعها المفيد ، بل الضروري ، لضمان الاتجاه المناسب لجهاز الانتاج . والفساد يبدأ منذ ان يراد احلال شعور المستهلك محل الابداع الخاص بالمنتج . فالمستهلك لا يعرف نوع السيارة الذي يناسبه أكثر مما يعرف الجمهور ، سلفاً ، ما هو الرسم الحديث . ان الرسام هو الذي يخترع فن عصره والمنتج – بصورة أكثر تواضعاً – هو الذي يخترع السيارة الحرية بأن تلبي حاجات السائقين .

١٣ – هل يجب ان ندقق في ان كل نظام اقتصادي حي ناجم عن موازنة بين مبدئي « لكل حسب عمله » و « لكل حسب حاجاته » كل ما في الامر هو ان نعرف اي المبدئين وضع في المقدمة كأساس للتنظيم الاجتماعي .

١٤ – رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، ص ١٣٣ من الترجمة العربية .

* * *

الفصل الثالث عشر
افضل نظام نقدي
للتخلص من الذهب

يوثق التصور السيكولوجي للقيمة صورة اخرى لتميمية السلعة يقدم الذهب أكثر تجسداتها استقراراً عبر القرون . ان أكثر السلع قيمة هي ، بموجب هذا التصور ، أكثر ما يرغب ، فيه ، من سلع في السوق : وبما ان « العلم » الاقتصادي يمتنع عن تحليل اسباب هذه الرغبة ، فمن الظلم اتهام الاقتصاد السياسي بتبرير الحب الدنيء للذهب : ولكنه لا يتضمن ، في ذاته ، اي مبدأ خليق بانزال « المعدن الثمين » عن عرشه .

كيف نجعل من الذهب سلعة كالسلع الاخرى ؟

توصل خصوم العيار الذهبي إلى غاياتهم مع الالغاء الذي تم في آذار ١٩٦٨ لـ « محور الذهب » المؤلف من المصارف المركزية الرئيسية للعالم الغربي والذي كانت مهمته التدخل في سوق المعدن الاصفر الحرة للمحافظة على سعره ضمن حدين ضيقين (بين حد ادنى قدره ٣٤,٨٠ دولاراً للاونصة وحد اعلى يساوي ٣٥,٢٠ دولاراً) . وقد قالوا ان الذهب يجب ان يصبح « سلعة مثل اية سلعة اخرى » ، وهو ما يعني في اذهانهم ، سلعة يحدد سعرها بصورة حرة في السوق حسب « قانون »

العرض والطلب : الا ان الذهب هو ، بسبب ظروف انتاجه والعوامل الرئيسية التي تؤثر في طلبه ، نموذج السلعة التي يضعف ، فيها ، احتمال ان نرى سعرها السوقي يضبط على « السعر الضروري » المساوي لكلفة الانتاج . لماذا ؟ لان صناعة الذهب تبدي الخصائص المشتركة بين كل الصناعات الاستخراجية ، وبين كل الفعاليات المتجهة ،كالزراعة ، نحو استثمار الثروات الطبيعية ، بصورة اعم ، مضاعفة مائة مرة : فالانتاج لا يتكيف ، الا متأخراً ، مع نداءات الطلب لمجرد ان يعرف هذا الاخير تذبذبات كبيرة .

ان المناجم القابلة للاستثمار ، في حالة الذهب ، قليلة العدد نسبياً ، وكلفة الاستثمارات مرتفعة جداً ، في حين ان طلب المضاربة غير محدود عملياً ، وذلك لعدة اسباب هذه اهمها : ان الذهب غير قابل للتهديم ويشغل مكاناً صغيراً (سبب مزدوج لتسهيل تخزينه) . والذهب غير نافع ، أو غير نافع تقريباً ، وهو بذلك ، سلعة تختلط قيمة استعمالها (تقريباً) بقيمة تبادلها . وتستحق هذه النقطة الاخيرة ان نتوقف عندها لأنها تفسر لماذا سيكون من المستحيل إلى الابد ، دون شك ، التخلص من الذهب كلياً ، كأداة دفع رسمية أو غير رسمية . فيمكن ان نفكر ، بسبب وجود الذهب بكمية ضعيفة ، انه سيوجد ، دائماً ، ما يكفي من الناس الراغبين في امتلاكه وانه لن يكون من الصعب بالتالي ، مبادلته . ونظراً لكونه ، في ذاته ، قليل المنفعة أو غير نافع بالمرة ، فان منفعته الرئيسية تقوم على امكانية تحوله إلى اية مادة اخرى . وهكذا ، فان امتلاك اقل السلع حركة لا يجلب اي اشباع مباشر ، ولكن هذه السلعة حبلى بكل الامكانيات ، يزيد في ذلك كونها تتحدى الزمن .

ان الذهب ، بالنسبة للاقتصاد السياسي الموضوعي كما ارسى ريكاردو قواعده ، هو ، كذلك ، «سلعة كأية سلعة اخرى» ولكن المسألة محلولة في العمق . فكونه سلعة كأية سلعة اخرى يعني ، بالنسبة للنظرية الكلاسيكية ، ان قيمته تابعة ، حصراً ، لكلفة انتاجه . فالايهام المرتبط بالمعدن « الاسطوري » مستبعد ، على هذا النحو ، من اساسه : فقيمة الذهب ناجمة عن المبدأ نفسه الذي تنجم عنه قيمة الحديد المبتذل وقيمة الدراجة أو العلكة . انها محدودة ، في نهاية المطاف ، بزمن العمل الضروري لاستخراجه وتصفيته . ولكن ، بأية وسيلة تحقق هذه الثورة النظرية في الوقائع ؟ كيف نتصرف ليكف امتلاك الذهب عن ان يكون « مرغوباً فيه » لذاته ؟ وهناك طريقة اخرى لطرح هذا السؤال هي التساؤل عن كيفية التصرف كي نسحب من الذهب ، في نظام المبادلات العام ، صفة « المادة النادرة » — اي ، ونحن نذكر بذلك ، صفة المادة التي تتوقف قيمتها ، حصراً ، على « نزوة الطلب نظراً لعدم قدرة المنتجين على احكام سريع ومستمر للعرض على طلب خاضع لهبات لها فجائيتها الخاصة .

ما هو المعيار الذهبي .

اذا فكرنا في الامر دون رأي مسبق ، فسوف نرى ان المعيار الذهبي يقدم ، في مبدئه ، أكثر ما يمكن تصوره من الاجابات عقلانية عن هذا السؤال (بما ان النظام النقدي ، باتجاهه ، من طبيعة اختبارية ، فانه لا يمكن ان يكون ، قط ، عقلانياً كلياً) . وما هو النظام النقدي المضبوط بالمعيار الذهبي ؟ ليس من غير المجدي ان نذكر بتعريفه في عصر يسوده ابهام كبير في الاذهان بهذا الصدد ويكون ، فيه ، من قبيل

تسجيل واقعة ان نؤكد ان مفاوضي الاصلاح النقدي لا يعرفون ، باستثناءات قليلة ، ما هو الهدف الواقعي لمناقشتهم . ان هذا التعريف هو التالي : يكون النظام النقدي محكوماً بالمعيار الذهبي عندما يحافظ ، باستمرار ، على معادلة الوحدة النقدية – فرنك أو دولار أو جنيه استرليني الخ ... – لوزن معين من الذهب (يحدد اصطلاحاً ، في معظم الاحوال ، بموجب امر واقع موجود منذ بعض الوقت) . ويجب ان يكون ماثلاً في ذهننا كيف جرت الامور تاريخياً : اودع تاجر أو فرد بسيط الذهب الذي يملكه في مصرف اعطاه ، لقاءه ، شهادة . وهذه الشهادة كانت ، بداهة ، تعطي الحق باسترداد الكمية نفسها من الذهب . فأصل النظام يقوم ، اذن ، على التخلص فيزيائياً من الذهب للحصول ، بدلاً عنه ، على وصل قابل للاتجار به واسهل تداولاً . فنحن ، هنا ، عند نقيض التميمية . واضيف إلى ذلك انه كان يمكن للسلعة المعيارية ان تكون شيئاً آخر غير المعدن الاصفر شريطة ان يكون لهذه السلعة الاخرى ، على الاقل ، بعض الخصائص التي تفسر لماذا انتهى الذهب إلى فرض نفسه عبر الزمن – التاريخ يعادل في ذكائه خبراء لجنة العشرين (١) على الاقل – كمعيار . ان احدى هذه الصفات هي تلك التي اتينا على الاشارة اليها : الانعدام التام أو التقريبي للمنفعة المتضمنة فيه . وهذا هو الشرط الوحيد الذي نستطيع ، ضمنه ، ان نأمل في ان يحدد عرض السلعة المعيارية وطلبها باسباب من مستوى نقدي بصورة رئيسية . فلو اختير النحاس ، مثلاً ، كمعيار فان النظام سيضطرب ، باستمرار ، بسبب التذبذبات في الطلب الصادر عن الصناعات التي تستعمل هذا المعدن . ولو امتصت الاستعمالات الصناعية للذهب نصيباً ملحوظاً من الانتاج – وهو ما ليس عليه الحال

بعد على الرغم مما تؤكده دعاية مغرضة ــ لكف عن ان يكون معياراً جيداً .

ما الوسيلة التي يضمن ، بها ، تعادل الوحدة النقدية مع وزن الذهب الذي يقابله ، التعادل بين دولار وقيمة ٨٨٨ ميلغرام من الذهب الصافي مثلاً (٢) ؟ اليكم الالية في خطوطها العريضة .

يقدر نظام الاحتياطي الاتحادي (٣) كلفة النقل والتأمين الخ ... لاستيراد ذهب (٤) أو ارساله إلى الخارج بواحد بالمائة . وبالتالي ، فانه يحدد سعر شراء ٨٨٨ ميلغرام من الذهب بـ ٠,٩٩ دولار وسعر مبيعها بـ ١,٠١ دولار تقريباً (٥) . ان قيمة الوحدة النقدية ستتحول ضمن هذين الحدين المسميين « النقطتين الذهبيتين » . فاذا كانت قيمة الدولار تنزع إلى الارتفاع بالنسبة للذهب ، فانه يكون مجزياً لمنتجي الذهب أو مالكيه ان يتخلوا عن كميات منه للاحتياطي الاتحادي الذي يؤلف سعر شرائه القاع الذي لا يمكن ان تهبط إلى ما دونه اسعار الذهب . وعلى العكس من ذلك . اذا مالت قيمة الدولار إلى الهبوط بالنسبة للذهب ، فسوف تأتي برهة يكون ، فيها ، من الاربح ان يطلب إلى الاحتياطي الاتحادي تحويل الذهب إلى دولارات على اعتبار ان سعر مبيع الاحتياطي الاتحادي يحدد السقف الذي لا يمكن لاسعار الذهب ان ترتفع عنه بصورة قابلة للاستمرار في السوق . وهذه الالية هي آلية ضبط ذاتي من حيث ان شراء الذهب يترجم باصدار دولارات اضافية على اعتبار ان هذه الزيادة للتداول النقدي توقف ارتفاع الدولار . وعلى العكس من ذلك ، فان بيع الذهب ينتج تقلصاً في التداول يؤدي إلى وقف هبوط قيمة الدولار .

ولكن اجدر نتيجة لهذه الالية بالملاحظة ، اذا تركت تلعب دورها ، هي الحد من سعة صفقات الذهب إلى الدرجة القصوى . فالتأكد من ان تحولات قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للمعيار الذهبي ستحتوى ضمن حدود ضيقة بفضل ضبط دائم للاصـدار يجرد المضاربة على المعدن الاصفر كل اهمية عملياً . وهذه المضاربة لم تعد سوى شأن بعض البيوتات المتخصصة التي تكون ارباحها المحسوبة بنسبة مئوية من رقم الاعمال ضعيفة جداً (كما في تجارة القطع في فترة الهدوء) والتي تراهن ، نوعاً ما ، بأبرع الصور ،على المصرف المركزي الذي تكون سياسة الاصدار لديه ، في معظم الاحوال ، غير قابلة للتنبؤ بها (الا عندما تلاصق اسعار الذهب في السوق السقف والقاع ، وهو ما يحدث نادراً) . ففي الحد الادنى ، يعرض المضاربون الافراد كلياً عن سوق تكون امكانيات الربح ، فيها ، على هذه الضآلة وذلك التقلب . والمصارف المركزية هي وحدها ، عملياً ، التي تتدخل في الشراء والبيع . وعند ذلك يظهر المنطق العميق للنظام : بما ان حاجات النظام النقدي إلى سيولات جديدة لا تتحول الا ضمن حدود ضيقة ، فان انتاج الذهب قادر ، بسهولة ، على التكيف مع طلب صادر ، بصورة رئيسية ، عن مصارف اصدار .

وبما ان الندرة مدلول نسبي بصورة بارزة ، فان الذهب يكف ، للسبب نفسه ، عن ان يكون نادراً . فآلية المعيار الذهبي هي ،نوعاً ما، تنهيج آليات ضبط الاسعار التي تجري محاولة تشغيلها بالنسبة للحبوب ومنتجات الزراعة الاخرى مع وجود هذا الفرق الهام الذي هو ان التثبيت الدائم لاسعار الذهب تؤدي ، نظراً لعدم كونه مادة نافعة ،

إلى تثبيط قسم من الطلب الامكاني (وانا لا أتحدث، هنا ، عن المهووسين بالمعدن الاصفر الذين ما زالوا ، للاسف ، عديدين في فرنسا) .

والخلاصة هي ان المعيار الذهبي لا يمكن ان يعمل الا في البلدان التي لا يكون ، فيها ، الميل المتطرف للذهب على ما يكفي من القوة لافشال الدوافع العقلانية إلى عدم امتلاكه . والتحقق التجريبي ، نوعاً ما ، من هذا التفسير يقدمه التاريخ. فقد جرى تبني المعيار الذهبي، اولاً ، من جانب الشعب الانكليزي الذي لم يهتم ، قط ، كثيراً بالذهب . وفي الهند والصين حيث ينتشر الميل إلى الذهب أكبر الانتشار ، لم يكن هناك ، قط ، معيار ذهبي (تبنته الصين متأخرة — عام ١٩٣١ — لبضع سنوات مدموغة ، أيضاً ، بكوارث مروعة ناجمة عن التقلص بسبب تصدير الفضة التي استخدمت ، حتى ذلك الوقت ، معياراً) . أما في فرنسا ، فان تبني المعيار الذهبي ترجم ، على عكس ما جرى في بريطانيا ، إلى تعقيم ما للموارد لان مؤسسة الاصدار كانت ملزمة بالاحتفاظ باحتياطي معدني من مقدار غير مبرر خوفاً من ان يترتب عليها تلبية طلبات تسديد مفاجئة من جانب جمهور مصاب اصابة خاصة بوسواس الذهب .

نخطىء اذا اعتقدنا ان المخطط المعروض اعلاه في خطوطه الكبرى يردنا نصف قرن إلى الوراء وانه غريب عن التاريخ النقدي لزماننا . فقد استعيدت آلية المعيار الذهبي — الآلية فقط وليس الجوهر — تقنياً ، في قسم كبير منها مع خلق محور الذهب عام ١٩٦٢ ، وذلك على نطاق أكبر بكثير مما كانت عليه في القرن التاسع عشر (عمل محور الذهب حتى آذار ١٩٦٨) . وقد كانت المصارف المركزية للبلدان الرئيسية

تشتري وتبيع ، بواسطة محور الذهب ، في السوق الحرة للذهب من أجل ان تحافظ على اسعاره بين ٣٤,٨٠ و٣٥.٢٠ دولاراً للاونصة . وبعبارة اخرى ، كان الدولار (والعملات الاخرى للبلدان الاعضاء في المحور عن طريقه) قابلاً للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت بالنسبة للافراد . الا ان المشترين الافراد كانوا ما بين عامي١٩٦١ و١٩٦٥، وهي فترة تتصف باستقرار كبير في سعر شراء الدولار وبتوطد ملحوظ لعملات بلدان السوق الاوروبية المشتركة (ومنها الفرنك الفرنسي) ، قليلي الاهتمام بالذهب طبقاً للمخطط الذي اتيت على وصفه . والنتيجة هي ان عمليات المحور انتهت ، اجمالاً، إلى اقتناء خالص للذهب من جانب المصارف المركزية التي كانت اعضاء فيه . وقد انقلب الوضع ، منذ عام ١٩٦٥، على اعتبار ان المتاجرين الافراد قدروا (وقد اثبتت الاحداث التالية صواب حكمهم) انه سيكون من شأن التضخم الممارس في الولايات المتحدة وغيرها ان يهبط بقيمة العملات بالنسبة للذهب — وهو هبوط في القيمة ترجم ، تقنياً ، إلى ارتفاع في القيمة الاسمية للذهب (أو في سعره) معبراً عنها في هذه العملات .

واذا كانت آليات المعيار الذهبي قد استعيدت ، جزئياً ، على صورة أكثر حداثة بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٨ — وهي فترة تتصف ، فضلاً عن ذلك، بعودة إلى التبادل الحر وبداية توحيد اقتصادي لاوروبا — ، فمن البديهي ان هذه الاستعادة شكلية أكثر منها واقعية . وليس من غير المجدي ان نتساءل عن السبب . وسوف تكون تلك فرصة لنلاحظ ان انخفاض دور الذهب يترجم تقهقراً هائلاً في العقلانية النقدية وفي العقلانية الاقتصادية وراءها ، وليس نقد ما في هذه العقلانية:

ان العقلانية النقدية لا توجد في حجز تذبذبات قيمة الوحدة النقدية بين حدين ضيقين تعينهما النقطتان الذهبيتان . ان لدينا ، هنا ، الوسيلة التي يتم بواسطتها الحصول على الغاية التي تقوم على الاحتفاظ بصلة عضوية بين سلم الاسعار الفعلية المدفوعة في السوق ، من جهة ، وسلم تكاليف الانتاج محسوبة بالعمل من جهة اخرى . فمن أجل قياس القيمة الموضوعية للسلع ، يلزم معيار مزود ، هو نفسه ، بقيمة . ولا تمتاز السلعة المعيارية عن غيرها الا بكونها السلعة الوحيدة المعروضة والمطلوبة في السوق التي يكون لها سعر ثابت . وانا ارد القارىء ، هنا ، إلى ما قيل في بداية الفصل السادس : فالسعر الثابت لا يعني القيمة الثابتة على اعتبار ان الكلفة النسبية لانتاج الذهب ، مثل كلفة كل منتجات العمل البشري الاخرى ، تتحول عبر الزمان (٦) . فعندما تنخفض كلفة انتاج الذهب بالقياس مع كلفة انتاج السلع الاخرى ، فان ذلك يترجم إلى ارتفاع السعر الذهبي لهذه السلع . وعندما ترتفع كلفة انتاج الذهب بالقياس مع السلع الاخرى ، فان ذلك يترجم إلى هبوط في سعرها ذهباً . وهذه التذبذبات في السعر الناجمة عن التغيرات الحادثة في مكان الذهب على سلم القيم تجري بصورة غير محسوسة . والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة . وهكذا ، فان الارتفاع المنتظم في الاسعار بين (٢و٣ بالمئة) الذي حدث بين عامي ١٨٩٦ و١٩١٣ يعزى – بحق في رأيي – إلى تدفق الذهب الناجم ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، عن استثمار مناجم جنوب افريقيا واكتشاف طريقة المعالجة بالسيانور التي سهلت عمليات التصفية تسهيلاً عظيماً . الا انه يبدو لي ان التفسير الذي تعطيه كل الكتب الجامعية لهذه الظاهرة قاصر منطقياً . فالكتب التي تستند إلى تفسير تبسيطي للنظرية الكمية للنقد

تعزو ارتفاع الاسعار إلى زيادة كمية الذهب التي تكون ، هي نفسها، أصل زيادة في اصدار العملة الورقية . ان زيادة كمية الذهب لا تشغل سوى المرتبة الثانية في التسلسل المنطقي لانها ليست محصلة للهبوط النسبي للقيمة (أو كلفة الذهب) بموجب المبدأ الذي يقول ان طلب سلعة ما يزيد كلما قلت تكاليف انتاجها .

ولا ينبغي ان نخلص مما سبق إلى انه يلزم ويكفي ، من أجل إنشاء المعيار الذهبي ، ان يكون للذهب سعر ثابت . بل يجب ، أيضاً ، ان يضبط الاصدار النقدي عبر الزمن ، بالتحولات غير المحسوسة لقيمة الذهب بالقياس مع المواد والخدمات الاخرى (وهي تحولات تشعر بنفسها ، بصورة مشخصة ، في تحولات خفيفة للكميات المعروضة) . وتلك ما كانت عليه ، بصورة تقريبية ، الحال في عصر المعيار الذهبي الكبير الذي قام بين عام ١٨٧٠ (وهو العام الذي تبنت ، فيه ،الدولة الالمانية ، بدورها ، هذا النظام) واندلاع الحرب العالمية الاولى . لماذا ؟ لان اي بلد لم يكن ، كما يلاحظ ، بصواب كبير ، السير دنيس روبرتسون في كتاب صغير رائع عنوانه « النقد » (نشر لاول مرة عام ١٩٣٠ واعيد طبعه ، منذ ذلك الحين ، حوالي عشر مرات) ، قادراً ، في ذلك الحين ، على التلاعب بالاصدار النقدي على هواه ، ولا حتى بريطانيا التي كان عليها ، على الرغم من كونها في مركز النظام المالي في العالم ، ان تحسب حســاباً لقوى اقتصادية معادلة لها أو متفوقة عليها مثل الامبرطورية الالمانية والولايات المتحدة ، أو ذات وزن معادل لها تقريباً مثل فرنسا . فلم تكن هذه البلدان المختلفة تحتفظ ، في احتياطيات القطع لديها ، بوسائل دفع الاسترليني أو تحتفظ بقليل جداً منها . وعلى العكس من ذلك ، فان الهند وبلدان امريكا

اللاتينية واصغر دول اوروبا كانت تحتفظ بقسم من احتياطياتها ، بالسترليني ، وهو دليل على الطبيعة الاستعمارية لمعيار القطع الذهبي .

وقد تغير كل ذلك بعد الحرب العالمية الاولى عندما بدأ بلد واحد ، الولايات المتحدة ، في ان يمتلك وزناً راجحاً في الشؤون الدولية . وعام ١٩٢٠ هو العام الذي بدأ العالم يعيش ، انطلاقاً منه ، في نظام معيار الدولار ، اي ، كما لاحظ سير دنيس ، بحصافة نادرة ، في نظام معيار تعسفي . ومع هذا ، فقد كان يوجد ، اذ ذاك ، سعر ثابت للذهب بالدولار ، ولكن ذلك كان من حيث الظاهر .فلم تكن سياسة الاصدار لدى الاحتياطي الاتحادي مضبوطة بالحركات الخفية لنسبة التكاليف بين الذهب والمواد والخدمات الاخرى . بل كان هذا الاصدار مضبوطاً بقرارات سيادة من جانب السلطات الامريكية التي كانت ترد ، كما تستطيع ، على دوافع الطلب الداخلي أو على اعتبارات السياسة الداخلية . ان التخلي عن المعيار الذهبي لصالح معيار أكثر تعسفاً يقابل تقدما بالنسبة لكثيرين . ويحق لنا ان نشك في واقعية هذا التقدم – الا ينبغي اولاً ، لادارة الفعالية الاقتصادية ، بوعي ، ان نكون قادرين على معرفة القيم النسبية للسلع فيما بينها – بما في ذلك الكلفة الواقعية لتشكل رأس المال ؟ هل يتحقق هذا الشرط في غياب معيار قيمة على أكثر ما يمكن من الموضوعية ؟

ان هذه الموضوعية صعبة التحقيق . انها تقتضي ، بصورة خاصة ، ان لا تكون اية دولة على ما يكفي من القوة للتلاعب بآلية الاصدار على هواها . فوجود سعر ثابت للسلعة المعيارية لا يضمن ان تلعب هذه السلعة دور المعيار فعلاً . فخلال كل الفترة المنقضية بين غداة الحرب

العالمية الاولى وآب عام ١٩٧١ والتي كان يوجد دائماً ، خلالها ، الا في حالة استثنائية (٧) ، سعر ثابت للذهب ، لم تكن قيمة الوحدة النقدية المتميزة ، الدولار ، هي المعرّفة بوزن معين من الذهب ، بل ان قيمة الذهب هي التي كانت ، إلى حد ما ، معرفة بسعرها بالدولار ، واقول « إلى حد ما » فقط لان موضوعية علاقات التبادل لا تدع نفسها ، بصورة لا متناهية ، تفسر من جانب تعسف الحكام حتى ولو كانوا حكام أكبر دولة في العالم ، ففي ١٥ آب ١٩٧١ ، اضطر الرئيس نيكسون ، وقد قطع كل صلة شكلية بين قيمة الدولار ووزن معين من الذهب(٨) ، إلى ان يعترف ، صراحة ، بأنه لم تكن هناك علاقة بين القيمة الواقعية للذهب وسعره الرسمي ، الا ان العالم وقع في تعسف معيار الدولار المتنكر في زي معيار ذهبي زائف ، في تعسف « قانون » العرض والطلب الذي تركت له ، في الوقت نفسه ، اسعار الذهب وسعر الدولار التي « تطفو » بصورة متفاوتة الحرية فوق سوق القطع . الا ان هذا التعسف الاخير يحمل في ذاته لجامه الخاص : فمن المحتمل ان يعكس سعر السوق الحرة ، على المدى الطويل ، مكان الذهب في سلم القيم . وسوف تكون تلك برهة اعادة انشاء سعر ثابت اذا اريدت اعادة اعطاء العالم نظاماً نقدياً عقلانياً .

رهان استثنائي .

نحن ، الآن ، ابعد من اي وقت مضى عن هذه الفكرة . فما يجعل من الاصلاح النقدي الذي يأخذ طريقه إلى الانضاج (٩) رهاناً استثنائياً هو انه سوف يكرس ، حسب كل الاحتمالات ، الانتصار المطلق للاقتصاد السياسي الذاتي (١٠). على النظرة الموضوعية في البرهة

التي تبرهن ، فيها ، هذه الأخيرة ، في كل الميادين ، على عجزها عن حل مسائل عصرنا .

لن يكون هناك سعر ثابت للذهب ، الذي سيكف ، على هذا النحو ، عن ان يعد معياراً . وبما ان الدور الذي كانوا يجعلونه يلعبه كان وهمياً ، فان ذلك لا يشكل تجديداً حقيقياً . والامر هو كذلك بالنسبة لحقوق السحب الخاصة التي ستكون العملة الجديدة والتي ستكف قيمتها عن ان تحدد ذهباً . وبما ان التحديد الحالي شكلي خالص على اعتبار انها غير قابلة للتحويل إلى معدن اصفر ، فان هذا « الاصلاح » الآخر لن يفعل شيئاً خلاف توفيق النص مع الروح التي تهيمن فعلاً ، منذ سنوات طويلة ، على عمل النظام النقدي الدولي المزعوم (النظام الحقيقي يحتوي ، في ذاته ، على عناصر ضبطه الخاصة) . الا أن الشكل ، كما أمكن ان يرى من تجربة محور الذهب ، يذهب ، دائماً ، بالمحتوى ، جزئياً على الأقل . فطيلة الوقت الذي كانت ، فيه ، الوحدة النقدية المتميزة مرتبطة بالذهب شكلياً ، كان هذا الوهم يستجر بعض الالتزامات على عاتق المصارف المركزية — منها المحافظة على سعر الذهب ضمن حدود ضيقة — ، وهي التزامات لم يكن فيها ، في حد ذاتها ، شيء من الوهم وكان تأثيرها ، في نهاية المطاف ، هو تخفيف الطابع الذاتي للنظام معطية اياه ، بذلك بالذات ، واقعية ما . ومنذ ان جرى التخلي عن هذه الالتزامات اختل النظام كلياً وأخذ العالم يتزلق في تضخم أصبحنا عاجزين عن محاربته لاننا حرمنا انفسنا من كل الآليات الصالحة لاحتوائه .

إن ما يدور الامر حوله اليوم ، باسم الايديولوجية السائدة ،

هو ، بكل بساطة ، حذف كل ما كان ، في النظام الذي انشيء في بروتون وودز ، يربط النقد بالتصور الموضوعي للقيمة . وما الذي حل محله ؟ السيادة المطلقة لـ« قانون العرض والطلب» الذي سيعبر عن نفسه في نظام عملات عائمة أو نصف عائمة ، على اعتبار ان التعادلات ستكون ، بعد الآن « ثابتة ولكنها قابلة « للتكيف » ، وهو تعبير يترجم انعدام الضبط في فكر « يكيف ذاته » مع حوافز السوق المتغيرة. الا ان هناك ميداناً لا تقدم فيه السوق ، من ذاتها (١١) ، عناصر ضبط ابداً ، هو ميدان القطع الاجنبي ، لماذا ؟ لان اصداره لا يكلف شيئاً . فقد رأينا ان آليات السوق لا تعمل — أو تعمل بصورة ناقصة جداً — فيما يتعلق بالمواد غير القابلة لاعادة الانتاج لانه ليس لمدلول كلفة الانتاج ، بالنسبة اليها ، معنى محدد . وهي تعمل بالدرجة نفسها من السوء بالنسبة للمواد التي يمكن اعادة انتاجها دون كلفة قابلة للتقدير مباشرة — كما هو الأمر بالنسبة للنقد . الا انه يمكن ، اصطلاحاً ، تعيين كلفة للنقد بالزامنا انفسنا بالمحافظة على قيمته ، باستمرار ، مساوية لوزن معين من الذهب — أو بصورة اعم ، لكم معين من السلعة (نتاج العمل) المتخذة معياراً . وفي هذه الحالة ، وفيها فقط ، يعاد ادخال عامل ضبط موضوعي ودائم في « انتاج » النقد ويتفق ان يعمل هذا العامل في غياب اي اصطلاح دقيق. لنفترض ان المصارف المركزية تعتاد تدريجياً ، بعد ان يجري تبني الاصلاح ، على شراء الذهب وبيعه في السوق : فلن يكون لضروب تدخلها ان تثبت السعر بصورة دائمة ما لم تكن سياستها في الاصدار محددة جزئياً ، لفترة طويلة، بتحولات مختزناتها المعدنية.واذا اعيدت آلية المعيار الذهبي ذات يوم، فسوف يكون ذلك ، دون شك، عن هذه الطريق ، الذرائعية » .

وفي انتظار ذلك ، لا يخفي رواد الاصلاح مذهبهم . ولذلك يلح وزير الخزانة الامريكي ووزير الاقتصاد والمالية الفرنسي على انه سوف ينبغي ان يدار « النظام » الجديد من جانب « مرجع سياسي » سوف يعمل في اطار صندوق النقد الدولي . وهذا يعني ، على الصعيد العملي ، اننا على اهبة اعطاء صفة المؤسسة للاجتماعات التي أصبحنا ، منذ صيف ١٩٧١ ، مرغمين على عقدها ، على عجل ، مرة أو مرتين في السنة لاعادة احكام المعادلات ومحاولة اعادة انشاء ثقة متزايدة الركاكة . أما على الصعيد النظري ، فان هذا التدخل المستمر يفسر بوصفه علامة زوال كل آلية ضبط ذاتي واحلال نظام تعسفي محل نظام موضوعي (أو ينزع ، في كل الاحوال ، نحو الذاتية) وتقهقر هائل للسيطرة على الشؤون النقدية ، اخيراً ، على الرغم من المظاهر . وبما ان التصور الموضوعي للقيمة لم يعد يعلم أو يفهم ، فان العملية التي نشهدها تقارب انقلاباً يقترف خفية عن الجمهور الذي ترك جاهلاً للرهان . ان التصميم والعاطفة اللذين يظهرهما اشد أنصار نزع صفة النقد عن الذهب ، رمز القيمة الموضوعية ، جذرية يعبران عن الكراهية الحقيقية التي اوحى بها القانون الاقتصادي والتي تدفع ، منذ مائة وخمسين عاماً ، عدداً من أفضل العقول إلى محاولة دحض اسسه بدلاً من السعي إلى اكتشاف متضمناته .

الأطروحات القديمة تعود إلى الرواج .

ان نسيان قانون القيمة يبعث إلى الحياة اطروحات حول مدلول المعيار لا يغطي مظهر « الحداثة » ، فيها ، كونها تنتمي إلى العصر قبل الكلاسيكي . واحدى هذه الاطروحات(١٢) هي اقتراح اوسع تشكيلة

ممكنة من المواد الاولية معياراً نقدياً . ان هـــذه الاطروحة تصطدم باعتراضين على الأقل (نستطيع ان نستخلص منهما حججاً اخرى تجد مكاناً لها في كتاب مكرس للنقد) .

١ ـ ان القيمة النسبية للمواد الاولية ، فيما بينها ، تتحول ، باستمرار ، بموجب كلفة انتاج كل منها . فيبدو من الصعب ، اذن ، ان يحدد سعرها لفترة على ما يكفي من الطول (علماً بأن الشرط اللازم ، ان لم يكن كافياً ، من أجل ان تكون سلعة ما معيار قيمة هو ، كما نعلم ، استقرار سعرها) . وهذا هو السبب الذي لم يعمل ، قط ، جيداً ، من أجله ، « نظام المعدنين » الذي كان معمولاً به في عدة بلدان من القارة الاوروبية في القرن التاسع عشر والذي كان يقوم على اتخاذ معيارين هما الذهب والفضة . صحيح ان بيير منديس فرانس يقترح حساب قرينةلأسعار هذه المواد الاولية المختلفة (وتبقى الاسعار حرة في التذبذب بالنسبة لبعضها بعضاً) ، ولكننا نصطدم ، في هذه الحالة ، بنقص منطقي آخر : كيف يمكن ان يعبر عن قيمة المعيار ، نفسها ، بقرينة اسعار وهي التي يعبر ، بها ، عن اسعار السلع ؟ ومع قولي هذا ، اعترفت ، أنا نفسي ، بالطابع الاختباري ، بالضرورة ، لكل نظام نقدي ، والنظام الذي يقترحه بيير منديس فرانس يحتفظ ، على الرغم من كونه ، مفهومياً ، ادنى من المعيار الذهبي (الأقل نقصاً من كل الأنظمة) ، بالمزية الرئيسية لهذا الاخير ، وهي . أوتوماتيكية .

٢ ـ كلما قلت منفعة سلعة ما زادت حظوظها في ان تكون معياراً نقدياً جيداً اذ تنحل قيمة استعمالها في قيمة تبادلها نوعاً ما ،

وهذا هو الشرط الوحيد الذي نستطيع ، ضمنه ، ان نأمل في ان يعادل بين عرضها وطلبها من جانب عوامل نقدية بصورة رئيسية (راجع ما قيل قبل قليل) .

وهناك اطروحة اخرى هي ، إلى حد ما ، تعميم للاطروحة السابقة تقوم على تصور كون معيار مقياس القيمة سيتألف من جملة السلع المعروضة في السوق . ان هذا النظام(١٣) الذي غالباً ما يعطى لباساً حديثاً (آلة الكترونية تحسب ، في كل لحظة ، وزن كل عنصر من عناصر المعيار المركب) يثير اعتراضاً منطقياً أكثر جوهرية أيضاً : فما ينشئونه معياراً للقيمة هو كلية المواد التي يدور الامر ، بالضبط ، حول قياس قيمتها .

وهناك اطروحة ثالثة سوف تتوقف عندها برهة اطول لانها محصلة النظرية الموضوعية للقيمة واستخدمت اساساً للاصلاح النقدي المقترح (١٤) ، وهي تقوم على اتخاذ معيار للقيمة مجرد بصورة خاصة وهذه الاطروحة ، شأنها شأن الاطروحة السابقة ، ليست جديدة كما يشهد على ذلك النص التالي لريكاردو الذي ينصب على كليهما(١٥)

« ... لقد قيل أيضاً ان قيمة الليرة الاسترلينية يجب ان لاتتحول، مع قيمة كمية معطاة من الذهب ولا مع كمية معطاة من اية سلعة اخرى . ان هذه الفكرة ، فكرة نقد مجرد من معيار نوعي، وقد طرحت للمرة الاولى ، كما اعتقد ، من جانب السير جميس ستيوارت (١٦) ولكن احداً لم يكن قادراً بعد على ان يقدم البرهان الذي يؤكد لنا اطراد نقد خلق على هذا النحو . ان الذين ينادون بهذا الرأي لا يرون ان مثل هذا النقد لن يكون ثابتاً ، بل سيكون خاضعاً لاكبر التحولات

– على اعتبار ان الفائدة الوحيدة للمعيار هي ضبط كمية القطع ، وبالتالي قيمتها (١٧) – وانه ، دون وجود معيار ، سيتعرض لاكبر التذبذبات التي يمكن لجهل المصدرين أو مصالحهم ان تعرضه لها .

« لقد قيل ، أيضاً ، اننا نستطيع الحكم على قيمته من علاقته بجملة السلع وليس بسلعة واحدة . واذا سلمنا ،وهذا ما لا يمكن التسليم به ، بأن مصدري النقد الورقي يريدون ضبط مقدار التداول بموجب مثل هذا الاختيار ، فلن تكون لديهم اية وسيلة للقيام بذلك لاننا يجب ان نعترف بأنه لن يكون لمثل هذا الاختيار اي جدوى عندما نعلم ان قيم السلع تتغير باستمرار ، بالنسبة لبعضها بعضاً ، وانه من المستحيل ان نعرف ، عندما تحدث هذه التغيرات ، ما هي السلعة التي ارتفعت قيمتها حقاً وما هي تلك التي انخفضت واقعاً » .

ان فكرة كون الاستناد إلى الذهب من مخلفات الماضي راسخة رسوخاً متيناً في الاذهان في عصرنا ، والذين يدعون ذلك يجرون محاكمة يصعب كشف خطئها تقوم على استخلاصهم من واقعة لا جدال فيها نتيجة غريبة عنها . وسوف اسمي هذه المحاكمة « وهم الاستاذ تريفين » لان استاذ جامعة يال الشهير هو الذي عرضها ، بالقدر الاكبر من المنهجية ، العرض الذي يقوم على « إثبات » ان الذهب سيحذف ، تدريجياً ، من النظام النقدي الدولي للاسباب نفسها التي حذف ، من أجلها ، من قبل ، من التداول النقدي الداخلي لكل بلد . والواقعة التي لا تقبل الجدل التي يستند اليها الاستاذ تريفين هي ان

البشر يستخدمون ادوات دفع متزايدة التجريد . فقد ابدل النقد المعدني ، تدريجياً ، بأوراق مصرفية ثم اخلى النقد الورقي القسم الاكبر من الميدان للنقد الكتابي مع تعميم المدفوعات عن طريق الكتابات والاستعمال الاكثر شيوعاً لبطاقات الائتمان من أجل المدفوعات الجارية . ان هذا التطور لم يصل بعد ، بالتأكيد ، إلى غايته وهو يعبر ، بكل بداهة ، عن تقدم العقلانية الاقتصادية : ولكن هذه العقلانية نفسها تقتضي — وهو الامر الذي آمل ان يكون قد بينته ، في كل هذا الكتاب — ان يحترم مبدأ التساوي في التبادل . ولكن ، كيف نأمل بأن يجري التبادل قيمة مقابل قيمة اذا لم تكن للاداة التي يجري بها ، بصورة طبيعية ، قيمة محددة موضوعياً ؟ الواقع هو ان حدود المسألة لا تتضمن اي تناقض : فالسيرورة التي يتخذ النقد ، بموجبها ، صوراً متزايدة في لا ماديتها لا تستبعد ، ابداً ، ان يحتفظ بقيمة الوحدة النقدية معادلة ، باستمرار ، لقيمة معينة من السلعة المختارة معياراً (١٨) وهذا الامر ينجم عن نظرية القيمة — العمل : فنتاج العمل البشري هو ، وحده ، الذي يمكن ان تكون له قيمة في نظر الاقتصاد السياسي الموضوعي . فبما ان قيمة استعمال السلعة — النقد — الذهب في مثالنا — محتواة ، بكاملها ، في قيمة استعمالها ، فلا تمكن ان يكون ، هناك ، سوى مزايا في ان تستبدل بها ، في التداول ، علامات نقدية تبلغ حالة الكمال عندما تكون ، اذ لم يعد لها اية دعامة مادية ، التمثيل المجرد الخالص لقيمة التبادل هذه . فالعلامة في نظام نقدي عقلاني ، تكون على أكثر ما يمكن تجريداً ، ولكن القيمة التي تمثلها هي على أكثر ما يمكن واقعية.

ان هذا التفسير مؤيد ، فيما يبدو لي ، بفحص غير متحيز للتطور التاريخي الذي يلوذ اليه كل القائلين بالنقد دون معيار . فسوف نلاحظ ،

اذا نظرنا في الامر عن كثب ، ان العصور التي تميزت بابرز انطلاقات الائتمان هي تلك التي كانت قيمة الوحدة النقدية تبدو ، خلالها ، أكثر ما تكون ارتباطاً لا يفصم بقيمة الذهب . وعلى العكس من ذلك ، ففي كل مرة يقطع ، فيها ، النقد علاقته بالمعدن الثمين ، نرى الافراد يهربون من النقد لمصلحة « مواد واقعية » . وهذه الاخيرة تقوم ، اذ ذاك ، بوظيفة نقد — سلعة وتقتنى من أجل قيمة تبادلها دون اعتبار لقيمة استعمالها كما كانت الحال بالنسبة للذهب . أما بالنسبة للدول ، فاننا نراها تعود إلى نظام الحماية ، بل وتبعث ، احياناً ، إلى الحياة الصور البدائية للتبادل : اشتري منك منسوجات اذا اوصيت لدي على آلات الخ ... ان العودة إلى المقايضة هي الثمن الذي يهدد النفور اللاعقلاني من الذهب بان تدفعه جماعة الامم ... ان ايا من هذه النتائج غير مفاجىء لان الصحيح هو ان الطريقة الجدية الوحيدة للتخلص من الذهب ، أو لرد استعماله إلى الحد الادنى على الأقل ، في النظام الليبرالي ، هي المعيار الذهبي ... لقد بينت ، في مكان آخر من هذا المقطع ، كيف يزيل ضبط الاصدار النقدي بموجب الذهب ، عملياً ، — في كل البلدان المتمدنة اقتصادياً — طلب الجمهور للذهب . ولن اذكر ، هنا ، بكيفية تأمين المعيار الذهبي ، أو النظام النقدي المستوحى من روحه على الأقل ، تقنياً ، لتوازن ميزان المدفوعات في مختلف البلدان ، وهو ما من شأنه ان يرد إلى الحد الادنى حركات الذهب بينها (وهي حركات كانت ، على العكس من ذلك ، هائلة في الفترة المعاصرة على الرغم من كل الوسائل التي استخدمت للحد من سعتها (١٩)) .

شروط تجريد عقلاني للذهب من صفة النقد..

يبقى ، كما قلنا منذ قليل ، انه اذا كان معيار الذهب أكثر الأنظمة النقدية عقلانية ، فان عقلانيته ليست تامة . ولا يمكن ابراز نصيب اللامعقولية الذي ينطوي عليه بما هو أفضل من التذكير بالتعريف الذي اعطاه اياه كينز : معيار الذهب هو ذاك النظام الذي يؤدي إلى استخراج الذهب من باطن ارض جنوب افريقية أو سيبيريا لدفنه ، حالاً ، في اقبية ومصارف اصدار في لندن ونيويورك وباريس . ! ذلك هو الشاغل الذي يؤدي اليه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي واهتمامه باعطاء اساس موضوعي لقيمة النقد !

كيف نجيب عن هذا الكلام ؟ ان هناك رداً اولاً من طبيعة براغماتية ونصف كاف بوصفه كذلك : فلا يكفي ان يعلن ان العملات لم تعد محددة بالذهب ولا قابلة للتحويل اليه من أجل استبعاد الذهب من المسرح النقدي . ولا يكفي ، كذلك ، ان يعلن تجريده من صفة النقد من أجل ان يجري هذا التجريد فعلياً . فهناك أكثر مما ينبغي من الدوافع السيكولوجية والعقلانية ، معاً ، التي تسهم في جعل الذهب . ملاذ « قيمة التبادل » الاخير ، ويزيد في تأثير هذه الدوافع كون الاصدار النقدي قد كف عن ان يكون مضبوطاً بموجب كمية الذهب . وعند ذلك ، فان سعر الذهب الذي لم يكن يعرف ، في ظل نظام المعيار الذهبي ، سوى تحولات تبلغ جزءاً من مائة من النقطة كل يوم ولا يلاحظها سوى الخبراء ، ان هذا السعر يصبح العوبة « قانون » العرض والطلب . وبما انه قبلة انظار الجمهور ، فانه ينشر يومياً ، تقريباً ، في الصفحة الاولى من الصحف المالية ، بل ومن الصحف الأخرى.

أليس من الأفضل ، في هذه الشروط ، الاعتراف رسمياً بالدور النقدي للذهب ؟ ان تشغيل المعيار الذهبي سيكون ، نوعاً ما ، طريقة لحسبان حساب للنار . فبما انه لا يمكن اطفاء النار ، فنحن نحصرها . وبدلاً من ان نكون ضحية لها ، نبذل جهدنا في تدجينها لخدمتنا .

ولكن ، الا يمكن اقتراح تبرير أكثر نظرية لمعيار الذهب اذا انطلقنا من الفكرة القائلة ان النقد ، في رأي نظرية القيمة ــ العمل ، تسهيل ، ولكنه ليس ضرورة ؟ فلنتوقف لحظات عند هذه النقطة . ان المزية العملية الكبيرة للنقد هي انه يسمح بالانتقال ، في الوقائع ، من مرحلة المقايضة إلى مرحلة السوق ، وذلك لان استعماله يتيح اعلام العارضين والطالبين ، وهو ما رأينا ، في الفصل السابق ، انه العنصر الاساسي في لعبة المنافسة . ولكن ، لنفترض ان كل مبادل مطلع في كل لحظة ، بواسطة نظام الكتروني بالغ الاتقان ، على معدل التبادل بين كل السلع . فهو يعلم ان التلفاز يساوي ١/١٥ من سيارة و١٠ آلات حلاقة كهربائية وان شقة من المساكن الشعبية تبادل لقاء ٦٠ تلفازاً أو ٤ سيارات الخ :. بدلاً من ان يعرف ان التلفاز يساوي ١٠٠٠ ف والسيارة تساوي ١٥٠٠٠ ف وآلة الحلاقة الكهربائية ١٠٠ ف والشقة من المساكن الشعبية ٦٠٠٠٠ ف . ففي مثل هذه السوق تبادل منتجات العمل ، مباشرة ، مقابل منتجات عمل اخرى سواء اكان ذلك فوراً أم بعد أجل أم تقسيطاً أيضاً (البيت الذي يدفع ثمنه تقسيطاً يساوي ٥ سيارات بدلاً من ٤ الخ ...) .

ما من ادنى شك في ان تلك هو الصورة التي كان الكلاسيكيون يتصورون بها عمل السوق النظرية (٢٠) . فمن أجل التعبير عن الفكرة

القائلة ان النقد ، مفهومياً ، وسيط غير ذي فائدة ، كانوا يستعملون مجازاً ظل شهيراً بين علماء الاقتصاد . فقد كانوا يقولون ان النقد ستار ، وهو ما كان يعني : ان النظام النقدي يكون في حالة اكتمال اذا استطعنا ان نفترض ان الأمور ستجري بالصورة نفسها ، بالضبط ، في حال امكان الاستغناء عنه . رهذه الفكرة القائلة ان النقد يجب ان يكون على أكثر ما يمكن من الحياد تنطبق على المبادلات الداخلية انطباقها على التجارة الدولية . وقد كتب ريكاردو يقول ان الذهب « يوزع بين الأمم بالنسب اللازمة ، بالضبط ، من أجل تنظيم تجارة مقايضة مفيدة بينها » . ويعارض التصور الكلاسيكي ، جذرياً ، من جانب والرأس الذي يرى ان « التوازن التام أو العام للسوق » يفترض وجود عملة ما (ليست ، بالضرورة ، معدنية) . ولكن مدلول التوازن التام للسوق لا يقابل ، وهو ما سأحاول بيانه في مكان آخر ، شيئاً مقابلاً للفهم (٢١) .

والخلاصة هي ان مسألة تجريد الذهب من صفته النقدية ، وهي المسألة التي يدور حولها الكثير من الجدل ، ليست مرتبطة بتحسين تقنيات الائتمان وبالطابع المتزايد للا مادية للعلامات النقدية . وعلى العكس من ذلك ، فان هناك إسباباً وجيهة للتفكير ، كما لاحظت ، في ان ادوات الدفع تزداد « تهذيباً » بقدر تؤمن قيمتها بالاستناد إلى معيار سلعي . ولكن تجريد الذهب من صفته النقدية سيكون عقلانياً في عالم تكون ، فيه ، السوق كاملة الشفافية بحيث يكون كل مشارك فيها على علم مباشر بالقيمة النسبية لكل سلعة بالقياس مع قيم كل السلع الاخرى . علن تعود هناك ،في مثل هذا العالم . حاجة إلى معيار لانه لن تعود هناك حاجة إلى نقد (٢٢) . وينجم عن ذلك ان النظام النقدي ،

مهما كان محسناً ، يحتفظ ، دائماً ، بطابع زائدة فطرية شأنه في ذلك شأن جهاز الشرطة الذي يزول مبرر وجوده في مجتمع متحضر تماماً .

حول الطابع السوسيولوجي لمعيار الذهب .

ان العالم الإختباري الذي نعيش فيه هو ، اذن ، ما ينبغي ان نحكم ، بموجبه ، على عقلانية معيار الذهب . فنتيجة عمله هي ، كما رأينا ، شراء المصارف المركزية لما يقرب من كلية الذهب المنتج . والمعدن الاصفر الذي ما زال ، اليوم ، موضع افتتان الجماهير (٢٣) محجوب عن انظارها نتيجة لتخزينه في اقبية المصارف وغرفها الحصينة .

ويكون افضل مبررات وجود المعيار الذهبي هو انه يسحب من سطح الارض سلعة غير نافعة فعلياً . فهي ، اذ توارى عن عيون الناس ولا يعود لها ، بالنسبة اليهم ، من وجود سوى وجودها على صورة تسجيل في موازنة مؤسسة الاصدار ، ستبدو ، بعد الآن ، بوصفها علامة قيمتها الخاصة . ويمكن ان نتخيل خطوة اخرى في اتجاه التجريد . وهذه الخطوة هي ان تلقي المصارف المركزية ، دون ان تعلن ذلك ، بمخزونها من المعدن في البحر دون ان تنقطع ، من أجل ذلك ، عن حساب قيمتها في دفاترها . ولكن هذه المبادرة ستكون من اللاواقعية على القدر الذي تكون عليه مبادرة هيئة اركان تدمر ، خفية ، قنابلها الذرية مع استمرارها في حمل الاخرين على الاعتقاد بأن مخازنها وغواصاتها تفيض بأسلحة الردع !

فيجب ، اذن ، من أجل تبرير ملاحظة كينز الساخرة ، ان نبقى على صعيد الاقتصاد السياسي الموضوعي الخالص . ان النموذج النظري الذي يقترحه يستبعد النقد ، كل نقد . ففي مجتمع على ما يكفي من

التطور للاستغناء عن النقد ، يستخرج من الذهب ما يكفي ، بالضبط ، لصنع الحلي وتلبية الاستعمالات الصناعية الأخرى . وهكذا يوفر على الناس عبث العمل الذي يقوم على استخراج ذهب مكرس لأن يعاد وضعه تحت الارض في مكان يبعد بضع مئات من الكيلومترات ؟ ولنلاحظ ان هناك نموذجين يستبعدان النقد . انهما نموذج الاقتصاد البدائي الذي لا يوجد ، فيه ، تبادل بالمعنى الحقيقي للكلمة - بل مقايضة ، ونموذج اقتصاد فائق التطور تسمح ، فيه ، بالاستغناء ، نظرياً ، عن النقد المعرفة الفورية من جانب كل المتبادلين بكل المنتجات المعروضة والمطلوبة في سوق العالم اجمع . ولكن النقد يبقى ضرورياً طالما لم يصل المجتمع إلى هذه الدرجة من الكمال ، وسوف تستمر عقلانية نظرية القيمة — العمل في اقتضاء ان يكون اصدار العلامات النقدية المتزايد في لا ماديته مضبوطاً بالاستناد إلى سلعة تختار معياراً وتتوقف قيمتها على العمل الضروري لانتاجها . ولن يستطيع شيء ان يمنع « تميمية » ما من الارتباط بهذه السلعة — الذهب اليوم ، وقد تكون غداً مادة غير نافعة كلياً مكتشفة في كوكب المريخ — هي التي تعد مستودع القيمة والتي يعادل امتلاكها ، وهو غير قادر في حد ذاته على جلب ادنى استمتاع ، الامتلاك الامكاني لكل السلع المعروضة اليوم وغداً في السوق (٢٤) . ومن أجل التحكم بهذه التميمية ، يجب ان لا يساوي الذهب ، على الرغم من صفاته ، أكثر مما يكلف انتاجه .

ان نظام المعيار الذهبي يستبعد كل فضل قيمة على امتلاك الذهب بمحافظته المستمرة على التساوي بين قيمة الوحدة النقدية وقيمة وزن

ما من الذهب بفضل مراعاة بعض قواعد الاصدار . ومن أجل ذلك ينتهي ما يقرب من كلية المعدن الاصفر إلى التخزين في اقبية المصارف المركزية على اعتبار ان الجمهور ينقطع ، من حيث المبدأ ، عن الاهتمام بالسلعة الوحيدة التي لا يتوقع منها ربح نقدي (٢٥) . وهكذا ، فان الذهب الذي يكون موضع رغبة كلما استسلم المجتمع لهذيانات « قانون » العرض والطلب المزعوم – كما هي الحال في عصرنا حيث نشهد سعر الاونصة يزيد بمقدار ١٠ دولارات في جلسة واحدة – هذا الذهب يختفي ، عملياً ، من التداول في كل مرة يرضى ، فيها ، المجتمع بالتزام قانون القيمة الحقيقي .

وعند ذلك ، فان المادة الصافية ، وقد عادت إلى ما تحت الأرض في فورت كنوكس أو في اي مكان آخر ، تشاطر أحقر مادة مصيرها . انها مستبعدة عن النظر كما هي مستبعدة عن الشهوة كما لو كانت ، هي أيضاً ، هبة مخجلة من الطبيعة . وسوف يكون التبرير الاسمى لمعيار الذهب ، اذ ذاك ، هو ان منطقه يستعيد ، في الوقائع هذه المرة ، التعادل بين الذهب وفضلات الانسان الذي كشف عنه – لاسباب مختلفة جداً بالطبع – التحليل النفسي . وقد يستعيض شاعر يكون حاكماً لمؤسسة اصدار وهمية عن الاحتفاظ بذهبه على شكل سبائك يصهره ليصنع منه حواف وعاء مكرس لتلقي المادة التي يتحدث عنها الاطفال الصغار جداً وسلفادور دالي بهذا القدر من التلذذ . ولكن ، فلنغادر هذا الصعيد الذي ربما تلتقي ، فيه ، الذاتية الخالصة بالموضوعية المطلقة لنعود إلى صعيد الاقتصاد السياسي : فاختيارنا ، كمعيار ، لسلعة ليست لها ، مبدئياً ، قيمة استعمال ولا تمثل سوى كلفة انتاج ، هذا الاختيار يستبعد المنفعة كأساس لقيمة التبادل .

ك ر = س ح

ان نظرية القيمة ــ العمل هي ، وحدها ، القادرة على شرح آلية ضبط الاصدار النقدي . فالنظام الذي تقترحه محدد فعلاً . ان لدينا المعادلتين التاليتين : المعادلة الاولى : معيار القيمة = س غرام من الذهب ، والمعادلة الثانيــة : قيمة س غرام مــن الذهب = كلفة انتاجها . وينجم عن ذلك ان : معيار القيمة = كلفة انتاج س غرام من الذهب .

ومن أجل المحافظة ، باستمرار ، على مساواة الوحدة النقدية (الفرنك ، الجنيه ، المارك ، الدولار الخ ..) لوزن من الذهب معين بصورة نهائية ، يجب السهر على ان لا توضع علامات نقدية جديدة في التداول عن طريق فتح اعتماد الا بقدر ما يخلق العمل قيمة ، وبهذا القدر فقط . ذلك هو المعنى الذي ينبغي اعطاؤه للتعبير الذي استعملته عدة مرات ، تعبير ضبط الاصدار النقدي بموجب قيمة المعيار . ان هذه الصيغة لا تستبعد الائتمان ، ونحن نعلم ان موازنة مصرف مركزي يدار بمعيار الذهب تضم في موجوداتها ذهباً وديوناً مدونة بعملات قومية (٢٦) . ولكننا لسنا في صدد ان نعرض كيف يجري ، في مثل هذا النظام ، اصدار النقد بالتفاعل بين التحولات (الضعيفة جداً) في مقدار الاحتياطي ومعدل الفائدة المطبق على الديون المقبولة في محفظة المصرف المركزي . ان غرضي هو ، فقط ، ان ابين ان حجم التداول النقدي ، في مثل هذا النظام ، هو مقدار قابل للتحديد موضوعياً وهو ما ليست عليه الحال في الأنظمة النقدية الاخرى .

لقد اقترح علماء اقتصاد من الليبراليين المحدثين من أجل تحديد

الكتلة النقدية الصيغة التالية التي عرفت ، مؤخراً ، عودة إلى الحظوة مع ميلتون فريدمان وعلماء اقتصاد مدرسة شيكاغو وهم ، مثله ، انصار للنظرية الكمية الحديثة للنقد . وبموجب هذه الصيغة ، نستنتج الكتلة النقدية من المعادلة : ك ر = س ح ، وذلك حيث تكون (ر) سرعة تداول النقد و(ح) كمية المواد والخدمات المنتجة و(س) مستوى السعر . وهذه الكتلة هي: ك= سح/ ر . والمصيبة هي ان علاقة التساوي هذه لا تقدم لنا اية خدمة كائناً ما كان تفكير ميلتون فريدمان وتلاميذه حولها . لماذا ؟ لأنها حشو وتحصيل حاصل كما لاحظ ، بشكل رائع ، جاك رويف منذ حوالي ثلاثين عاماً . فكمية المواد المتبادلة في السوق مضروبة بأسعارها لا يمكن ان لا تكون مساوية ، خلال فترة زمنية معطاة ، لكتلة النقد المستعمل في تسديد الصفقات المقابلة مضروبة بعدد دورات هذه الكتلة خلال الفترة نفسها . وهكذا نعود إلى التنافض الذي لا يمكن تجاوزه والذي تحبس النظرية الذاتية للقيمة ، ضمنه ، منظرّي النقد : ان الكتلة النقدية تتوقف على الاسعار ، ولكن بأي شيء يعبر عن الاسعار ؟ بوحدة نقدية نسعى إلى تحديد مقدارها .

وعلى العكس من ذلك ، تتخذ المعادلة (كر= سح) معنى اذا انتبهنا إلى ان نظرية القيمة — العمل تسمح ، مبدئياً ، بتقدير قيمة (سح) بصورة مستقلة عن (كر) (وذلك عن طريق كلفة انتاج (ح) مقدرة بكمية من العمل ومقارنته بكلفة انتاج السلعة المعيارية) . ونخطيء هنا ،أيضاً ، اذا اعتقدنا ان الامر يدور ، فقط ،حول اختلاف بين منظّرين. فالسياسة النقدية الممارسة تختلف اختلافاً تاماً في حال الاخذ بتصور موضوعي للنقد عنها في حال الاخذ بتصور ذاتي . ان

« الموضوعيين » يرون ، حسب تعبير جاك رويف الجيد ، ان النقد « قن » بمعنى ان طلبه تابع ، ويجب ان يكون تابعاً ، لدوافع الحياة الاقتصادية . أما « الذاتيون » فانهم ميالون ، على غرار كينز ، إلى ان يروا في النقد « اكسيرا » ينبغي حقن الجسم الاقتصادي به لحفز فعاليته . ان الالمان قد استوحوا المدرسة الكلاسيكية حين اجروا اصلاح عام ١٩٤٨ النقدي (سحب الاوراق النقدية القديمة والغاء الحسابات المصرفية مقابل منح كل مواطن مبلغاً زهيداً ينطلق منه) . أما مصرف انكلترا فانه كان ، باصداره المنتظم للنقد ، في الفترة نفسها ، من أجل خفض معدل الفائدة (راجع الفصل الثامن) ، يطبق دروس المدرسة السيكولوجية .

ان المدرسة السيكولوجية ، بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، ترى ان :
القيمة = تلبية الحاجات .

ولا يمكن ان يستخلص ، من هذه المعاينة ، اي مبدأ عام لضبط الاصدار النقدي على اعتبار ان الحاجات ، في طبيعتها ، غير محدودة . ومن أجل التعبير عن هذا الانعدام الاساسي في التحديد ، ينبغي وضع معادلة تعبر عن كون الكتلة النقدية (ك) تابعاً للحاجات التي يجب ان تلبى (ج) : ك = تا (ج) .

ومن المستحيل ان يحدد سلفاً ، على هذا الاساس ، حجم (ك) :

١ ــ لان (ج) متروكة لارادة مستعملي النظام ، ٢ ــ لان المستعملين المذكورين لا يعرفون ، بموجب اعترافهم نفسه ، ما هي النسبة التي ينبغي ، ضمنها ، خلق نقد لتلبية حاجات الاقتصاد : وبعبارة اخرى ، فهم غير قادرين على اعطاء (تا) تعبيراً رقمياً . وكما نرى ، فان

المعادلة ك = تا (ج) تعبر ، في الواقع ، عن انعدام اي مبدأ توجيه في سياسة الاصدار . ومع ذلك ، فان كل شيء يجري كما لو ان وزراء الاقتصاد والمالية في لجنة العشرين كانوا يتأهبون لتسجيل صيغة من هذا النوع في لوائح الصندوق النقدي « المجدد ». انهم يريدون ، بحجة الحد من اصدار حقوق السحب ، وضع قاعدة هي ان مقدارها سيزيد كل سنة بالنسبة نفسها التي ستزيد ، ضمنها ، المبادلات الدولية (٢٧) . وليس لهذا التناسب ، من وجهة النظر الاقتصادية ، اية دلالة . انه يريد ان يفهمنا ان التجارة العالمية تحتاج إلى التمويل بخلق احتياطيات لمصلحة المصارف المركزية ، في حين انها تمول ذاتها ، بصورة اساسية ، من اسواق القطع حيث يتخلى المصدرون عن ديون البلاد الاجنبية المستحقة لهم — وهي تسمى ، بصورة شائعة « القطع » — للمستوردين الذين يجب ان يسددوا ، بها ، مشترياتهم (وذلك هو التمثيل على « قانون المنافذ ») .

ان الاصلاح يمضي إلى النهاية بنتائج التصور الذاتي للقيمة . فلن تعود قيمة العملات القومية تحدد بالذهب بل بحقوق السحب التي رقت إلى مرتبة « عملة مجردة » . وقد دار كثير من النقاش حول مسألة العملة هذه التي ليست ، في الواقع ، على جانب كبير من الأهمية . فليس من شك في انه اذا كان الدولار يساوي ٥ فرنكات وكان الفرنك يساوي ٠,٥٠ مارك الماني فاننا نستطيع التعبير عن قيمة هذه العملات المختلفة بحد وسيط محدد « بصورة مجردة » . فاذا جرى الاصطلاح على كون حق السحب يساوي دولارين ، مثلاً فسوف يكون لدينا :

الدولار = ١/٢ حق سحب ، الفرنك = ١/١٠ حق سحب

المارك الماني = ١/٥ حق سحب .

وانا اعلم انه سيؤخذ عليّ التبسيط إلى الحد الاقصى . والامر لا يدور ، هنا ، حول الدخول في نقاش حول المزية المقارنة للصيغ المطروحة لتحديد العملة المجردة . فيكفي ان نتبين ان مسألة تحديد هذه العملة ، وهي من طبيعة تقنية ، لا تثير اية صعوبة خاصة .

ان الامر الهام إلى اعلى الدرجات هو النتيجة التي حصلنا عليها بخلق عملة مجردة . لقد وجدنا ، بكل بساطة . وسيلة سهلة لتحديد اسعار العملات بالنسبة لبعضها بعضاً . لماذا يقدم هذا التحديد بوصفه خطوة حاسمة في اتجاه نظام نقدي أكثر « عقلانية » دون الاستناد إلى الذهب ؟ لان خبراء العصر النقديين — والوزراء بعدهم — ما زالوا اسرى اسطورة « توازن السوق الكامل » التي صنعها والراس والتي ما زالت تطبع التدريس الجامعي . وأنا ارد القارىء ، من أجل مناقشة هذه الاسطورة ، إلى المعالجة السابعة ، الا انه ليس عديم الجدوى ان نذكر ، هنا ، بالتعريف الذي يعطيه والراس للتوازن الكامل : « لا يجري التوازن الكامل أو العام للسوق الا اذا كان سعر سلعة ما بالنسبة لسلعة اخرى مساوياً لنسبة سعر كل منهما من سعر سلعة ثالثة ما » . ان عملات اجنبية ، وهي ممتلكات لا مادية (٢٨) ، تشترى وتباع في سوق القطع . فما من شيء لا منطقي في ان نعبر عن سعر هذه الممتكات اللامادية بالقياس مع شيء لا مادي آخر كحق السحب . ولكن المسألة الاهم التي تطرح بالنسبة لأي نظام نقدي ، مهما كان مجرداً ، هي ، كما رأينا ، العلاقة التي يقيمها مع العالم الواقعي للمنتجات والخدمات التي يفترض ، فيه ، ان يعبر عن قيمتها . ان هذا السؤال غير مطروح بالنسبة لأتباع والراس . لماذا ؟ لان التوازن في سوق

القطع ، كما في سوق المنتجات والخدمات الواقعية ، معهود به إلى « قانون » العرض والطلب .

ان « قانون » العرض والطلب غير موجود بالنسبة للعلم الاقتصادي الموضوعي . فالنظام النقدي يعوم ، بالمعنى الكامـــل للكلمة ، في اللاواقع اذا لم تكن قيمة الوحدة النقدية محددة ، موضوعياً ، بالاستناد إلى معيار . والخبراء والوزراء الذين درسوا مشاريع الاصلاح النقدي(٢٩) للجنة العشرين كانوا يظنون انهم يسعون وراء « عقلانية نقدية جديدة » ولكنهم لم يكونوا سوى اسرى أحد أكثر بناءات الاقتصاد السياسي صنعية .

نقد غدت قيمة كل نقد ، منذ توقف معيار الذهب عن العمل ، عديمة التحديد إلى حد بعيد . كيف تقدر في الممارسة ؟ بالاستناد إلى القرينة العامة للاسعار . الا ان الاسعار هي ، نفسها ، معبر عنها بنقد . فمن المستحيل امتلاك نظام نقدي ، مهما كان قليل العقلانية ، دون وجود معيار نقدي يجري اختياره ، اعتباطاً ، من بين السلع الموجودة في السوق . وحتى لو كانت قرينة الاسعار اداة قياس ذات دقة كافية من أجل حاجات السياسة الجارية ، فيجب ان نرى ، حقاً ، انها غير مناسبة ، على المدى الطويل ، للحلول محل ميكانيكية معيار الذهب البارعة .

ان قرينة ما تنفي ، من حيث بناؤها ، تأثير حركات السعر التي تكون مكلفة بالتعبير عنها . وذاك واحد من العيوب النظرية الرئيسية . لنفترض ان سعر النقل الفردي بالسيارة ارتفع بالنسبة لسعر النقل بالخطوط الحديدية فيجب ان ينجم عن ذلك ، بصورة طبيعية ،

استعمالاً ادنى للسيارة منذ ان يتكيف المسافرون مع الوضع الجديد . الا ان القرينة تحتفظ ، لوقت طويل ، بمعدل الوزن نفسه لوسيلتي النقل . واذا تغير المعاملان ، فانه يمكن لهبوط (أو ارتفاع) هام في الاسعار ان يفلت من الملاحظة أو ، على العكس من ذلك ، ان يضخم إلى حد مبالغ فيه .

ان حذف المعيار يؤدي إلى استحالة تفسير الوقائع . فكل حركة عامة في الاسعار توصف بأنها تضخمية اذا مضت في اتجاه الارتفاع وانكماشية اذا مضت في اتجاه الهبوط . الا ان ذلك ما ليست عليه الحال دائماً . فاذا ارتفعت الاسعار ، فان ذلك قد يكون لسببين مختلفين (أو لتركيب بينهما) : فاما ان يكون النقد المكلف بالتعبير عنها قد هبط هو نفسه (وهذه هي الحالة الاكثر شيوعاً) وأما ان تكون قيمة المنتجات (كلفة انتاجها) التي هي في حالة ارتفاع قد ارتفعت بالقياس مع قيمة النقد . فمن المحتمل جداً ، مثلاً ، ان لا يكون الارتفاع المنتظم في الاسعار ، في حدود ٢ ــ ٣ بالمئة الملحوظ ما بين عامي ١٨٩٦ و١٩١٣ والذي اشرنا اليه سـابقاً عائداً إلى اختلاف في الاصدار النقدي . لقد كان ، على العكس من ذلك ، البرهان على ان ضبطه كان دقيقاً جداً ويعكس هبوطاً نسبياً في الذهب ، على سلم التكاليف ، ناجماً عن اكتشاف مناجم اسهل استثماراً مزدوجاً مع اختراع طرائق تصفية أكثر اقتصاداً (المعالجة بالسيانور) . والشيء الاساسي هو القدرة على قياس الحركات النسبية لتكاليف الانتاج بأكثر ما يمكن من الضبط . وتبدو التحولات المتوسطة للكتلة النقدية في البلدان الحديثة محققة ، تجريبياً ، النظرية الكمية للنقد المفسرة في ضوء نظرية القيمة ــ

العمل . فهذا بلد كفرنسا يبلغ تقدم انتاجه حوالي ٥ بالمئة سنوياً . فمن أجل تجنب ان يؤدي هذا الانخفاض في تكاليف الانتاج ، محسوبة عملاً ، إلى هبوط في الاسعار ، يجب زيادة الاصدار النقدي ، اجمالاً ، بمعدل ٥ بالمئة سنوياً . ويضاف إلى ذلك تزايد الكتلة النقدية الذي يقابل زيادة الانتاج ، اولاً ، وارتفاع الاسعار ثانياً . ولنفترض ان هذه الزيادة تبلغ ٥ بالمئة وان الارتفاع في الاسعار يبلغ ٨ بالمئة : فزيادة الكتلة النقدية يجب ان يكون ،ضمن هذه الفرضية ، ٥+٥+٨=١٨٪.

ان هذه الانظمة النقدية الملزمة بالرجوع إلى قرائن الاسعار ، حصراً ، أكثر تعرضاً للخطأ بكثير جداً من تلك التي تربط قيمة الوحدة النقدية بقيمة سلعة ما تختار معياراً .

ويأخذ خصوم معيار الذهب عليه انه يربط حجم الاصدار النقدي بانتاج الذهب . وهم يقولون ان اخطر عيوب هذا النظام هو انه لا يحتاط بشيء للحالة التي يكون ، فيها ، انتاج الذهب غير كاف . وليس هنا مكان مناقشة هذه الدعوى في العمق . والذين يأخذون بها يرون ، سلفاً ، ان النمو الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى تضخم دائم . واعتقد اننا نستطيع ان نبين ، بالاستناد إلى امثلة تاريخية ، ان افضل الحالات لسعادة الانسانية هي ، على وجه الاحتمال ، هبوط خفيف جداً في الاسعار . ولكن لندع ذلك ، وهو على كل حال موضع نقاش ، جانباً لنلاحظ ان رفض تناسب الاصدار النقدي مع زيادة مختزنات الذهب البطيئة ناجم ، في الاعماق ، عن الروح نفسها التي تصدر عنها الارادة المحمومة في دفع ايقاع النمو إلى حدوده القصوى دون اعتبار للتقابل الدقيق الذي يجب ان يوجد بين استثمار عقلاني للموارد الطبيعية ونمو الفعالية البشرية .

هوامش الفصل الثالث عشر

١ — هذه اللجنة التي تضم وزراء الاقتصاد والمالية لعشرين دولة كانت مكلفة بانضاج اصلاح النظام النقدي الدولي الذي كان يجب ان يكون جاهزاً في ٣١ تموز ١٩٧٤ .

٢ — قيمة كانت تقابل ٣٥ دولاراً في الاونصة .

٣ — نظام الاحتياطي الاتحادي مؤلف من ١٢ مصرفاً اتحادياً تشكل معاً مؤسسة الاصدار .

٤ — يمكن ان يدور الامر حول شراء ذهب مستخرج حديثاً من المناجم الأجنبية أو ذهب سبق استخراجه ويملكه اجانب .

٥ — بما ان الامر يدور حول تحديد قيمة الوحدة النقدية ، فالاكثر عقلانية هو التعبير عن الاسعار نفسها معكوسة : فالاحتياطي الاتحادي يعلن انه سيشتري بدولار واحد ٨٩٦,٨٨ ميلغراماً من الذهب (٨٨٨ ميلغراماً زائدة ١٪ من هذه الكمية) وانه سيبيع بدولار واحد ٨٧٩,١٢ ميلغراماً يطرح منها ١٪ من هذه الكمية) .

٦ — وعبر المكان .

٧ — من عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٤ .

٨ — ما زالت هناك صلة شكلية، على اعتبار ان الدولار « يساوي » نظرياً ، ٧٣٤٪ غرام من الذهب (تقابل سعراً قدره ٣٢,٢٢ دولاراً للاونصة) . الا انه لا معنى لهذا التعريف في غياب امكانية التحويل .

٩ — كتب هذا الكلام في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٤ ، في اليوم الذي قرر فيه وزراء لجنة العشرين المجتمعون في روما ارجاء الاصلاح إلى أيام أفضل .

١٠ — هذا ما فعله ، حقاً ، الاصلاح المتبنى في مؤتمر جامايكا في يومي ٧و٨ كانون الثاني ١٩٧٦ .

١١ — يمكن لحكومة ان تتخذ ، حيال هبوط كبير في نقدها في سوق القطع ، تدابير

علاجيه ولكن السوق لن تكون قد صححت اختلال التوازن بنفسها وهو ما يمكن ان تكون عليه الحال لو وجدت آلية ضبط للاصدار النقدي بالرجوع إلى قيمة المعيار .

١٢ – نادى بها ، في فرنسا ، بيير منديس فرانس .

١٣ – الذي اتفق لادغار فور ان نادى به .

١٤ – وهو ما جرى تبنيه ، في نهاية المطاف ، في مؤتمر جامايكا في يومي ٧و٨ كانون الثاني ٧٦ .

١٥ – نص مأخوذ عن نشرة لريكاردو نشرها عام١٨١٦ بعنوان «مقترحات من أجل نقد اقتصادي ومضمون » . وكان الامر يدور حول معرفة ما اذا كان المعيار الذهبي الذي اوقفه مصرف انكلترا عام ١٧٩٧ فجر الحروب ضد نابليون سيعاد بعد ان حل السلام . وكان كثير من المنظرين والخبراء يدعون ان الليرة السترلينية قادرة على الاستغناء عن الاستناد إلى اي معيار نوعي .

١٦ – في كتاب منشور في لندن عام ١٧٧٦ بعنوان « تحقيق حول مبادىء الاقتصاد السياسي » . ويذكر ماركس ، في « رأس المال»، عدة مرات ستيوارت الذي كان يعده أحد مؤسسي العلم الاقتصادي البورجوازي .

١٧ – يسلم ريكاردو ضمنياً ، عندما يكتب « الفائدة الوحيدة لمعيار ... » بان المدفوعات الفعلية ذهباً يمكن ان ترد إلى الحد الادنى ، بل ان تحذف عملياً ، وهو ما يقع ضمن منطق معيار الذهب ... شريطة ان ينجم الحذف عن التوازن لا عن المنع .

١٨ – يكتب ريكاردو (المبادىء ، الفصل الثامن والعشرون) مايلي : « يكون نقد ما في حالة أكبر كمال ممكن عندما يقوم ، كله ، على نقد ورقي ، ولكنه نقد ورقي تساوي قيمته قيمة الذهب الذي يفترض فيه ، ان يمثله » . وفي مكان آخر ، يكتب المؤلف ان استعمال النقد المعدني «نزوة خالصة» ان تحيزه للنقد الورقي جدير بالملاحظة بالنسبة لعصره (بداية القرن التاسع عشر) .

١٩ – خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤ ، كانت ضروب العجز المؤقتة في المدفوعات تسدد بائتمانات خاصة وكانت حركات الذهب مقصورة على الحد الادنى . وهذه الحركات كانت ، على العكس من ذلك ، هائلة منذ خمسين عاماً بما فيها الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٨ . وبصورة اعم، ان التقدم ، فيما يتعلق بادارة

النقد ، يقوم على ادنى حاجة ممكنة لاموال سائلة . ان مشروعاً يدير خزانته عقلانياً يقصر على الحد الادنى موجوداته على صورة حسابات مستحقة أو نقد لا تعطيه ، بالتعريف ، شيئاً . وهو يستطيع ، في الحد الاقصى ، ان يستغني عنها كلياً اذا توصل إلى المطابقة المضبوطة بين استحقاق ديونه القصيرة الاجل واستحقاقاته على الاخرين . الا انه ينبغي ان يحسب ، دائماً ، حساب لغير المتوقع . وكذلك ، فان نظاماً نقدياً جيد الادارة يعمل بكتلة احتياطية محدودة .

٢٠ – المؤلفون الكلاسيكيون أو القريبون منهم يتخيلون ، دائماً ، عالماً دون نقد . وليس من قبيل الصدفة ان يكون المؤلف المعاصر الوحيد الذي بقي وفياً لهذا التقليد وهو جاك رويف (في « النظام الاجتماعي ») الذي هو ، دون شك ، أحد اقرب المؤلفين من الفكر الكلاسيكي .

٢١ – القانون الذي يسلم به علماء الاقتصاد منذ والراس والذي يجب ، بموجبه ، من أجل بناء نموذج يتضمن العدد (ن) من الاسواق ، التصرف بالعدد (ن) + ١ من الاسواق لا يعود مبرراً اذا عدنا إلى التحديد الموضوعي للقيمة بكمية العمل .

٢٢ – يبقى دور النقد كاحتياطي قيمة .

٢٣ – كشف تحقيق في معرض « القصر الصغير » ان ما جذب عدداً كبيراً من الناس هو كون تمثال توت عنخ آمون من الذهب .

٢٤ – تميمية تزيد حياة بنزوع السوق ، دائماً ، إلى تجاوز عالم السلع وبكون كل شيء للبيع من جزيرة خالية في الادرياتيكي إلى روح الموظفين المرتشين الخ ...

٢٥ – من المؤكد ان الذهب يمكن ان يبقى مرغوباً فيه كضمانة ضد خطر الحرب والثورة الخ... ولكننا نخرج، اذ ذاك، من ميدان الاقتصاد السياسي. وهناك وسيلة أكثر جذرية أيضاً لمنع ضروب فضل القيمة على الذهب ، هي منع امتلاكه من جانب الافراد (حيث يحتمل ان يمكن تطبيق هذا المنع في الولايات المتحدة) . ولكن المنع طريقة فظة . ومعيار الذهب يتفوق عليه ، دون قياس ، بحمل الجمهور على العدول من تلقاء ذاته عن امتلاك الذهب لاسباب عقلانية .

٢٦ – باستثناء الديون المدونة بنقد أجنبي المميزة لمعيار التبادل الذهبي .

٢٧ – راجع ، بشكل خاص ، المقابلة بين فاليري جيسكار ديستان ومؤلف هذا الكتاب وجيلبر ماتيو – جريدة لوموند ، ٤ تشرين الاول ١٩٧٣ .

٢٨ – القطع الاجنبي هو دين على مصرف .

٢٩ – جرى اقرارها في اتفاق جامايكا .

٣٠ – الربع الاخير من القرن التاسع عشر المطبوع بالنهضة الصناعية في المانيا واليابان وروسيا وكذلك باعتماد اوائل القوانين الاجتماعية في بريطانيا والامبرطورية الالمانية كان فترة هبوط منتظم في الاسعار ، كذلك فترة ارتفاع في الاجور لا يقل عن ذلك انتظاماً .

* * *

الفصل الرابع عشر
التضخم لم يعد يلبي
حاجات المجتمع

يتزايد سوء توافق التضخم مع العصر . والسبب العميق في الانحرافات التي يخلقها التضخم هو افشال مبدأ التساوي في التعادل . فاحترام هذا المبدأ هو ، وحده ، الذي يتيح جريان السيرورة الاقتصادية بموجب « قانون المنافذ » الذي هو ، كما رأينا ، حجر الزاوية الذي يقوم عليه النموذج الكلاسيكي .

السلع الزائفة والنقد الزائف .

اذا كانت المنتجات تبادل ، على مستوى الاقتصاد بكامله ، قيمة لقاء قيمة ، فليس هناك من سبب لان نتوقع اختلالاً ثابتاً في التوازن بين العرض والطلب (ما لم يكن هناك خطأ في توجيه الانتاج) على اعتبار انه يجب ان يكون هناك ، مسبقاً ، عرض من أجل ان يكون هناك طلب . وفي هذه الحالة ، فان « قيمة الطلب الاجمالي مساوية ، بالضرورة ، لقيمة العرض الاجمالي » كما يقول كينز الذي يضيف ان النظرية الكلاسيكية تكون على حق طول الخط اذا تحققت هذه المساواة فعلياً .

ان التضخم هو ، اولاً ، خلق وسائل دفع لتمثيل لا – قيم في السوق . ويقابل الديون الزائفة (التي تصدر العملات مقابلها) نقد زائف . فمجتمعنا ينطوي ، في ذاته ، على التضخم كما ينطوي الضباب على العاصفة .

وبما انه يستحيل على الناس جميعاً ان يحصلوا ، معاً ، على أكثر مما يعطون فسوف ينبغي ، حقاً ، ان يقابل اثراء بعضهم دون سبب افقار آخرين . والضحايا الرئيسية للتبادل ، في مجتمعنا ، هي الفعاليات التي تقتضي تجميداً طويلاً لرأس المال (وسائل النقل الجماعي مثلاً) في حين ان الرأسمالية هي ، بطبيعتها ، نظام يرجح الاستثمارات الطويلة الاجل بصورة بارزة (راجع الفصل الثامن) .

ان قانون القيمة يطبق تطبيقاً سيئاً في نظام تضخم . ما هي الوسائل التي تستطيع المشروعات ان تبيع ، بها ، منتجاتها بأغلى مما تساويه (١)؟

يمكن ، بصورة تخطيطية ، تصنيف هذه الوسائل في خمس فئات:

١ – انها تفيد جزئياً ، على الاقل ، من ضروب التقدم المتحققة في الانتاجية . وهذا الامر يبدو طبيعياً تماماً وهو ، مع ذلك ، مناقض تماماً لاقتصاد السوق الحقيقي على اعتبار ان ضروب التقدم المشار اليها تترجم ، بالتعريف ، إلى هبوط في الاسعار (٢) عندما تباع المنتجات بكلفة انتاجها .

٢ — انها تحل ، في صنع الاشياء ، مادة رخيصة (البلاستيك مثلاً) محل مادة اغلى (الجلد ، النحاس الخ ..) . وهنا ، أيضاً ، تريد قوانين المزاحمة ان تترجم مثل هذه « التجديدات » إلى سعر ادنى وليس إلى ارباح اضافية (ما لم يكن ذلك لفترة قصيرة) .

٣ — ان وسيلة مشتقة من الوسيلة السابقة هي « خديعة » المنتجات الجديدة التي تكون جدتها ظاهرة أكثر منها واقعية . فمنذ بضع سنوات ، كان من الرائج ان يذكر الاقتصاد الامريكي باعجاب لان أكبر نتيجة لروح التجديد فيه كانت ان قسماً كبيراً من المنتجات المعروضة في السوق لم تكن موجودة قبل عشر سنوات . ان هذه الواقعة كانت برهاناً على ان الاقتصاد السيكولوجي كان ما يزال أكثر تقدماً في الولايات المتحدة منه في اوروبا أكثر مما هي برهان على تجديد حقيقي ، ان عدداً من المنتجات المسماة جديدة عديم النفع تماماً ويمثل تراجعاً احياناً . فلماذا تصنع الالبان الملونة في حين ان الالبان يجب ان تكون طبيعية كي تكون جيدة ؟

٤ — انها تخفض الاعباء الثابتة في القطعة المنتجة بفضل زيادة في الانتاج : وهنا أيضاً ، تقوم كل فائدة العملية على عدم جعل المستهلك يستفيد منها الا بصورة جزئية جداً ، على صورة خفض في سعر المبيع .

٥ — انها ترفع ، بكل بساطة ، اسعار مبيعها .

ان اقتصاداً تباع ، فيه ، المنتجات ، على هذا النحو ، بما هو اغلى من قيمتها يستطيع ان يحقق هذه المعجزة : زيادة الاجور والارباح فيه بصورة متواقتة . وليس لنوع الفتنة التي يمارسها التضخم من سبب آخر اهم من هذا السبب (٣) : انه النظام الاقتصادي الوحيد الذي

يسمح للاربـــاح والاجور بأن تزيد معاً في المشروعات المتينة في السوق (٤) . وفي الوقت نفسه ، انما ليس ضمن النسبة نفسها : يكون ارتفاع الاسعار ، في اطوار التضخم الاولى ، أكبر من ارتفاع الاجور (٥) . ولا يعود الامر كذلك في الاطوار التالية .

وكي نفكك الالية ، ينبغي ان نبدأ بالتمييز بين الوجهين اللذين يتبدى بهما الاجر : نفقة بالنسبة للمشروع الذي يدفعه ، من جهة ، ودخل بالنسبة لمن يتلقاه من جهة اخرى والاجر النفقة والاجر الدخل هما ، في اقتصاد غير تضخمي ، بمثابة وجه الميدالية ومقلوبها .

هذه المساواة تنقطع في الاقتصاد التضخمي : فلا يعود الاجر النفقة مماثلاً للاجر الدخل خلال الفترة الزمنية القصيرة إلى حد ما التي تنقضي بين انتاج شيء وطرحه للبيع : ان الاول ادنى من الثاني . لماذا ؟ لان الاجور ترتفع دورياً ولان كل شيء يجري كما لو كانت المداخيل المدفوعة على هذا النحو مستعملة في اقتناء مواد صنعت قبل برهة حصول الزيادة بالضبط . وينجم عن ذلك فرق دائم بين سعر الكلفة الذي يشمل المقدار السابق لنفقات الاجر وسعر المبيع الذي يحدد ، من جهته ، بالقياس مع امكانيات الطلب الجديدة . وكما نرى ، فان الربح الزائد لا يمكن ان يبقى — ويتزايد — خلال الزمن الا بشرط صريح هو ان يزيد مجموع المداخيل الاجرية زيادة تكفي من أجل السماح لـ « سعر الطلب الاجمالي » بأن يصل إلى مستوى سعر العرض الاجمالي . ما الذي يجري لو لم تحدث هذه الزيادات أو لو حدثت ضمن نسبة غير كافية ؟ ان الذي سيحدث هو أما ان يقرر المنتجون المحافظة على اسعار مبيعهم ولا يصرفون ، في هذه الحالة ،

كلية انتاجهم ، وأما ان ينبغي عليهم خفض اسعارهم حتى مستوى كلفة الانتاج ليستطيعوا بيع كلية الانتاج . ومن أجل ذلك ، يكون مجتمع التضخم مهدداً ، باستمرار ، بالكساد أو بهبوط الاسعار (٦) . وليست هناك سوى وسيلة واحدة لاجتناب هذه العقبة المزدوجة : رفع التضخم قليلاً أيضاً . وهذا ما يبينه التاريخ الاقتصادي المعاصر .

ان العلاقة السببية بين زيادة الاجور وزيادة الارباح تفلت من المراقبين — كما يبين ، مثلاً ، المقطع التالي الذي اجتزئه من النشرة الشهرية (آذار ١٩٦٩) لمصرف « فيرست ناشيونال سيتي بنك » : « توصلت شركات الولايات المتحدة ، على الرغم من الزيادة الكبيرة في نفقات الاجور بالوحدة ، إلى تحسين مداخيلها الصافية بعد اقتطاع الضرائب بمعدل ١٠٪ عام ١٩٦٨ ». ويقدر المقال نفسه زيادة الاجور والرواتب ، في عام١٩٦٨بالقياس مع عام١٩٦٧ بنسبة ٩,٥٪ . وكان على المصرف ان يكتب : « بفضل الزيادة الكبيرة في نفقات الاجور » بدلاً من « على الرغم من ... » .وقد اظهر المراقبون في فرنسا الدهشة نفسها : فقد كانوا يتوقعون « بعد احداث ايار ١٩٦٨ » ان تصادف المشروعات صعوبات خطيرة بسبب « زيادة عبء » نفقاتها الاجرية(٧). ان ما حدث هو ان المشروعات ، وعلى الاقل تلك التي كانت تصنع مواد استهلاكية — والتحفظ هام — شهدت ارباحها ترتفع ارتفاعاً كبيراً جداً .

وفي كل مرة يقرر ، فيها ، رفع المكافآت العمالية ، يسمح للشركات بتحصيل ارباح زائدة اعلى أيضاً وذلك ، على الاقل ، طيلة الوقت الذي يوضع ، فيه ، جهاز توزيع الائتمان في موضع يستطيع ،

منه ، « المتابعة » من أجل السماح للمشروعات باجراء التسليف اللازم لضروب الاجور قبل تحصيل نتاج مبيعاتها. ويقتضي النظام ان يستهلك الاجراء كلية مداخيلهم ، بل وان يستهلكوا مداخيلهم المقبلة بفضل التوسع غير المحدود ، تقريباً ، في تسهيلات الائتمان « الشخصي » .

التمويل الذاتي و « التحويل » من جانب المصارف .

لايلي كون ما يقرب من كلية الدخل ينفق من أجل الاستهلاك ، البتة ، ان وظيفة الادخار تزول على اعتبار انه ضروري لبقاء جهاز الانتاج وتوسعه : وهذه الوظيفة تمارس ، في اقتصاد التضخم ، من جانب المشروعات ذاتها ، حصراً تقريباً ، أو من جانب الجهاز المصرفي الذي تساعده السلطات العامة او لا تساعده . وفي الحالتين ، هناك تحويل لموارد واقعية متوفرة لصالح القطاعات التي تنتج مواد الاستهلاك المباشر .

وفحص الحالة الاولى اسهل : فما الذي تفعله المشروعات بارباحها الزائدة ؟ انها تكرس القسم الاكبر منها ، ان لم تكرسها كلياً ، لاجراء انفاقات رأسمالية . وهذا ما يسمى بالتمويل الذاتي . وهذه الممارسة مطابقة ، من النظرة الاولى ، للمنطق الاقتصادي على اعتبار ان الوجهة الطبيعية للربح هي ، كما رأينا ، الاستثمار (٨) . وما هو موضع المساءلة هنا هو الربح الزائد الذي ينجم عن قدرة المشروعات الكبيرة على ان تتجاهل، بشموخ ، قانون القيمة بفضل سيطرتها على السوق(٩). ولكنها ، يبيعها انتاجها باغلى مما يساوي تقتطع ، خلسة ، من مداخيل الافراد الموارد التي تحتاج اليها . والتضخم يظهر ، حقاً ، على ما هو عليه : نظام ادخار قسري يجري ، في جملته ، لمصلحة الشركات

الاحتكارية وشبه الاحتكارية ، وبصورة اضافية لمصلحة الدولة (عن طريق المداخيل الضريبية المتزايدة) .

وبما ان الموارد الواقعية القابلة للتعبئة بالادخار الاجمالي للامة — السري أو الصريح — محدودة ، فان كل شيء يجري كما لو ان الموارد المكرسة لاستعمال ما سحبت من استعمال آخر . وليس من قبيل الصدفة ان تكون « التجهيزات الجماعية » للبلدان التي تعرف الاستثمارات الخاصة فيها أكبر نهضة (الولايات المتحدة ، اليابان ، ايطاليا ..) هي ، على وجه الدقة ، الاكثر تاخراً نسبياً ، والعبارة الشهيرة المنسوبة لاحد وزراء حربية الرئيس ايزنهاور : « ما هو حسن لجنرال موتورز حسن للولايات المتحدة » ليست مبررة .

وهناك طريقة أقل مباشرة للادخار القسري هي « التحويل » الذي تجريه المصارف على نطاق متزايد السعة . ان شبه زوال سوق رأس المال (اصدارات البورصة لا تمول ، قط ، أكثر من ١٠٪ من ، الاستثمارات الكلية في البلدان الرأسمالية الحديثة) يؤدي إلى نتيجة هي ان المشروعات مقودة ، بالاضافة إلى التمويل الذاتي ، إلى التوجه للمصارف لمواجهة نفقات تجهيزاتها المتوسطة والطويلة الاجل . الا ان المصارف تمتلك ، بشكل خاص ، بصفة موارد ، مبالغ عهد بها اليها على ان تدفع عند الطلب أو لاجل قصير . فهي اذن ، سيولات تمثلها ودائع سائلة « تحولها » المصارف إلى قروض متوسطة أو طويلة الاجل تمنحها للمشروعات . ونتيجة هذه العملية هي ان المبلغ نفسه يستعمل مرتين ، على اعتبار ان الاموال المسلفة للشركات من أجل نفقات تجهيزاتها المختلفة تبقى ، في الوقت نفسه ، تحت تصرف المودعين .

وهذه الازدواجية سبب دائم للتضخم . ان التضخم يحث القدرة الشرائية للودائع ومن هنا ينشأ ، من جديد ، ادخار قسري . رلا يغير شيئاً في الموضوع كون « التحويل » لا يمنع الودائع الجديدة من ان تفيض عن السحوبات . فالاموال المودعة تشكل جملة تتجدد باستمرار ، ونموها ظاهرة مرتبطة بالزيادة المستمرة للموارد .

ان كل ادخار يحلل ، فعلاً ، على انه « تحويل » ولكنه يكفي لفهم الفرق بين النظام التقليدي ومشتقة الادخار القسري المقتطع من المودعين والتي يدور الامر حولها هنا ، يكفي لفهم هذا الفرق جيداً المقارنة بين السيرورتين .

١ ــ المخطط التقليدي : ان صاحب الدخل (س) يقتطع من امواله السائلة (المتوفرة) مبلغاً معيناً يقرر « تحويله » إلى مدخر ، اي انفاقه انتاجياً . لنفترض انه شيد منزلاً أو انه اكتتب في اصدار اسهم جديدة . فسوف يكون تحت تصرف القائم ببناء المنزل أو الشركة المصدرة المبلغ الذي تلقياه على هذا النحو ، في حين ان مقابله في ملكية (س) سوف يجمد حتى اليوم الذي سيقرر ، فيه ، (س) ان يبيع منزله أو اسهمه . ولكن المشتري الجديد سوف يحل مدخره محل مدخر (س) بحيث ان التجميد سوف يستمر واقعاً من وجهة نظر الاقتصاد الاجمالي ما دام المنزل قائماً وما لم تحل الشركة المصدرة .

٢ ــ المخطط المسمى بمخطط (التحويل) : ان قرار « تحويل » الاموال السائلة إلى مدخر يتخذ خفية عن مالكها . فليس هناك اي تجميد ظاهر ، ولكن المودعين يشهدون ، على مر السنين ، انخفاض القدرة الشرائية لحسابهم المصرفي ، وهو انخفاض يقيس ، بصورة تقريبية ، اسهامهم القسري في استثمارات المشروعات .

وقد كان من نتيجة التحويل ، في المعادلة (ك ر=س ح) ، زيادة (ر) ، اي سرعة التداول .

ان اعلى تمويل ذاتي ممكن منادى به ، في فرنسا ، من جانب الخطة ، وبالتأكيد من جانب ارباب العمل . وما هو على درجة كافية من الغرابة هو ان البرنامج المشترك لليسار يوصي ب « التحويل » ، وذلك ، دون شك ، لان طابعه كادخار قسري لصالح المشروعات أقل ظهوراً . واذا قلنا هذا الكلام ، فان كفاية هذه الوسائل لا تنكر . والتمويل الذاتي هو الممارسة المفضلة في بلدان الرأسمالية الأكثر تقليدية حيث تكون المشروعات غنية (نسبة كبيرة من مواردها هي من اموالها الخاصة) : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، والمانيا منذ فترة اقرب ... أما « التحويل » الموجود في كل البلدان ، فهو ، بشكل اخص ، من شأن الرأسمالية « الفظة » . فبدونه لم تكن الصناعة لتحقق ، بهذه السرعة ، ضروب التقدم التي نعرفها (اكانت اليابان تصبح ، بذلك ، أقل توفيقاً ؟) .

« لا يحسن بالصناعة ان تصنع ملابس تهترىء بسرعة مفرطة »

لا شيء ، دون شك ، أكثر الحاحاً من اعادة الشفافية إلى آليات الادخار وخلق سوق لرأس المال جديرة بهذا الاسم . وليس الهدف بعث رأسمالية القرن التاسع عشر . انه ، في الوقت نفسه ، التعديل العميق لعرض موارد الادخار وطلبها .

ويدور الامر ، من جهة العرض ، حول ابدال الادخار القسري والسري بادخار صريح وأكثر طوعية يجب ان يتخذ صوراً حديثة (اموال توظيف الخ ...) . وما من سبب يحمل على التفكير في ان

الادخار سيكون ، اجمالياً ، أقل مقداراً اذا لم يعد مستلباً بواسطة التضخم . والتجربة تثبت ان النزوع إلى الادخار هو في القوة نفسها التي كان عليها دائماً بمجرد ان تكون الشروط مناسبة . ان نسبة الدخل الاجمالي المدخرة ، في نظام غير تضخمي ، ستكون ، دون شك ، أكبر لان قسر الطلب لن يعود المحرك الرئيسي للفعالية . ووظيفة الادخار مصادرة ، في النظام الحالي ، من جانب المشروعات الكبرى والمصارف . فيجب اعادتها إلى اصحاب الدخول اي ، بشكل خاص ، إلى الأجراء انفسهم الذين بينا (في الفصل العاشر) انهم يجب ، بصورة طبيعية ، ان يتلقوا قسماً من « النتاج الصافي » .

أما من جهة الطلب ، فان الامر يدور حول السماح لمستعملي الموارد لاجل طويل بأن يحصلوا عليها من السوق . وللاسباب التي سبق عرضها ، سوف نرى رؤوس الاموال في نظام غير تضخمي ، تنصب ، بصورة مفضلة ، على الاستعمالات الطويلة الاجل .

وقد كتب الفريد مارشال الذي كان يعد نفسه مكملاً لريكاردو عبارة (١٠) يبدو لي ان من شأنها ان تدلنا على سبيل الخلاص من ميكانيكية مجتمع الاستهلاك بالصورة التي تعمل عليها اليوم : « لا يحسن بالصناعة ان تصنع ملابس يهترىء قماشها بسرعة مفرطة ، ذلك انه اذا لم ينفق المرء ماله في شراء البسة جديدة ، فسوف يستعمل هذا المال في انفاقات توفر عملاً بصورة اخرى » . وفي ايامنا ، لم تعد تصنع سوى ملابس وسيارات واشياء من كل الانواع تبلى بسرعة مفرطة لانهم يقدرون ان تلك هي الطريقة الوحيدة لتوفير عمل للصناعة ، الا انه لا يتم ، من جهة اخرى ، بناء ما يكفي من المساكن المريحة

ويهمل تجهيز البلدان الفقيرة ويجري بناء المحطات النووية متأخرة الخ ...، وهي كلها مهمات لا يتنبهون إلى أنها تستطيع « توفير عمل بصورة اخرى » .

من هو الذي على حق ؟ الفريد مارشال ومعه المدرسة الكلاسيكية ام الاقتصاد الحديث الذي لا يعتمد الا على نمو الاستهلاك غير الانتاجي لضمان عمل للعدد الأكبر ؟

ان للفكرة البالغة الرواج بين علماء اقتصاد عصرنا والقائلة انه يجب تنشيط الطلب للحصول على العمالة الكاملة ، ان لهذه الفكرة موازياً هو التصور التضييقي عن الادخار منذ كينز . فهم لم يعودوا يرون فيه انفاقاً « يوفر عملاً بصورة اخرى » كما كان يرى الكلاسيكيون . فقد كان الادخار ، بالنسبة لهؤلاء الاخيرين ، الشطر من دخل الافراد أو الدولة الذي كان مكرساً لتكوين رأس مال .

وتحليل الادخار كانفاق ، وليس كتراكم لثروات عقيمة ، كان هو نفسه الاكتشاف الكبير لآدم سميث الذي اقام عليه ، هو وخلفاؤه ، الاقتصاد الحديث . وهكذا جرى تصور هذا الاخير معارضاً ، في الوقت نفسه ، لافكار المركنتيليين وسلوك الارستقراطية .

١ — لقد كان المركنتيليون يحددون هدفاً لفعالية الامم هو اجتذاب أكثر ما يمكن من المعادن الثمينة اليها وقصر ما يبارحها منها على ادنى حد ممكن . والوصفة التي كانوا يوصون بها كانت بسيطة ، وقد عدنا اليها — وهو مثال جديد على تقهقر الفكر الاقتصادي — في ايامنا : فقد كان المركنتيليون يقولون ان بلداً جيد الادارة يجب ان يصدر أكثر مما يستورد . الا ان هذه التوصية غير ذات معنى : فالبيع للبلاد

الاجنبية لمجرد هدف مراكمة الذهب (أو احتياطيات قطع كما نقول في ايامنا) يعادل تعقيم قسم من الانتاج على اعتبار ان العملية تقوم على تحويل سلع ، هي ثمرة للعمل القومي ، إلى معدن ثمين أو قطع مكتنز فلا يبرر التصدير الا اذا سمح باستيراد مواد اخرى أو خدمات واقعية تدخل في التداول مكان تلك التي ارسلت إلى البلاد الاجنبية ، وليس احتياطيات عقيمة . ولنضف إلى ذلك ان تصدير أكثر مما يستورد يمكن ان يبرر بالنسبة لبلد متقدم شريطة ان يستعمل فائض الواردات في القيام باستثمارات في البلدان الاجنبية . وغالباً ما توصف هذه الاستثمارات بانها « تصدير رأس مال » : وهذا التعبير الاخير مزدوج المعنى لان « تصدير » رأس مال هو ، في الواقع ، اقتناء ممتلكات واقعية (مصانع الخ ..) أو ديون في البلاد الاجنبية . فهذا النوع من التصدير هو ، في الواقع ، استيراد .

٢ – كانت الاستقراطية تبدد ممتلكاتها في نفقات مجنونة ، اي في نفقات استهلاك خالص . وقد عاد مجتمعنا ، كذلك ، إلى الوقوع في هذا الاعوجاج . فهو ، اذن ، مبرر بصورة مزدوجة من جانب التعاليم الكلاسيكية : فهو يمارس على نطاق أكبر بألف مرة ما كان يفعله القرن الثامن عشر الذي كان ، وتلك مفارقة ، مبذراً أو مقتراً : استهلاك الشطر الاضخم من الدخل بصورة غير انتاجية وتعقيم شطر بالغ الكبر من الدخل المدخر على صورة احتياطات مكتنزة .

ان وضع انكلترا للافكار الكلاسيكية موضع الممارسة ، منذ حوالي قرنين ، قد فتح الطريق إلى العالم الحديث : فالثورة الصناعية

بدأت لدى هذه الامة لانها عرفت ، ابكر من الامم الاخرى ، تحويل مدخرها إلى رأس مال . والانسانية آخذة ، اليوم ، في ان تعيش بفضل ضروب التقدم الخارقة المحققة في الالكترونيات والفيزياء النووية الخ ... ثورة صناعية ثانية اعظم من الاولى بكثير . الا انها تبدو عاجزة عن التغلب على المسائل الاقتصادية التي تطرح عليها على الرغم من قدرتها المتزايدة على الاشياء وتملكها تقنيات قادرة على مضاعفة قدرتها الانتاجية في كل الميادين . ومعظم الامم ما زالت في حالة شبه املاق ولا نرى حلول البرهة التي سيمكن ، فيها ، اخراجها منها . أما بالنسبة للاقلية التي تتمتع بدخل اعلى ، فان بعضها يعيش في نظام كفاف دون حرية تسميه « المرحلة الاولى نحو الاشتراكية » ، في حين تعيش الاخرى ، وهي الاغنى والأكثر عدداً ، في نظام تبذير تسميه « الازدهار الرأسمالي » . والحقيقة هي ان قواعد الرأسمالية قد نسيت فيها ، والاولوية المعطاة للاستهلاك تكفي لتفسير كون الادخار الذي يجري فيها اضعف من ان يلبي الحاجات الضخمة إلى تجهيزات من كل نوع ، اي إلى رأس مال ، وهي حاجات تبقى غير ملباة في العالم المتقدم نفسه وليس في العالم الثالث فقط .

لقد تم ، في القرن الثامن عشر ، لقاء بين اكتشاف الآلة البخارية على سبيل المثال ، من جهة ، وتشكل مذهب اقتصادي متجه بكامله نحو الفكرة القائلة ان مراكمة رأس مال انتاجي ، في حالة الفقر العامة التي كان المجتمع البشري ما يزال عليها مساوية في اهميتها لتلبية الحاجات المباشرة (لا اهم ولا ادنى اهمية) . وعن كون هذه النظرية الاقتصادية التي سوف تسود اذهان البشر تميل بالناس إلى تنمية الادخار ، في برهة كانت هناك ، فيه ، حاجة اليها لتمويل بناء

تجهيز ميكانيكي جديد تماماً ، اعلى كلفة بما لا يقبل المقارنة من كل الادوات التي كانت تستعمل سابقاً ، عن هذا الامر نجم نهوض اقتصادي خارق انتشر في القارات الخمس تدريجياً ، دون هزة كبيرة (لم تحدث حروب دولية كبيرة بين عامي ١٨١٥ و١٩١٤) . والامر لم يعد ، لسوء الحظ كذلك في عصرنا : فالفكر الاقتصادي الذي لم يعد مدعوماً بنظرية ما غير متكيف مع عصرنا ، عصر الاكتشافات العلمية والتقنية الجديدة التي تتعاقب بسرعة متزايدة لم نعرفها قط . انه يبشر بالاستهلاك لدى الاغنياء (١١) في حين ان مراكمة رأس مال هي أكثر ضرورة من اي وقت مضى لمواجهة تزايد هائل في السكان . لقد نسي ، تقريباً ، وظيفة الادخار في حين ان كلفة كل ما يشكل رأس المال الانتاجي (محطات نووية ، آلات الكترونية ، طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت الخ ..) ترتفع بقدر ما تتحسن التقنية وبقدر ما تكون هذه الكلفة مدعوة إلى الزيادة أيضاً بقدر ما ستوضع في الخدمة تجهيزات ومواد غير ملوثة .

مجتمع استهلاك أم مجتمع رأسمالي .

ان الخيار مطروح بوضوح في المساجلة الرائعة التي دارت ، طيلة سنوات ، بين مالتوس وريكاردو في مراسلة بحث ، فيها ، الموضوعات المألوفة لدينا ، للمرة الاولى ، بصورة منهجية (١٢) .

كان العالم ، اذ ذاك ، آخذاً في الخروج من حروب نابليون . وكان السؤال المطروح هو التالي : ما هي الوجهة الجديدة التي يجب اعطاؤها للانتاج المخصص سابقاً لتعبئة الجيوش ؟ (١٣) وكان جواب ريكاردو ، صراحة ، بأنه ينبغي ترجيح الادخار لاننا ، كما قال ،

نحصل ، بمراكمة رأس المال ، على القدر نفسه من العمل الذي نحصل عليه بانفاقنا الدخل على تلبية الحاجات المباشرة . أما مالتوس ، فقد كان يلح على خطر رؤيتنا « الطلب الفعلي » عاجزاً عن امتصاص الانتاج ، مبتكراً ، بذلك ، المفردات التي سيجعلها شعبية بعد مائة وعشرين عاماً . وكان يوصي ، لابعاد هذا الخطر ، بتشجيع الاستهلاك غير الانتاجي — لصالح الاغنياء فقط . وهو يكتب العبارة التالية : « من المؤكد ان شغفاً مناسباً بالاستهلاك يمكن ان يحافظ على التناسب المكافىء بين العرض والطلب .. » .

هوذا ، اذن ، « قانون » العرض والطلب يطرح ، دفعة واحدة ، في قلب المناقشة . واعتقد ان ذلك لن يدهشنا . ولكن هوذا ما سيسمح لنا باغلاق الدائرة . ان الحجة التي يسوقها مالتوس ، دون كلل ، إلى ريكاردو ضد ادخار مفرط هي اننا اذا راكمنا رأس المال بأسرع مما ينبغي فان معدل الربح سيهبط ، وهو ما سينجم عنه « ركود » في الانتاج . ولماذا سيهبط معدل الربح في هذا الاحتمال ؟ لان عرض رأس المال سيكون ، كما يؤكد مالتوس ، اغزر مما ينبغي بالقياس مع الطلب (١٤) . وسوف يكون على كينز ، كما نعلم (الفصل الثامن) ان يستعيد لحسابه ، هذه الفكرة التي توسع ماركس ، من جانبه ، فيها على صورة نظرية الهبوط النزوعي لمعدل الربح . الا انه ليس من قبيل المبالغة ان نرى فيها سفسطة كبرى تمنع الذين ينادون بها من وصف ظاهرة التبادل . وليس عبثاً ، من وجهة نظر تحقيقنا حول المجتمع الحالي ، ان نلاحظ ان منشأ هذا الخطأ الاساسي المتجدد في كل جيل والذي تكذبه الوقائع كل مرة قائم في الاعتقاد بأن نمو

المبادلات خاضع لـ « قانون » العرض والطلب ، في حين انه محكوم بـ « قانون المنافذ » .

ان مجتمعنا المهووس بالفكرة المالتوسية القائلة ان الطلب يمكن ان يكون غير كاف يتصف برغبته في تلبية الحاجات دون الانشغال كثيراً بالكلفة (مفهومة بالمعنى الاجتماعي للكلمة) التي تستجرها هذه التلبية – ان الحصول على النمو الاقتصادي بالقسر المستمر للطلب – لدى الطبقات الغنية بالنسبة لمالتوس ولدى الشعوب الغنية بالنسبة لعلماء اقتصاد عصرنا ، خلفائه البعيدين – اسهل من الحصول عليه بالطريقة الريكاردية ، طريقة الاعتدال المتراكب مع الامتداد بالتقدم الاقتصادي إلى كل الشعوب بفضل التراكم . والتفكير في الامر كان كافياً . وكينز يأخذ ، في ترجمته الجيدة لحياة مالتوس ، على علماء الاقتصاد انهم فكروا في ذلك بعد فوات الاوان ، مفضلين ريكاردو على مالتوس ، وهو التفضيل الذي يصفه بأنه « كارثة » . وهو يكتب مايلي : « اي مكان أكثر حكمة وغنى كان يمكن ان يكون العالم عليه لو ان مالتوس كان ، بدلاً من ريكاردو ، الأرومة التي اشتق منها اقتصاد القرن التاسع عشر » .

وهذا ما تحقق اليوم ، بفضل جهود كينز خاصة . فنحن نعيش ، اخيراً ، في عالم مبني على النموذج الذي اقترحه مالتوس . وقد جرت محاولة اولى في هذا الاتجاه في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى حيث فهم فورد وبضعة افراد آخرين من رؤساء الصناعة الكبرى ان السبيل الكبير الوحيد ، في اقتصاد حرمه التضخم من منظورات مستقبلية ، أصبح ، بعد ذلك الحين ، تنشيط « الطلب الفعلي » اكل

مواد الاستهلاك المباشر . وانتهت هذه التجربة الاولى لمجتمع الاستهلاك بأزمة الثلاثينات المروعة وذلك ، دون شك ، لان مديري النظام النقدي والمالي في ذلك العهد كانوا قد احتفظوا ببعض مبادىء الضبط التي كانت غير متوافقة ، كلياً ، مع الهرب الدائم إلى الامام المتضمن في النظام الاقتصادي القائم على تنشيط الحاجات .

ان هذا التناقض لم يعد موجوداً بفضل كينز ودروسه بين علماء آخرين . فلدينا ، بعد الآن ، على النطاق القومي وعلى النطاق الدولي ، نظام نقدي ومالي متكيف بقدر ما يكون ذلك ممكناً مع القسر المستمر لـ « الطلب الفعلي » . وذلك ، عرف مجتمع الاستهلاك ، بعد الحرب العالمية الثانية ، انطلاقة جديدة وهائلة لم تعد تجد داخل النظام الاقتصادي والمالي الذي خلقه لجامه الخاص (وهو لجام من الخطر إلى اقصى الحدود ان نجعله يعمل فجأة ان كان ذلك في مقدورنا) . وربما سيوجد اللجام في النتائج التي انتجها اقتصاد تلبية الحاجات دون اعتبار للكلفة الاجتماعية . فخلال ربع قرن دمر من الثروات الطبيعية ولوّث من البحيرات والانهار ، دون ان تحسب المحيطات ذاتها ، أكثر مما دمر ولوث في كل ما بقي من التاريخ الذي عرف مع ذلك ، من قبل ، كوارث ايكولوجية ناجمة عن اهمال الانسان (١٥) (تصحر منطقة الصحراء وقسم كبير من افريقيا الخ ..) .

وربما كان الأسوأ أيضاً هو ان تنبؤات مالتوس القاتمة تهدد بأن تتحقق في عالم مبني على نموذجه . فعندما يهدم القسم الاكبر من الثروات المنتجة ، فوراً ، لغايات استهلاكية ، فان موارد الادخار لا تكفي للمساعدة على تجهيز البلدان الفقيرة . وسكانها المقصورون على البؤس

سيتزايدون بأسرع مما ينبغي . الا ان بلدانا واسعة ، في آسيا وامريكا اللاتينية ، آخذة في اتباع السبيل الوحيد لتحطيم الحتمية المالتوسية الزائفة بتطبيقها سياسة قائمة على الانتاج وتعبئة الادخار ، بحيث ان التنبؤات العتيدة المتصلة بـ « ٣٠ ملياراً من البشر بعد قرن » وقد تكذب او لا يكون لها النتائج الكارثية التي تعزى اليها بنوع من المجاملة غير الصحية ، اذ تنمو ثرواتها المنتجة بصورة اسرع أيضاً .

ان الاقتصاد الكينزي الصادر عن مالتوس والذي هو اقتصاد كل الغرب الغني يظهر ، اخيراً على ما هو عليه : يظهر بوصفه اقتصاد ترف لا يمكن ان ينمو بعض الوقت الا لدى شعوب راكمت مسبقاً — خاصة بفضل تقليد الظلامية الريكاردية الذي عاش طويلاً — رأس المال . الا ان البلدان الموصوفة بالغنية تلاحظ ، هي نفسها ، ان التبذير الهائل للموارد الذي يسببه « الشغف بالاستهلاك » لا يسمح بتلبية أكثر من قسم من الحاجات ، وهي الأكثر سطحية بصورة عامة . ومع ذلك ، فلنعترف للاقتصاد الحديث ذي النموذج الكينزي الصادر عن مذهب مالتوس بمزية هي : انه اسهم في نشر مزايا « الاستهلاك غير الانتاجي » الذي كان مالتوس يحتفظ به للرأسماليين والملاكين ، العقاريين (١٦) بين قسم هام من السكان . ويجب على الاقتصاد الحديث المجدد ، اليوم ، ان يأخذ على عاتقه مهمة ضمان وظيفة الادخار التي كان ريكاردو يحتفظ بها ، عملياً (١٧) ، للرأسماليين والملاكين العقاريين من جانب الشعب الفعال بكامله — ولمصلحة كل الامم . والشروط الموضوعية لمثل هذا التوسع بدأت في التجمع .

* * *

هوامش الفصل الرابع عشر

١ – لاشك في اني بالغت ، هنا ، بامكانيات المشروعات من حيث تزييف التبادل . وسأخفق ، اليوم ، حكمي حول هذه النقطة حتى بصدد السياق الذي كان سائداً حوالي ١٩٧١ –١٩٧٢ .

٢ – لكي يكون هناك هبوط في الاسعار ، ينبغي ان تبقى قيمة النقد ثابتة . الا ان ذلك لا يحدث ، كما رأينا ، قط حتى في نظام معيار الذهب . فاذا زادت الانتاجية في مناجم الذهب وفي الصناعات الاخرى بنسبة مئوية متماثلة ، فان الاسعار الذهبية للسلع الاخرى لن تتغير .

٣ – الملاحظة نفسها الواردة في الهامش رقم ١ .

٤ – لا اتحدث عن زيادة الاجور والارباح الناجمة عن الواقعة المشار اليها سابقاً في الفصل الثامن ، وهي زيادة حجم انتاج المواد والخدمات الواقعية . فليس هناك ما يدهش اذ ذاك ، في ان تصبح قطعة الحلوى كما يقال أكبر وان تصبح اجزاؤها ، كذلك ، أكبر .

٥ – في الاقتصاد الامريكي ، في عهدي كنيدي وجونسون زادت الاجور بمعدل ٣٥ بالمئة وزادت الارباح بمعدل ٥٥ بالمئة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٨ .

٦ – هذا ما حدث خلال الازمة الكبرى عام ١٩٣٨ حين توقفت المصارف عن تغذية آلية التضخم .

٧ – استلهم في القسم الاول من هذا الفصل سلسلة مقالات نشرتها في جريدة لوموند بين ٢٥ و٣٠ حزيران ١٩٦٩ .

٨ – هذا ما لم اركز عليه تركيزاً كافياً في المقالات التي نشرتها في جريدة لوموند في حزيران ١٩٦٩ .

٩ – هذا ما اعترف به ضمناً وبشيء من السذاجة مدير دعي إلى مائدة مستديرة من جانب مجلة « انتربريز » (عدد ١٢ نيسان ١٩٦٩) فقد قال : « ان اسعار مبيع الشركات

الامريكية ليست محسوبة بموجب اسعار الكلفة والاعباء الضريبية والنفقات العامة فقط ، بل ، أيضاً ، بموجب امكانيات زيادة حرية مناورة المشروعات » ما هي بالضبط حرية المناورة هذه ؟ لا يمكن على على كل حال ، ان يقال بمزيد من الوضوح ان جرعة من التعسف تهيمن على وضع الاسعار .

١٠ – ذكرها كينز في « النظرية العامة » كما لو كان كينز قد احس بالحاجة إلى ذكر نص من شأنه رفض النظام الاقتصادي الذي كان سيبشر به على اساس قسر الاستهلاك غير الانتاجي .

١١ – كتب في فترة ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ومنذ ذلك الحين غير وزن الاحداث الافكار والسلوك .

١٢ – يقول كينز في البحث الذي خصصه لمالتوس (ابحاث في ترجمة حياة) ان الصداقة بين ريكاردو ومالتوس ستعيش في التاريخ لانها ولدت « اهم مراسلات في كل نمو الاقتصاد السياسي » .

١٣ – في الواقع ، ان النصيب من الدخل المكرس لتمويل الحرب كان هامشياً . فمن البديهي ان الحرب ، حتى في ذروتها ، لم تكن تمتص سوى قسم من الانتاج . وكينز الذي كرس بضع صفحات جيدة للمساجلة بين ريكاردو ومالتوس يلاحظ ان تراكم رأس المال حقق تقدماً كبيراً في بريطانيا خلال الاعوام السبعة عشر من الحرب ضد نابليون . الا انه كان يمكن لهذا التقدم ان يكون اسرع لو كان السلام قد ساد .

١٤ – يكتب مالتوس (مبادىء الاقتصاد السياسي ، الفصل الخامس) ما يلي : « من البديهي ، هنا انه يجب ان نلجأ إلى مبادىء العرض والطلب الكبرى أو إلى مبدأ المنافسة هذا نفسه الذي ابرزه آدم سميث الذي يرفضه السيد ريكاردو صراحة أو يعد على الأقل ، ذا طبيعة من العبور بحيث لا يستحق الانتباه في نظرية عامة للربح » . وهكذا ، يكشف لنا مالتوس عن ان ريكاردو ، منظر الرأسمالية الكبير ، كان يرفض « المبدأ الكبير » للمنافسة . وهذا وجه للاشياء يبدو انه لم يلاحظ من جانب التعليم الرسمي . والواقع ، كما ابين في المعالجة المكرسة للتوازن العام ، ان ريكاردو كان يعارض الاقتصاد التنافسي – حيث لا يكون العرض محدوداً – بالاقتصاد المتروك لتحولات لعبة العرض و الطلب . والمعنى المغلوط للمنافسة ، وهو مميز للاقتصاد السياسي الهامشي ، مقترف ، من قبل ، من جانب مالتوس .

١٥ – كانت تلك احدى النقاط التي تعرضت لها في سلسلة المقالات المنشورة في حزيران ١٩٦٩ والتي اشرت اليها في الهامش رقم ٧ .

١٦ – لقد اسهم ولكنه لم يجدد واقعياً في هذا الميدان أيضاً لان ريكاردو يشير ، صراحة ، إلى ضرورة زيادة استهلاك « طبقة المجتمع الاهم » ، اي العمال (راجع الفصل العاشر) .

١٧ – ولكنه ، عملياً ، كان يمتد بهذه الوظيفة إلى كل السكان (راجع الفصل العاشر) .

* * *

الفصل الخامس عشر
هل نحن أغنياء؟

اذا كنت قد رافعت ، طيلة هذا الكتاب ، من أجل تجديد كلي للاقتصاد السياسي الذي ارسى اسسه الحقيقية ريكاردو منذ قرن ونصف القرن ثم نسيت ، جزئياً ، منذ ذلك الحين أو اسيء تفسيرها ، فذلك ، اولاً ، للسبب التالي : ان مبادىء الاقتصاد السياسي (الريكاردي) تقدم لنا مفتاح ايهامات عصرنا .

فيجب ان يساعدنا ، بالسماح لنا بأن نتحرر منها ، على مقاربة المسائل السياسية المتصلة بالتنظيم الاقتصادي للمجتمع بعيون مفتوحة . وعلى هذا النحو ، يقودنا الاقتصاد السياسي إلى تعيين أفضل لموقع « الاشتراكية » من الزاوية النظرية ومن زاوية ما هو مرغوب فيه من أجل تنظيم المجتمع البشري بمزيد من العقلانية معاً . والمجتمع اذ يكون أكثر عقلانية يصبح ، في آن واحد ، سهل القيادة وعصياً على الصور التعسفية والاستبدادية للسلطة .

« بناء الاشتراكية » أو بتر الاقتصاد السياسي ..

يعني « بناء الاشتراكية » في الوقائع ، عدم الاحتفاظ ، من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، بغير الاساس الذي يقوم عليه ، اي بكون منشأ كل ثروة هو العمل البشري . وهذا ما لا تكف ، مثلاً ،

عن ترديده دعاية الدولة الصينية بالاسلوب الخاص بها . ان مقالاً منشوراً في جريدة لوموند (١) يطرح السؤال على النحو التالي : كيف يمكن ضمان تقدم الزراعة ، وهو الهدف الاولي للسياسة الاقتصادية ؟ ويكتب كاتب المقال :

« ان الصينيين يعتقدون انهم وجدوا الجواب في كل المناطق الفقيرة منها أو الغنية ، في بلد القمح كما في بلد الرز ، في الدلتات كما في الجبال . والحل هو العمل المستميت على غرار مفرزة تاتشاي الصغيرة التي توصلت ، دون جرارات ولا مهندسين ، بالمعاول والمناكش ، إلى اعادة تشكيل مشهد كامل والخروج ، نهائياً ، من البؤس » .

ومن أجل انهاء الموازاة مع آدم سميث الذي يطرح ، في اول عبارة من « ثروة الامم » مبدأ كون كل ثروة ناجمة عن العمل (٢) يبين كاتب المقال ان سكان قرية تاتشاي الثلاثمائة لم يتلقوا اية معونة أو مساعدة من الدولة . فالحقول المحروثة والاشجار المثمرة تؤمن لهم ، من الآن فصاعداً ، بعض الازدهار : لقد استخلصوه من أقل الاسس نضوباً ... وثمة مبادرة ربما كانت اجدر بالملاحظة أيضاً هي ان سكان تاتشاي « سمحوا لانفسهم ، في فترة كوارث برد المعونات المالية والغذاء المقدم من السلطات مبينين انهم لا يقبلون الا المعونة المعنوية » . ان بناة الاشتراكية يبدون بعيدين عن الفكرة التي ينادي بها اليوم ، في الغرب ، الليبراليون المتطرفون والقائلة بأنه يجب ضمان دخل ادنى لكل فرد .

ولكن المرحلة التالية لخلق الثروات هي تداولها .. ان اهم اسهام

نظري للاقتصاد السياسي الكلاسيكي — الذي ما زال ، حتى اليوم ، يساء فهمه حول هذه النقطة وكذلك حول نقاط اخرى لا في الشرق فقط ، بل وفي الغرب أيضاً ، ضمن نسبة ادنى — هو انه اكتشف ان التبادل ، في اقتصاد قائم على مبدأ القيمة — العمل — اي على تناسب قيمة التبادل مع كلفة الانتاج — هو النمط العقلاني لتنظيم تداول الثروات لانه قائم على علاقة مساواة . وتنظيم التبادل يفترض الانتقال من النتاج إلى القيمة . لماذا ؟ لان لا شيء يضمن ، اذا بقينا عند مستوى « النتاج » ، عندما يتخلى بيير عن غزال لجاك الذي يعطيه ، لقاءها ، سمكة ان لا تغبن هذه العملية أحد الطرفين .

ولتجنب هذا الخطر ، يجب المرور بمنعطف كلفة الانتاج عملاً . وعند ذلك ، سوف يمكن تحديد المعدل الذي يمكن ان يتم ، بموجبه ، تبادل المنتجات فيما بينها ، بحيث لا يكون لا على بيير ولا على جاك ان يشتكيا من حدود هذا التبادل . وسوف يسهل حل المسألة لو كانت المنتجات ناجمة عن تطبيق كمية معينة من العمل على الموارد التي تقدمها الطبيعة مجاناً فقط : ان كيلو غراماً من القريدس يساوي ٣ كيلو غرامات من الثمار اذا كان يمكن ، في ساعة وبالتعب العضلي والدماغي نفسه ، جمع كيلو غرام من القريدس من ضفاف البحر و٣ كيلو غرامات من التفاح من الغابة . ولكن ما يقرب من كلية منتجات العمل يتم الحصول عليه بمساعدة منتجات اخرى ناجمة عن عمل سبق انجازه (الشبكة لصيد القريدس والمقطف لجمع الثمار الخ ...) . ان تدخل هذه المنتجات المتراكمة للعمل التي تشكل « رأس المال » يعقد آلية التبادل تعقيداً عظيماً ولا يلزم ، كما رأينا في هذا الكتاب ، أقل من كل موارد الاقتصاد السياسي لبيان لماذا يؤدي المبدأ الذي يقول ان

العمل هو منشأ القيمة بصورة منطقية ؛ في حالات عديدة ؛ إلى امتلاك منتجات اقتضت الكمية نفسها من العمل قيماً مختلفة في حين ان منتجات اقتضى صنعها كميات مختلفة من العمل تكون لها ، في حالات اخرى ، القيمة نفسها . ان مفتاح اللغز مقدم ، في كل الاحوال ، من جانب آلية التبادل بين رأس المال الموجود والربح المقبل ، وهي آلية تواصل العمل خلال كل فترة تجميد رأس المال (راجع ، بشكل خاص ، الفصول السادس والسابع والثامن) .

لقد سعيت ، في التمييز الذي اتيت على اجرائه بين مرحلة انتاج الثروات ومرحلة تداولها ، إلى القاء الضوء على عجز الاشتراكية الماركسية الذي يقوم على تجنيب منتجات العمل المتراكمة (رأس المال) التبادل بذريعة ان دخول رأس المال مسرح الاحداث يناقض الصيغة التبسيطية لنظرية القيمة — العمل التي تقول ان القيمة يجب ان تكون ، دائماً ، متناسبة مع كمية العمل المكرسة ، فعلياً ، لانتاج السلع . الا ان هذا التمييز تعسفي لان التبادل يظهر منذ مرحلة الانتاج — اشتري شبكة لجمع القريدس (٣) — بحيث ان الاشتراكية المسماة علمية تحرم نفسها من تنظيم للانتاج بالقدر نفسه الذي ترفض ، ضمنه ، الاقتصاد السياسي . ان هذا الرفض ، لحسن حظ البلدان الاشتراكية ، شكلي أكثر منه واقعي لان الاشتراكيين يسبقون في ، حقيقة الوقائع ، تحولات الاقتصاد السياسي بعودتهم ، خلسة ، إلى اعتماد مدلول معدل الفائدة (ربح رأس المال الموظف) . وكلما تطور اقتصاد اشتراكي اقترب من « النموذج » الذي اقترحه الاقتصاد السياسي . وهكذا ، فان « بناء الاشتراكية » لا ينفذ إلى الاشتراكية ، بل إلى « اقتصاد التبادل » المسمى ، أيضاً « الرأسمالية » . الا انه من عدم الانصاف انكار كل

مزية على المرور بالاشتراكية . فليس هناك اي سبب عامي لتجنيب رأس المال التبادل ، لكن الاشتراكية ، لا تقتصر ، حيث تطبق ، على الغاء سوق ادوات الانتاج ، بل هي تسحب من التداول ، أيضاً ، فئة من المواد – المواد « النادرة » – التي لا يوجد سبب قبلي لان يتعهد بتداولها إلى السوق . وهكذا تمهد الاشتراكية التنبل إلى اقتصاد تبادل متحرر من زوائده . وهي سوف تستخدم نوعاً ما ، كتصفية للمجتمع .

الحلم الاشتراكي ، نقل للنتائج النظرية للاقتصاد السياسي إلى مستقبل خيالي

ما الذي نتبينه لو وجهنا انظارنا نحو الاهداف التي تقترحها الاشتراكية لنفسها بدلاً من ان نوجهها إلى البلدان التي « تبنى » فيها ؟ اننا نتبين ان الحلم الاشتراكي هو ، في صورته القصوى ، بمثابة نقل للعالم النظري الذي بناه علماء اقتصاد العصر الكلاسيكي لحاجات المحاكمة إلى عالم مقبل وخيالي . ولكن الماركسية تحدد لنفسها ، في الوقت نفسه الذي تغترف فيه ، على هذا النحو ، من الاقتصاد السياسي هدفاً هو تحرير الانسان من القوانين التي استخلصتها . ان هاتين المسيرتين متناقضتان ، والبرنامج الثوري ملطخ ، من أجل ذلك ، بالتباس لا يمحى . فهو يملك ، من جهة ، اسباب جدارته – «العلمية» ولكنه يملكها لانه يستعير عناصره من العالم الفرضي الذي جرى تصوره من جانب مفكرين مزودين ، من جانبهم ، بروح علمية حقيقة اعظمهم ريكاردو . وهو ، من جهة اخرى ، مجرد من كل محتوى واقعي لان الماركسيين ينسون ، لرفضهم للاقتصاد السياسي ، الشروط التي كان قد طرحها من أجل تحقيق فرضياته . وقد صادفنا عدة أمثلة على هذا الاستعمال الغريب للعلم لتغذية الوهمي السياسي . واذكر هنا ببعض من أكثرها دلالة :

الغاء العمل المأجور بالغاء الربح .

عند قلب الرأسمالية ، سوف يلغى نظام العمل المأجور المسبب لضياع الانسان . هذا ما يعلنه ماركس . ولكن الغاء العمل المأجور لن يكون ممكناً ، نظرياً الا باتخاذ الموقع في الفرضية المعاكسة ، تماماً ، لتلك التي يتخذها . فالنتاج القومي موزع ، في الواقع ، بالضرورة بين الربح - بمفهوماً بمعنى ربح رأس المال - والاجر . ومن أجل ازالة هذا الاخير ، يجب ان يمتص الربح كلية الدخل القومي ، فهل يمكن تصور ذلك ؟ نظرياً : نعم . وهذا ما يجري لو كانت كلية الانتاج ناجمة عن آلات قادرة على العمل بصورة لا متناهية أو على اعادة انتاج ذاتها دون تدخل عمل بشري جديد (الفرضية الاولى التي تعمم تلك التي حاكم ريكاردو ، في البدء ، بموجبها - كان ذلك عام ١٨١٥ - لتوضيح طبيعة الربح) . فلن يعود هناك ، اذ ذاك ، عمال بل سيوجد ، فقط ، اصحاب ريع يعيشون من نتاج رأس مال - مكون من جملة الآلات الاوتوماتيكية - راكمه اسلافهم (راجع الفصول الخامس والسادس والسابع والمعالجة الثالثة) . وهكذا لا يمكن لالغاء العمل المأجور ان ينجم الا عن انتصار مطلق للرأسمالية وليس عن قلبها .

العالم دون نقد ...

كان ريكاردو يحاكم بموجب اقتصاد شفاف تبادل ، فيه ، المواد والخدمات ببعضها بعضاً بنسبة تكاليف انتاجها . وعند النظرة الاولى ، يتبين ان زوال النقد غير مرتبط بزوال « العلاقات السلعية » كما من شأن ماركس ان يقول ، بل انه لا يمكن تصوره ما لم توجد سوق تنافس كامل ، وذلك لسبب عملي وآخر اساسي .

١ — ان نموذج التنافس (٤) يفترض ، من جملة ما يفترض من شروط ، الاعلام الكامل بالنسبة لكل مشارك . الا انه لا يمكن ، عملياً ، الاستغناء عن النقد ما لم يكن كل مشارك في السوق مطلعاً ، في كل لحظة ، على المعدل الذي تجري ، به ، كل الصفقات الجارية على كل السلع دفعة واحدة (كم سمكة لقاء غزال ، كم غزال لقاء جهاز تلفزيون ، كم جهاز تلفزيون لقاء سيارة الخ ..) . وهكذا يجب ان يكون كل مشارك مجهزاً بحاسوب مزود بذاكرة من أجل ان يستطيع تخزين كل هذه المعلومات (٥) .

٢ — ان فرضية السوق التنافسية هي ، وحدها ، التي تنزع ، ضمنها ، السلع إلى ان تبادل ببعضها بعضاً بموجب النسب القائمة بين تكاليف انتاجها الواقعية ، وبعبارة اخرى ، ان المنافسة ضرورية من أجل ان يحترم مبدأ التساوي في التبادل ، ولكن هذا التساوي — وسأعود إلى هذه النقطة — ينصب على قيمة المنتجات المتبادلة ، وهو لا يخص البشر . وعلى العكس من ذلك ، فان التبادل بين هؤلاء الاخيرين يفرز اللامساواة على اعتبار انه يكفي ان يراكم واحد منهم ، فقط ، نتاج عمله ، بدلاً من ان يستهلكه ، من أجل ان تنقطع المساواة بين المداخيل ذات الكمية المتساوية من العمل (بسبب الربح الذي سيعطيه رأس المال) . ولذلك يجري لفت النظر إلى انه ليس للاشتراكية ما تفعله بمبدأ التساوي في التبادل الذي يخلق توزيعاً للدخل القومي ليست فيه مساواة .. ولكن ، كيف يعاد توزيع هذا النتاج القومي المؤلف من انواع لا متناهية من المنتجات الخاصة (سمك ، اجهزة تلفزيون ، سيارات ، بيوت سكن ...) بموجب معايير يقدر انها اكثر « عدلاً » اذا كنا لا نعرف قيمة كل ن هذه المنتجات ؟ سوف يقال : بموجب

الحاجات .. ذلك هو ، فعلاً ، رد الاشتراكية . واذا توقفنا هنا ، فلا جدوى من الاستمرار في المناقشة لاننا في صميم التعسفي (فالحاجات لا تقبل اية صورة من صور القياس) . ولكن ، لنفترض ان الاشتراكية تعترف هي ، أيضاً ، بضرورة قياس قيمة المنتجات ليمكن توزيعها (موقفها من هذه النقطة غير واضح اذ يقول بعض المنظرين الماركسيين ان مبدأ القيمة — العمل يستمر تطبيقه في الاقتصاد الاشتراكي ، في حين ينكر ذلك آخرون) ، فكيف نوفق بين هذا المقتضى المنطقي ورفض قوانين الاقتصاد السياسي ؟

الخطة .

ان الانتلجنسيا الفرنسية بدأت في الاقتناع بأن السوق تستطيع ، حقاً ، ان تكون ، من حيث المبدأ على كل حال ، اداة متفوقة على التخطيط لتوزيع الموارد المتوفرة بين مختلف الاستعمالات (٦) . الا ان معظم المعلقين والساسة يبقون مقتنعين بأن الخطة ضرورية لتوظيف الاستثمارات الطويلة الاجل التي ستضحي بها ، في رأيهم ، السوق بصورة طبيعية . والواقع هو ان من تأثيرات التضخم قصر الافق الاقتصادي للسوق على بضع سنوات فقط ، والرأسمالية من جوهرها نظام ينشط تكوين رأس المال بكل صوره اذا رافقها نظام نقدي مناسب بالمحافظة على القيمة ، تقريباً ، عبر الزمن .

هل يعني هذا ان الخطة غير مفيدة الا لترميم نواقص النظام الاقتصادي الناجمة عن التضخم ؟ كلا ؟ فما يعود ، بصورة طبيعية ، إلى السوق هو جملة الفعاليات الانتاجية مباشرة ، وذلك مهما كانت مدة الاستثمارات . ولنقل ، لتثبيت الافكار ، انه ليس لبناء محطات نووية من سبب قبلي للافلات من السوق أكثر مما لصنع الملابس أو العلكة .

وسوف يقال لي ان السلطة العامة ، في بلد مثل فرنسا ، هي وحدها ، التي تضع والتي في مقدورها ان تضع برنامجاً لبناء محطات نووية . ويكفي ، هنا ، ان نلاحظ انه يجري تصور هذا البرنامج بموجب دلالات اسعار تعطيها سوق الطاقة . فالسوق هي ، اذن ، مفهومياً ، التي تسبق الخطة وليس العكس .

ولكن قسماً متزايد الاهمية من النتاج الصافي — ثمرة النمو — لا يعاد استثماره ، في مجتمع متطور ، ولا يجب ان يعاد استثماره في استعمالات انتاجية ، ويجب ان يستعمل من جانب الدولة والجماعات الاخرى لغايات متنوعة تمضي من تلبية الحاجات الجماعية (التربية الخ ..) حتى تنفيذ مشاريع كبرى ذات هدف علمي (مشروع ابولو) أو هدف آخر . ومن البديهي ، في حالات كثيرة ، ان النفقات المقابلة يجب ان تبرمج على سنوات عديدة من جانب السلطة العامة . وبما ان غايتها ليست اعطاء دخل ، فان تمويلها لا يعود ، منطقياً ، إلى القرض ، بل إلى الضريبة . وهذا سبب اضافي لنتمنى نظاماً نقدياً على أقل ما يمكن من صفة التضخم لأن هذا الاحتمال هو الوحيد الذي يمكن ، ضمنه ، معرفة النصيب الفعلي من الدخل القومي الذي تقتطعه الضريبة (ان مدلول التوازن في الموازنة يفقد ، هو نفسه ، دلالته مع التضخم لان الواردات الضريبية تضخم بصورة مصطنعة من جانب الارتفاع الاسمي الخالص للمداخيل) .

ان ما يخضع لمبدأ الخطة في البلدان الاشتراكية ليس استعمال الثروات فقط ، بل انتاجها أيضاً . واذا نظرنا في الامر عن كثب ، فان اقتصاداً مخططاً على هذا النحو هو كاريكاتور اقتصاد حر لان

السوق ليست شيئاً آخر خلاف المكان الذي يضبط فيه مختلف المنتجين براجهم المستقبلية فيما بينها (ان صناعياً معنياً يريد ، حقاً ، ان يضاعف منشأته ولكنه سيصطدم بطلبات منافسة للحصول على الموارد اللازمة) . وينجم عن ذلك ان مدلول غير المتوقع غريب ، نوعاً ما ، عن السوق لان معطيات هذه الاخيرة تعدل بقدر ما تظهر وقائع جديدة . ووظيفة المخططين ، بدورهم ، ضبط برامج الاستثمار على الموارد المتوفرة ، ولكنه يفترض ليستطيعوا القيام بوظائفهم ان تكون كل المعطيات خلال مدة تنفيذ الخطة معروفة من جانبهم . واذا مضينا بالامــور إلى حدها الاقصى ، فانه يمكن ان يقال في الخطة انها تلغي المستقبل بدلاً من ان تتنبأ به في حالة تنفيذها حرفياً (ما هو هذا المستقبل الذي يحدده قانون تنفيذي ؟) أو انها تخبئه بقدر ما تخطىء في توقعاتها . ومن هنا ، دون شك ، تأتي الكآبة الخاصة بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط لانه لا تعود هناك ، دون المستقبل ، حياة واقعية في الحاضر . ويعمد المخططون ، لمحاولة علاج هذا العجز في الخطة ، إلى مراجعتها في فواصل متزايدة القصر .

وهكذا يجهدون في الوصول إلى الكمال الشكلي لنموذجهم ، السوق التي تكون ، فيها ، مراجعة المعطيات دائمة بقدر ما تتغير ، دون أمل في بلوغ هذا الكمال .

واعتقد اننا نستطيع ان نمضي ابعد من ذلك ونرى في حذف السوق ورفض المبدأ ذي الطبيعة شبه البيولوجية الذي هو المنافسة التي من شأنها ان تعيد باستمرار ، وضع وجود كل مشروع وكل فرد موضع المساءلة ، نستطيع ان نرى في ذلك السبب العميق الذي يفسر لماذا يراود

الاشتراكيين ، باستمرار عندما يريدون أن يظلوا اشتراكيين ، اغراء الثورة الدائمة ، وهي الوسيلة الوحيدة ، في نظامهم ، لاعادة ادخال المستقبل في الحاضر المعاش .

واريد ، هنا أيضاً ، ان اوكد على الوحدة العميقة في الاستلهام بين المذاهب المبنية ضد الاقتصاد السياسي الريكاردي اشتراكية كانت أم رأسمالية محدثة . وهكذا يكتب كينز هذه الجملة المرعبة : « ان افضل شيء هو ان نعرف المستقبل (٧) » . وذلك هو تأمل يبرز طابعه اللاعلمي منذ النظرة الاولى ولكنه يترجم شاغلاً مشابهاً لشاغل المخططين الذين يقدرون انهم يستطيعون « الخفض من ضروب عدم اليقين » باسقاطهم ، نوعاً ما ، صورة المستقبل على وثيقة (تكون في فرنسا ، موضع اقتراع برلماني ، وهو ذروة اللامعقولية) . والواقع ان المسار الذكي الوحيد الذي يمكن تبنيه للتكيف مع هذا الانعدام في اليقين هو خلق نظام يسمح بحذف المتحولات التي لا تتوقف على ادارتنا . وبهذا المعنى ، يقترح الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أكثر تنظيمات المجتمع « طوعية » . وهذا يعود ، مثلاً ، إلى تفضيله النظام النقدي للمعيار الذهبي الذي تقدمه بعض العقول السطحية (« تلك التي لا تفعل سوى ترديد ما تعلمته » كما يقول عالم اقتصاد شهير في زماننا) على انه عهد الآليات العمياء في حين ان غايته العميقة هي حذف عدم اليقين الناجم عن تحولات قيمة النقد بقدر ما يكون ممكناً — وهو انعدام في اليقين تستحيل ، في كل الاحوال ، ازالته كلياً على اعتبار ان قيمة المعيار النقدي تتوقف على كلفة انتاج الذهب التي تتغير عبر الزمن .

تماوت الدولة .

ان نظاماً يدع « القوى الطبيعية » للسوق تعمل هو ، نظرياً ، في توازن مستقر بالمعنى الذي يفهم ، به ، الفيزيائيون هذا التعبير ، اي ان التوازن ينزع ، اذا اختل ، إلى العودة من تلقاء ذاته . ان « اليد الخفية » التي تعيد النظام الاقتصادي ليست يد العناية الالهية . فالعودة إلى التوازن مؤمنة بآليات منضبطة ذاتياً يرتبط عملها بمنطق النظام نفسه . فاذا كان العرض مساوياً ، بالضرورة ، للطلب مثلاً ، فذلك انه ليكون هناك طلب في سوق ما ، يجب ان يكون هناك ، مسبقاً ، عرض (راجع الفصل الثامن) . وانعدام التكافؤ لا يمكن ان ينجم الا عن سبب باعث على الاضطراب يعمل ، باستمرار ، كالتضخم الذي سيكون من تأثيره توزيع مداخيل لم يولدها عرض مسبق . والنظام الرأسمالي مزود ، بسبب هذا الضبط الذاتي ، بهذه القدرة الخارقة على التعافي التي يعترف له بها اشد خصومه ضراوة ، ولكنه سينتهي إلى فقدان هذه القدرة اذا استمر التضخم في ظل كل الآليات المثبتة .

وكما انه ينبغي ، لحذف النقد ، دفع السوق إلى حالة من الكمال يستحيل بلوغها ، كذلك ينبغي ، للاستغناء عن عمل السلطات العامة التصحيحي ، تخيل كون لا شيء ، لا حرب ولا طارىء مناخي ولا ضغوط سكانية ، ولا جفاف الخ ... سيأتي ليوقع الاضطراب في الحياة الاقتصادية ، وان كل العملاء الاقتصاديين يخضعون بصورة عاقلة ، فوق ذلك ، لـ « قواعد اللعبة » التي تحددها كتب الاقتصاد السياسي . وبكلمة موجزة ، لا يمكن ، هنا أيضاً ، لتماوت الدولة المتدخلة ان ينجم إلا عن انتصار مطلق للاقتصاد الليبرالي كما يتصوره مثالياً ، المنظرون ، وليس عن قلبه .

النمو الصفري والمنطق الداخلي للنظام .

لندع الحلم الماركسي هنا دون ان نتخلى ، مباشرة ، عن اطروحة تماوت الدولة العتيدة التي ستسمح لنا بمساءلة الاقتصاد السياسي حول بعض من أكبر موضوعات العصر مثل : النمو الصفري وتحول الثروات الطبيعية نحو الندرة .

لنفترض لحظة ان اقتصاد التبادل بسط سيطرته ، فعلاً ، على العالم . ربما تبينا ، اذ ذاك ، تراجعاً لتدخل الدولة — وهو ما لا اؤمن به ، من جهتي ، ابداً لان ادارة التبادل الحر والنظام النقدي المستقر الذي يسلم به ، حتماً ، على مدى طويل مهمة معقدة تقتضي سهراً مستمراً من جانب السلطات الا انه لا يلي ذلك ان الدولة تتماوت لهذا السبب . لماذا ؟ لان هناك ، من جهة اولى ، انتاج الثروات — لنسلم بأنه يترك لقوى السوق وحدها — ولكن هناك ، من جهة اخرى ، استعمال الثروات الطبيعية . الا انه بقدر ما تتنامى الثروات ، تزيد حاجات التربية والصحة والامن الخ ... وهي ، كلها ، مهمات لا يمكن ان تنجز انجازاً مقبولاً على نطاق واسع الا من خلال السلطة العامة . ومن أجل هذا السبب الاخر ، سوف تتزايد قوة الضغوط من أجل ان تقتطع الدولة نصيباً أكبر من ثمرات النمو كوسيلة لمواجهة النفقات المتزايدة ...

وسوف يرد علي ، بهذا الصدد ، بأن حكومات البلدان الليبرالية الحديثة غالباً ما تتخذ لنفسها قاعدة هي ان لا تدع النفقات العامة تزيد بسرعة أكبر من زيادة النتاج القومي الخام . ولكن التطور يجب ان يلاحظ لفترة طويلة وسوف نلاحظ ، اذ ذاك ، ان النصيب النسبي

من الموازنة العامة يرتفع على مراحل . ففي الولايات المتحدة ، مثلاً ، بقيت النسبة المئوية لنفقات الدولة الاتحادية من النتاج القومي الخام ، بشكل ملحوظ ، ثابتة منذ نهاية حرب الانفصال عام ١٨٦٤ حتى عام ١٩٣٣ . وكانت تقع ، خلال هذه ، في حدود ٢٪. وقد زادت فجأة مع « العهد الجديد » الروزفلتي الذي نقلها إلى ٦٪ وجرى توقف جديد بين ١٩٣٣–١٩٣٤ و١٩٦٣–١٩٦٤ على الرغم من وقوع الحرب العالمية الثانية . ولكنها تضاعفت بين عامي ١٩٦٣و١٩٦٦ (نهاية رئاسة كينيدي وبداية رئاسة جونسون (٨)) واستقرت منذ ذلك الحين (كم من الوقت ؟) في حدود ١٢٪ .

الا إنه اذا كانت زيادة النصيب من النتاج الخام المقتطع والمدار من جانب السلطة العامة محصلة للطلب المتزايد على التربية والصحة الخ... فقط ، فان تطور المجتمع الاقتصادي يكون كما لو انه ترك لحوافز الحاجة المتغيرة وعشوائية اللعبة السياسية . ان هذا لم يكن تصور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت ترى ان اقتصاد التبادل يشكل نظاماً (راجع الفصل التاسع) بالمعنى الذي يفهم ، به ، التفكير الحديث هذا المصطلح ، اي جملة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بعضاً ويخضع نموها الداخلي لـ « قوانين » . واسهام احدث انواع التفكير هو اظهاره ان « القوانين » نفسها يمكن ان تنطبق على انظمة تنتمي إلى مستويات مختلفة تماماً ، على نظام مركب من وحدات انتاج صناعي وعلى نظام مكون من جزيئات مثلاً . وكان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون قد ابرزوا ، بصدد النظام الذي كانوا يدرسونه ، أحد القوانين التي تتحكم بتطور فئة كاملة من الانظمة (توجد ، بينها ، العضوية الحية) :

هذا القانون هو النزوع إلى بلوغ حالة توقف لم يكونوا يقصدون ، بها ، الجمود ، بل توقف النمو .

ان التحليل الذي اجريناه ، في هذا الكتاب ، لمعدل النمو في علاقته بمعدل الربح يفتح سبيلاً غير حامل على اليأس نحو حالة « النمو الصفري » التي ما زلنا ، على كل حال ، بعيدين جداً عنها (هذا اذا كنا سنبلغها قط) . لقد بينت كيف يمثل « الربح » ، بتعابير اقتصادية عامة ، النتاج الصافي اي فائض الانتاج الجاري عن الاستهلاك (استهلاك الغذاء والالبسة والآلات والمواد الاولية الخ ..) الذي اقتضى الامر توظيفه من أجل هذا الانتاج . وهذا التحليل يلتقي بتحليل علماء الاقتصاد المحدثين الذين استعادوا ، للدلالة على النتاج الصافي ، تعبير ريكاردو نفسه : « الفائض » — والقضية الكبرى هي استعمال هذا الفائض . فيمكن اعادة استثماره بصورة كلية أو شبه كلية في جهاز الانتاج . وبهذه الصورة نزيد « رأس مال » الامة ونحصل على اعلى معدل نمو ممكن . وهذا ، مثلاً ، ما فعلته اليابان منذ نهاية الحرب — وما فعلته ، بصورة عامة ، كل البلدان التي عرفت اسرع انواع التقدم الاقتصادي ، وهو تقدم أقل سرعة ، في الواقع ، مما يبدو عليه للوهلة الاولى بقدر ما لم يكن يحسب في الاستهلاك الضروري للانتاج تدمير عدد من المواد التي أصبح لها ، من الآن فصاعداً قيمة — كالماء النقي أو الهواء — لان اعادتها إلى حالتها يكلف شيئاً ما ، الا انه يمكن . أيضاً ، اقتطاع قسم متزايد الحجم من الفائض لتكريسه لاستعمالات غير انتاجية ، وهو ما لا يعني انها غير مفيدة ، والاقتراب ، على هذا النحو ، من النمو الصفري في رخاء متزايد اذ يكف السكان عن

التزايد – في البلدان المتطورة على الأقل – عندما يكف رأس المال عن التراكم (راجع الفصلين السادس والثامن) .

الا ان هذا التطور يعد من جانب النظرية الكلاسيكية – وهي النقطة التي تكشف ، فيها ، هذه النظرية من جديد تفوقها على النظرية الماركسية كأداة تحليل اجتماعي – كما لو انه متضمن في المنطق الداخلي للنظام .

وقد كتب ريكاردو يقول : « ان ما يقرب من كلية النتاج القومي بعد دفع اجور العمال سيخص ، قبل ان ينتهي تراكم رأس المال بكثير ، مالكي الارض ، اصحاب الريع (الا انه يمكن ان نفترض ان ملكية الارض ستكون ، قبل ذلك ، قد انتقلت إلى الدولة (٩)) وجامعي الضرائب .

وهكذا ، فان زيادة النصيب العائد إلى الدولة من قطعة الحلوى لن تكون ، حصراً، نتيجة ضرورة حصولها على موارد مقابلة لمسؤولياتها. فمن طبيعة النظام ان يصبح هـذا النصيب أكبر اهمية ولا احد يشك في انه عندما توجد الاموال ينبغي انفاقها ...

لماذا يكون النظام منذوراً لان ينزع (ببطء) نحو حالة توقف ؟ ان جواب ريكاردو عن هذه النقطة لا يتغير كما رأينا . انه يرفض رفضاً مطلقاً الفكرة التي نجدها لدى مالتوس وكينز والتي تقول انه بما ان تراكم رأس المال ، في طبيعته ، ظاهرة نمو أسي (يدخل مدلول الفائدة المركبة أو المتراكمة) ، فسوف تأتي برهة لن يعود ، فيها ، طلب رأس المال كافياً لامتصاص هذا العرض المتوسع ابداً ، ومن هنا ينجم هبوط « نزوعي » لمعدل الربح . واعتقد اني بينت ، بما فيه

الكفاية ، في هذا الكتاب ، ان الفكرة الاساسية التي تدعم كل بناء الاقتصاد الكلاسيكي هي انه لا يوجد، بالمعنى الحقيقي للكلمة، «قانون» للعرض والطلب . واذا ظن المرء ان مثل هذا القانون يضبط الظواهر الاقتصادية ، فسوف يقوده ذلك إلى الاعتقاد بأن قيمة السلع تتوقف ، فقط ، على العلاقة بين العرض والطلب اي ، في نهاية المطاف ، على حدة الحاجة — وهي مدلول ذاتي بصورة بارزة — بالقياس مع القدرة على العمل (التي ترد ، على هذا النحو ، في التفسير السببي ، إلى المرتبة الثانية) بدلاً من ان تتوقف هذه القيمة على العوامل الموضوعية التي هي كمية العمل وحدة تجميد النتاج المتراكم (رأس المال) .

ووهم وجود « قانون » للعرض والطلب مغذى من جانب الايهام النقدي . وهو يتبدد عندما نتنبه إلى ان المنتجات تبادل بمنتجات اخرى في السوق الواسعة التي يشكلها اقتصاد بلد ما — وجملة ضروب اقتصاد كل بلدان العالم . وفي الواقع ، يمكن ، تماماً ، وصف سوق اقتصاد قومي ما — وسوق الاقتصاد العالمي — دون اي استعمال لمدلول الطلب مادام صحيحاً ان وجود الطلب يفترض عرضاً مسبقاً . ففي بلد ما يبادل انتاج السيارات ، مثلاً ، لقاء المنتجات المقدمة إلى صانعي السيارات . وليس مجدياً ، لنتمثل تخطيطياً كيف يجرى التبادل في هذا البلد ، اللجوء إلى « طلب » للسيارات لانه من البديهي ان هذا الاخير يقابل ، بالضبط ، عدد السيارات التي تبيعها المصانع القومية في السوق الداخلية زائداً المستوردات .

وينجم عن ذلك ان تراكم المواد ليس ، في ذاته ، عاملاً في هبوط الربح . ومن السهل للاقتناع بذلك صرف النظر عن السعر

المعبر عنه نقداً لحصر الاهتمام في معدل التبادل . فهوذا جهاز تلفزيون ملون يقتضي صنعه ، بصورة تقريبية ، انفاق ربع ما يقتضيه صنع سيارة من منتجات متراكمة (رأس مال) ومنتجات جديدة للعمل . ومن هنا العلاقة : سيارة = ٤ اجهزة تلفزيون . واذا زاد انتاج السيارات واجهزة التلفزيون زيادة كبيرة ، اثر ضروب تراكم في رأس المال ، فان ذلك لن يغير شيئاً في كون السيارة تبادل بأربعة اجهزة تلفزيون . واذا تحسنت انتاجية العمل في صناعة الاعتدة الاكترونية خلال الفاصل ، بسرعة تفوق سرعة تحسن انتاجية العمل في صناعة السيارات ، فان معدل التبادل سيصيبه تعديل من جراء ذلك : فسوف ينبغي ، احتمالاً ، التخلي عن خمسة اجهزة تلفزيون لاقتناء سيارة ، ولكن المعدل الجديد لن يقتضي ، قبلياً ، اي خفض في معدل ربح صانعي اجهزة التلفزيون على اعتبار اننا افترضنا ان كلفة انتاجها قد انخفضت . وكي يكون الامر خلاف ذلك ، يجب ان نفترض ان خفض معدل التبادل نجم عن عامل آخر : كل البيوت قد جهزت بأجهزة التلفزيون ، الاسواق الخارجية « مشبعة » بدورها ، وعدد الاجهزة المعروضة يفوق الحاجات الطبيعية إلى ابدال الاجهزة القديمة . ففي هذه الحالة ، وفيها فقط ، يهبط معدل التبادل إلى ما هو دون كلفة الانتاج ، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الربح ، بل إلى زواله . الا انه يحتمل ان ينتبه صانعو الاعتدة الاكترونية ، في الوقت المناسب ، إلى التضاؤل التدريجي لمنافذهم وينقلوا استثماراتهم إلى فعاليات اخرى . وان لم يكونوا على درجة كافية من الوعي من أجل أن يفعلوا ذلك فبئس الأمر بالنسبة إليهم. ولكن خطأهم لا يمس قوانين الاقتصاد السياسي التي ربما كان «قانون المنافذ » (الذي ينص على ان « المنتجات تشترى بمنتجات اخرى ») هو أكثرها اساسية . ويجب ان نلاحظ انه يتضمن مرونة لا متناهية

في الحاجات البشرية التي تعد ، بالطبيعة ، قابلة للتوسع بصورة لا متناهية وقادرة على اتخاذ اشد الصور تنوعاً واقلها توقعاً ، احياناً ، من جانب المستقبليين المحترفين (اذا قدر الناس غداً ، مثلاً ، انهم في « حاجة » إلى ان يتغذوا بمنتجات طازجة حصراً ، فان ذلك سيفتح مجالاً جديداً وغير محدود تقريباً للنقل السريع للمواد ولتوليها من جانب جهـــاز تجاري يجب ان يحسن ذاته نتيجة لذلك ولا يعود يستطيع الاكتفاء بتوزيع معلبات) . والطابع غير المحدد للحاجات يجب ان يكون كافياً ، وحده ، لتحذير العقل من كل نظام اقتصادي يقيم القيمة على مدلول في مثل هذه الذاتية — كما هي الحال بالنسبة لنظامنا — أو يتصدى لتلبيتها بكاملها ذات يوم . ان الشعار الاشتراكي « لكل حسب حاجاته » مجرد من المعنى .

ومن أجل هذه الجملة من الاسباب التي تعود ، في آن واحد ، إلى رفض الاستناد إلى « انترو بولوجيا للحاجات » — اذا استعملنا اللغة الرائجة — وفهم ظاهرة التبادل (التي بقيت غير مفهومة من جانب ماركس والليبراليين المحدثين معاً) لم يربط ريكاردو ، قط ، انسياق النظام الاقتصادي البطيء نحو « حالة التوقف » يكون يوم سيأتي يكون ، فيه ، الطلب غير كاف لدعم الفعالية . أما بالنسبة لقدرات الانتاج ، فانها ، هي الاخرى ، في رأيه ، غير محدودة عملياً . فمنذ الصفحة الثانية من كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسي والرسوم» المنشور للمرة الاولى عام ١٨١٦ والذي عرضت فيه ، في رأيي ، النظرية المتماسكة الوحيدة للرأسمالية المعروفة حتى اليوم ، يكتب انه يمكن للمنتجات المصنوعة« ان تضاعف دون حدود مرسومة لها تقريباً » . ولكن هناك ، كما يضيف ، فئة من المواد يوجد حد طبيعي لانتاجها هي الغذاء .

وهكذا ، فإن النظام الاقتصادي القائم على التبادل مدار بحيث لا يحتوي، في ذاته ، على اي لاجم لنموه الخاص . فهو يستطيع ، مبدئياً، ان يراكم ، دون نهاية ، رأس مال مناسباً لتلبية حاجات متزايدة لسكان هم انفسهم في حالة تزايد . ولكن هذا النظام « مفتوح » ، اذا استعملنا مصطلح النظرية الحديثة « النظرية العامة للانظمة » . ما معنى ذلك؟ انه يعني ان التبادل لا يعني العناصر التي يتركب منها النظام الاقتصادي فقط بل يعني ، أيضاً ، علاقاته بالعالم الخارجي . فوحدات الانتاج التي تشكل هذا النظام تتبادل باستمرار ، فيما بينها ، منتجات العمل البشري ، ولكن ، على اي شيء ينصب هذا العمل ؟ على مواد من كل نوع توفرها الطبيعة المحيطة التي يقيم معها النظام الاقتصادي تبادلاً دائماً (كما تتبادل خلايا عضوية حية ، فيما بينها ، الاوكسجين المأخوذ من الجو) . وهذا التبادل ايجابي بالنسبة للطبيعة احياناً (عندما « يستعير » النظام الاقتصادي منها حديداً وصلصالاً وكلساً و « يردها » لها على صورة سد سيخصب صحراء) وسلبياً احياناً اخرى ، بصورة بارزة ، وهو امر متزايد التكرار (النظام « يستعير » منها نفطاً و« يعيد » اليها فضلات تلوث الانهار والمحيطات) . وريكاردو الذي يتحدث عن « قدرات التربة الاصلية وغير القابلة للتهديم » لم يواجه ، على ما يبدو ، صراحة فرضية تحلل للطبيعة (١٠) . وسوف نرى ، على كل حال ، بعد لحظة ، النتائج التي يجب ان نستخلصها من صيغته . وبالمقابل ، فانه يتوسع كثيراً في الفرضية القائلة انه سوف نكون زيادة الانتاج الزراعي ، اذ يصبح السكان عديدين جداً ، متزايدة الصعوبة نظراً لكون مساحة الارض القابلة للزراعة محدودة . فسوف تأتي منطقياً (لا يدور الامر حول تنبؤ « تاريخي ») برهة لن تترك ، فيها ، الانتاج

اي « فائض » على اعتبار انه يجري امتصاصه كاملاً في الاستهلاك الجاري . وفي هذا اليوم ، سوف يهبط النتاج الصافي إلى الصفر وينجم عن ذلك توقف « النمو » . وقد ناقشت في مكان آخر (الفصل الثامن) المتضمنات النظرية لهذه المحاكمة بمزيد من التفصيل . والمهم هنا هو ان نلاحظ ان مصطلح النمو الاقتصادي غير مدموغ لدى ريكاردو ، كما تعتقد الماركسية والنفعية ، بالحس السليم للاناس الطيبين ، بحلول الغزارة على الارض بل ، على العكس من ذلك ، بالصعوبة المتزايدة في تلبية الحاجات الاولية لبشرية اصبحت أكثر مما ينبغي عدداً . يبقى ان نعرف ما هي الأكثر « علمية » من هذه الرؤى المتعارضة .

مالتوس وريكاردو واستنتاجات نادي روما .

واضيف ، ايضاً ، انه من قبيل اساءة فهم النظرية الريكاردية ان نرى ، فيها ، صياغة اولية لتقرير « نادي روما » الذي سال بصدده الكثير من الحبر منذ بضع سنوات . فلم يفعل « علماء اقتصاد » (ان صحت هذه التسمية) معهد ماساشوستس للتكنولوجيا شيئاً خلاف صفهم على اشرطة الحاسوب سلسلة من الارقام التي فسروها مسبقاً — الحواسيب لا تقول ابداً الا ما تحمل على قوله في البرنامج — بوصفها تأييداً لاطروحات مالتوس — المناقض الاول للاقتصاد السياسي الريكاردي . فهناك ، من جهة اولى، سلسلة ارقام ضمن زيادة السكان الباعثة على الدوار (ضحالة تفكير خبراء المعهد هي التي تسبب الدوار) ، وهناك ،من الجهة الثانية ، سلسلة من الاحصائيات حول النضوب التدريجي للثروات الطبيعية ضمن ايقاع الاستهلاك الحالي للبلدان الغنية . والنتيجة هي سلسلة من توصيات صادرة ، جميعها ،

عن المذهب النفعي المبتذل الذي يميز المفكرين الانكليز والامريكيين من الدرجة الثانية منذ القرن الثامن عشر والمسؤول إلى حد بعيد عن التبذير الحالي .

أما بالنسبة لريكاردو ، فليس من المحتوم ، على العكس من ذلك ، ان يزيد السكان بسرعة تفوق سرعة زيادة الثروات الضرورية ، أو التي يقدر انها ضرورية لاعاشتهم . وهدف الاقتصاد السياسي هو تعريف الشروط التي من شأنها التوفيق بين تطور كل من هاتين ، المتحولتين وتطور المتحولة الاخرى (راجع الفصلين الخامس والسادس). ومنذ ان ينظم مجتمع ما بموجب النموذج الذي يقترحه ، نشهد قيام العلاقة المعكوسة : فالسكان يزيدون لان الازدهار الاقتصادي يزيد ، وخبراء المعهد يستسلمون وينادون بوقف التوسع لأنهم عاجزون عن تصور نموذج آخر للتوسع خلاف نموذج المجتمع المسمى استهلاكياً . والوضع يستدعي ، في الواقع ، المسار المعاكس . فأول شيء يجب اجراؤه لتجنب التهديد المزدوج ، زيادة السكان وتفسخ البيئة المحيطة ، هو ان نفهم ونطبق ، في كل مكان ، في البلدان المصنعة كما في البلدان التي ليست كذلك ، قوانين النمو الاقتصادي ، وهي قوانين يسعى مجتمع الاستهلاك ، كما تسعى « النماذج » النظرية التي يدعمها (النموذج الكينزي ، النموذج الكلاسيكي الجديد ، نموذج فريدمان) ، إلى التحرر منها بجهلها ، حسب الحالة ، وظيفة ادخار رأس المال (النموذج الكينزي) أو القيمة (نموذج فريدمان). ولكن، بما انه من المستحيل التحرر من هاتين الوظيفتين فاننا نصل ، على الصعيد العملي ، إلى هذه الفوضى الخارقة التي نعرفها ، وإلى عرقلة مسيرة الاقتصاد السياسي على الصعيد النظري .

يبقى ان البشرية ستظل خاضعة ، نظرياً على الاقل ، لقسر انتاج المواد الأكثر ضرورة . وربما كانت القضية الكبرى للاجيال القادمة الترتيب التدريجي للانتقال إلى النمو الصفري من أجل ان لا ينجم هذا الاخير عن انتهاء التراكم بسبب « حتمية » محدودية الموارد ــ سينكشف دون شك ، في الواقع ، ان هذه الموارد غير محدودة تقريباً اذا استثمرت عقلانياً ــ بل عن تكريس النتاج الصافي لاستعمالات ليست انتاجية بصورة مباشرة ، ولكن من شأنها ضمان رخاء البشرية .

الافتقار النسبي

بما ان القيمة متناسبة مع « كلفة الانتاج عملاً » ، فمن الواضح ان فكرة « الرخاء » و« الثروة » مرتبطة بفكرة هبوط القيمة وليس بارتفاعها . وهذا ما تعجز المحاسبة القومية الحالية عن فهمه وافهامه لانها صادرة ، بخط مستقيم ، عن النظرية السيكولوجية للقيمة التي صاغها علماء اقتصاد القرن التاسع عشر . فقيمة تبادل المنتجات والخدمات ناجمة ، بموجب هذه النظرية ، عن « منفعتها » . فهل يجب أن نستخلص من ذلك ان البشرية ستصبح اغنى لان قيمة النتاج القومي ستزيد نتيجة لضرورات اقامة منشآت عالية الكلفة مضادة للتلوث ، مكرسة من أجل ان تعيد لنا الهواء والماء النقيين اللذين تتزايد « منفعتهما » ؟ الحقيقة هي ان البشرية ستفتقر بالمقدار نفسه الذي ستكون ، ضمنه ، مرغمة على ان تعمل بمزيد من الكد لتحصل على موارد كانت، في السابق، « معارة لها مجاناً » من جانب الطبيعة . ان بلداً « يسيل ، فيه ، اللبن والعسل » وتتوفر ، فيه ، معظم المواد الضرورية أو المحببة ، كذلك ، دون جهد سيكون له نتاج قومي خام مجاور للصفر ويمكن ، مع ذلك ،

ان يكون اغنى بلاد الارض . وعلى العكس من ذلك ، فان بلداً يجب على سكانه أن يتزودوا بقناع واق لان الهواء فيه غير قابل للتنفس أو لا يمكن فيه ، بصورة اعم ، الحصول على كل شيء دون عمل ، هذا البلد قد يكون له اعلى نتاج قومي خام في العالم ويحق لنا ، مع ذلك ، ان نعده البلد الذي يعيش ، فيه ، الناس ، ادنى معيشة . وللخروج من هذه التناقضات التي انغلق عليها الاقتصاد السياسي بسبب عدم توفيق مفاهيمه يتخيل نقاده طرائق جديدة لقياس « السعادة القومية الخام » (كما لو كان يمكن للسعادة ان تكون « خاماً » أو قابلة للقياس) و« الرخاء الاجتماعي » الخ... وبذلك يزيد انغلاقهم، بعض الشيء ايضاً، على اللاتحديد والتعسف اللذين تتصف بهما المدرسة السيكولوجية التي كانت الذروة ، فيها ، اختراع فيلفريد وباريتو في العقد الاول من هذا القرن ، لمدلول « الذروة الاجتماعية » . ان الندرة هي ، في رأي اصحاب التصور السيكولوجي للقيمة ، سبب قيمة التبادل في كل الحالات (١١) . ان ذلك ناجم عن قوام « القانون » الذي يعطونه للتفاعل بين العرض والطلب . ان الجواب الذي يعطونه للسؤال غير قابل للدحض ضمن الحدود التي يطرحونه بها . فهم يقولون : من أين يمكن ان تأتي القيمة ان لم يكن ذلك من كون المواد والخدمات غير موجودة بكمية لا محدودة (١٢) ؟ الا انه ليس للسؤال المطروح على هذا النحو من معنى لانه يعني الخلط بين نتاج العمل ومادة يتم الحصول عليها دون عمل . فطالما ظلت اجهزة التلفزيون لا تنبت في اشجار الغابة ، فانها ستظل منتجات صناعة بشرية تبادل لقاء منتجات اخرى تصنعها صناعات اخرى . واذا لم يعد صنع هذه الاجهزة يكلف شيئاً اثر ضروب تقدم تقنية ، فسوف نرى جهاز التلفزيون يبادل بكيلو غرام من السكر مثلاً ، وهو نتاج عمل ممكن ، عملياً ، لكل

الذين يرغبون به لان كلفة انتاجه ضعيفة . ولكنه من المضحك ان نتحدث عن « ندرتها » في الظروف الحالية على اعتبار انه تصنع منها ، سنوياً ، كمية معادلة ، مع مخزونها ، للكمية المطلوبة بالسعر الحالي . ان تفسير القيمة بالندرة يبقى على الرغم من عدم تماسكه المنطقي صامداً لانه يقابل تجربة نعيشها كل يوم . لقد اتلف الطقس الرديء نصف موسم البندورة . ان ذلك يخلق حالة نقص في السوق حيث تصعد الاسعار صعوداً سهمياً . ان هذا الانحراف المفاجيء ناجم عن استحالة تكيف العرض مع الطلب مؤقتاً . ويكفي ان تفتح الحدود من أجل ان تأتي الواردات الايطالية ارد السعر سريعاً إلى « مستواه الطبيعي » اي ، بصورة تقريبية ، إلى كلفة انتاجه (بما فيها الربح المتوسط) . ان ما يدور الامر حوله هو تحديد « قيمة » السلع (سعرها) في الظروف « السوية » إلى حد ما . فما هي اذن ، قيمة « المواد ، النادرة » ؟

المواد النادرة حقاً والاخرى

للاجابة عن هذا السؤال ، لفت الانتباه (راجع الفصل الثاني عشر) إلى ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ادخل تمييزاً لم تقدر ، على ما يبدو لي ، نتائجه في تنظيم المجتمع وليس في التفكير النظري فقط . فلا تستحق ، بالضبط كله ، وصف الندرة الا المواد التي تحدد كميتها ، دفعة واحدة ونهائياً ، لاسباب طبيعية : مثل اراضي البناء في مراكز المدن (١٣) والتحف الفنية الخ .. فالقيمة بالنسبة لهذه الفئة من المواد ، تتوقف ، حصراً ، على نزوة الطلب حسب تعبير ريكاردو الذي يستبعدها ، صراحة ، من مجال بحث الاقتصاد السياسي . ويجب

ان نخلص من هذا الاستبعاد ، في رأيي ، إلى ان ابقاء هذه المواد في دارة التبادل ليس مبرراً ، قبلياً ، في نظر العلم الاقتصادي . ويمكن ، من أجل التسهيل ومراعاة للمصالح المكتسبة وعدم ارباك العادات الاجتماعية ، فجأة ، ان يقرر ترك السوق تناقش اسعارها ، ولكن السعر الذي ينشأ فيها لا يلبي اية ضرورة على اعتبار انه ليست هناك ، بالتعريف ، « كلفة انتاج » . انه ابن الصدفة الناجمة عن لعبة العرض والطلب . ولكن هذه الصدفة ، ولنلفت الانتباه إلى ذلك مرة اخرى ضد الديماغوجيين ، غالباً ما تكون مفضلة عـــن نظام توزيع متصلب لأنها احدى الصور التي تتبدى عليها الحياة . ويضاف ، كذلك ، إلى الاسباب التي عرضتها في الفصل الثاني عشر لترك امر مناقشة اسعار بعض المواد النادرة للسوق ، سبب آخر : ان السوق، حتى حين تكون محرومة من العناصر الضابطة ، غالباً ما تكون افضل تعبيراً عن بواعث الحياة الاقتصادية من « ارادة الدولة » . واذا قلنا ذلك ، فان المشرع يستطيع ، اذا قدر كون ذلك مفيداً ، ان يسحب المواد النادرة جزئياً أو كلياً من التبادل باعطائها الصيغة الاجتماعية دون ان « يخرق » بذلك قوانين الاقتصاد السياسي الليبرالي (شريطة تعويض المالكين على اساس يصعب تحديده من جهة اخرى) .

أما بالنسبة إلى الفئة الاخرى من المواد التي تسمى ، احياناً ، « نادرة » ايضاً ـــ ولكن الامر يدور هنا حول تعسف في استعمال اللغة (١٤) ؟ ـــ فهي تتكون من منتجات العمل التي تعود ندرتها المزعومة إلى كون كلفة انتاجها ، وبالتالي الحصول عليها ، تتزايد . وتلك هي الحال مع الانتاج الزراعي اذا كانت اخصب الاراضي مشغولة من قبل أو كان يجب زرع اراض اقل جودة أو رفع « مردود »

الاراضي المستثمرة فعلاً باضافة مزيد من العمل اليها ورفع جرعة رأس المال (السماد الخ ..) الذي يوظف فيها . ان الحقول ستعطي ، فعلاً ، محصولاً وافراً ، ولكن مردوداتها ستكون متناقصة . وهناك حالة اخرى هي حالة المناجم حين تكون اغنى العروق في طريقها إلى النضوب ويكون من الواجب اللجوء إلى مناجم يكون الاستخراج منها اغلى كلفة .

ان ما يميز اقتصاد هذه المنتجات ، واخرى سيدور الامر حولها بعد لحظة ، هو ان المنتج الافضل موقعاً ، الذي يستثمر اخصب الاراضي والمنجم في الهواء الطلق الواقع قرب مواضع الاستهلاك ، يستطيع ان يبيع انتاجه مع تحقيق « ربح زائد » لماذا ؟ لان سعر المبيع سيترافق ، بالضرورة ، مع كلفة انتاج المشروع الذي ينتج في أسوأ الشروط . وهذا امر محتوم لسبب واضح : فاذا جرى اللجوء إلى هذا المشروع الهامشي ، فذلك لان انتاج المشروعات الافضل موقعاً ، بالسعر الادنى الذي تستطيع ان تعرضه ، غير كاف لتلبية الطلب الذي يتجلى في السوق (١٥) . وهنا يعود إلى الظهور ، من جديد ، مدلول الندرة (العتيد جداً) ، ولكن ذلك لن يكون لزمن طويل . فسوف يكون من تأثير الضغط الذي يمارسه الطلب رفع الاسعار . إلى اي حد ؟ إلى النقطة التي سيلبي ، عندها ، الطلب المليء بفضل دخول منتجين متناقصي الكفاية إلى الحلبة . ينجم عن هذا التحليل ان قيمة المنتجات التي يدور الأمر حولها ستحدد ، على الهامش (١٦) ، من جانب العوامل الموضوعية المبينة في نظرية القيمة — العمل . انها ستكون تابعاً لكلفة الانتاج كما تفهمها هذه النظرية . وتبين لنا الآلية التي

اتينا على وصفها بصورة تخطيطية ، عرضاً ، الدور الذي يلعبه في سوق تعمل ضمن شروط منافسة جيدة ، تفاعل العرض والطلب . ان هذا الدور ليس فرض « قانونه » ، بل العمل على انتصار « قانون » القيمة . وفي كل مرة يكف ، فيها ، السعر عن ان يكون على علاقة مع كلفة الانتاج من أجل ان لا يتوقف الا على فيض الطلب على العرض ، فان الواقع هو ان المنافسة لا تعود تجري في هذه الحالة .

ان « الربح الزائد » الذي تحصل عليه المشروعات التي تتجاوز في مردودها المشروع الهامشي تحمل ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، اسم الريع . وهذا الريع مدفوع مبدئياً ، في حالة الزراعة التي كان يحاكم ريكاردو بموجبها(١٧)، من جانب « المزارع » إلى مالك الارض. وكون الريع يجب ان يسحب من « الرأسمالي » — وهو المزارع (١٨) هنا — كي يعطى لمالك الارض يؤدي إلى نتيجة جديرة بالملاحظة . انه يدمر تأثير الندرة في حصيلة المنتج صاحب الموقع الجيد : فهذه الحصيلة ترد ، نوعاً ما ، إلى القانون المشترك الذي هو قانون القيمة : فهي لا تعود تتوقف الا على كلفة الانتاج : أما بالنسبة للمشروع الهامشي ، فانه ، بالتعريف ، ذاك الذي لا يعطي اي ريع لانه المشروع الذي ما يكاد مردوده ، في شروط السوق الحالية ، ان يكون كافياً ليضمن له معدل الربح المتوسط (١٩)

الاقتصاد السياسي الهامشي خلط بين الربح والريع .

انتقدت ، في هذا الكتاب ، بصورة آمل ان تكون حاسمة ، نظرية الليبراليين المحدثين « الهامشية » (راجع ، بشكل خاص الفصول الخامس والسادس والثامن) ، ولكني اوليت ، ايضاً ، اهمية كبيرة

(الفصلان الخامس والعاشر) لنظرية ريكاردو في الريع القائمة على الكلفة الهامشية لانها الوحيدة القادرة على طرح مسألة الندرة طرحاً صحيحاً : اليس هناك تناقض بين الموقفين ؟ ان السبب في عدم وجود تناقض يستحق التركيز عليه لانه ، على ما يبدو لي ، من طبيعة تضيف حجة جديدة لمصلحة « حالية » النظرية الكلاسيكية — وهي حالية غير ناجمة عن بصيرة ربما كان ريكاردو مزوداً بها من أجل « التنبؤ » بالعالم المقبل ، بل عن تكافؤ مفاهيمه مع الظواهر الاقتصادية .

ان الحجم الذي لا يقابل اية فئة محددة لانه ناجم عن مجرد فرق هو ، في النموذج الريكاردي ، الريع : ان هذا الاخير يحلل على انه الربح الزائد (٢٠) الناجم عن الفرق الكائن بين كلفة انتاج اشد المشروعات كفاية وكلفة انتاج المشروعات الاقل كفاية التي يكون اسهامها ، على كل حال ، ضرورياً لانهاء الندرة في السوق . واسهامها ليس قابلاً للفهم الا لأن قطاع الفعالية موضع البحث يعمل في منطقة المردودات المتناقصة : وبعبارة اخرى ، فان كفايتها تمضي متناقصة (٢١) اذا وسعت المشروعات الافضل كفاية انتاجها .

وهكذا ، فان مدلول الندرة مرتبط ، دائماً ، في ذهن الاقتصاد السياسي ، بمدلول الاحتكار : فكما ان مالكي اخصب الاراضي يتمتعون باحتكار لان الاراضي المذكورة محدودة الكمية ، كذلك يمكن ان نقول ان افضل المشروعات ادارة وأكثرها تطوراً من الناحية التقنية تتمتع بشيء من الاحتكار ما دامت اسعار السوق مستمرة في التراصف مع كلفة انتاج مؤسسات اقل كفاية . وقد يحدث فعلياً ان لا تستطيع أكثر المشروعات تطوراً ، فيزيائياً ، زيادة انتاجها دون

ان تفقد شيئاً من كفايتها : الا انه قد يحدث ان تمتنع عن ذلك عمداً للافادة من سعر اعلى : ونحن ، في الفرضيتين ، حيال احتكار ناجم عن سبب طبيعي ، في الحالة الاولى ، وسبب صنعي في الحالة الثانية :

ان هذه الملاحظة ذات مدى نظري كبير لانه ينجم عنها ، بالاستنتاج المعاكس ، ان الفرضية التي يعدها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي سوية هي ، خارج الحالات التي يكون فيها احتكار ، فرضية المردودات الثابتة ، ان لم تكن المتناقصة ، وهو تناقص يبدو ، حقاً ، متضمناً في التأكيد القائل ان المنتجات المصنعة يمكن ان « تضاعف دون حد مرسوم لها تقريباً » . ذلك هو المعنى العميق الذي يجب اعطاؤه لنموذج « المنافسة الكاملة » لدى الكلاسيكيين ، على اعتبار ان المنافسة لا توجد ، منطقياً ، الا في الحالة التي يكون ، فيها ، المردود ثابتاً . ويؤخذ على هذا النموذج ، عامة ، انه غير واقعي : ولكن القارىء (راجع الفصلين العاشر والثاني عشر والمعالجة السابعة ، نقد التوازن العام للسوق) يعلم ، من قبل ، ماذا يجب ان يكون موقفه من المعنى الذي يجدر اعطاؤه لهذا التعبير ، تعبير « المنافسة الكاملة » الذي يرد إلى مبدأ تنظيم (٢٢) ، وليس إلى حالة سوق ابداً : ولنلاحظ ،هنا : ان نموذج السوق التنافسية يقابل ، على الاقل ، واقع كون معظم المشروعات، في العالم الحديث ، لا ترى سعر كلفتها بالوحدة يتضاعف عندما تزيد انتاجها (واذا طرأ عليه تعديل، فسيكون في اتجاه الهبوط).

وينجم عن ذلك ان مبدأ المنافسة يتجاوز السوق . فكل الاصناف داخل مشروع واحد يعمل في منطقة التكاليف الثابتة ، تتنافس فيما بينها ، بمعنى انه لا يوجد اي سبب لتفضيل المصنوعة اولاً على الاخرى

والامر هو كذلك اذا افترضنا ان كلية (٢٣) انتاج بلد ما تأتي من مشروع متكامل واحد . لقد عبر بيير سترافا ، في مقال منشور عام ١٩٢٦ وبقي مشهوراً في الفكر الاقتصادي الحديث ، عن فكرة كون فرضية المردودات المتناقصة التي بنيت عليها النظرية الهامشية لا تقابل الشروط التي تعمل ، ضمنها ، المشروعات الصناعية . ويبدو لي ان نقد سترافا بقي ناقصاً ويخطيء من حيث الحجج (٢٤) احياناً : الا ان صياغته كانت كافية من أجل ان تهتز اعمدة الهيكل . ومنذ ذلك الحين اصبح المذهب الهامشي الذي يستخدم ، اليوم ، اساساً للتعليم الرسمي مهدداً وتكفي دفعة كتف لتقويضه :

لماذا ؟ لانه ليس ، في جوهره ، سوى توسيع لنظرية الريع التي أسيء تفسيرها. وبما ان علماء اقتصاد القرن التاسع عشر كانوا عاجزين عن تفسير الربح في مخطط التبادل - وهو ما يقتضي ، كما رأينا في الفصل السادس ، الاستناد إلى اساس موضوعي للقيمة - فقد رأوا ، فيه ، « راسباً » ينجم عن الفرق بين الكلفة المتوسطة والكلفة الهامشية . وللوصول إلى ذلك كان عليهم التسليم بأن الصناعة البشرية ، في كل الحالات ومهما كانت نقطة تطبيقها (الزراعة أو انتاج المواد المصنعة)، تعمل على الهامش في منطقة المردودات المتناقصة ، وهو شرط لازم من أجل أن تكون كلفة إنتاج آخر وحدة منتجة اعلى من الكلفة المتوسطة (وفي هذه الحالة ، تكون للمشروع مصلحة في دفع الانتاج حتى النقطة التي تكون ، فيها ، كلفة آخر وحدة منتجة مساوية لسعر السوق) . وهكذا يرقى الاستثناء إلى مصاف القاعدة العامة :

والأكثر اثارة هو ان علماء الاقتصاد « المحدثين » وهم قراء رديئون بقدر ما هم مناطقة تافهون ، اخذوا على ريكاردو انه تصور ،

في فجر القرن التاسع عشر ،نظاماً مستلهماً من الاقتصاد الزراعي ، في حين انهم امتدوا إلى كل المشروعات بالفرضية التي كان سلفهم العظيم قد تصورها للمشروعات الزراعية وحدها (مع عنايته ، ايضاً ، بالتدقيق في ان ضروب التقدم في علم الزراعة تؤخر ، باستمرار ، البرهة التي تصبح ، فيها ، المردودات متناقصة بالنسبة اليها) . وبهذه الطريقة ، انفضح « الهامشيون » نظرية لا قيمة تفسيرية لها لا على الصعيد الماكرو اقتصادي لان الانتاجية تتقدم كل سنة ، في معظم البلدان ، ولا على الصعيد الميكرو اقتصادي لان معظم المشروعات الحديثة تستطيع تثبيت كلفة انتاجها أو خفضها اذا استطاعت ، فيزيائياً ، زيادة انتاجها : ولكن ما يثبت ان نظريتهم كانت مغلوطة هو انها كذلك بالنسبة للفرضية التي جرى تصورها بموجبها . فرأس المال المطبق على انتاج آخر وحدة منتجة لا يعطي ، بموجب مخططهم ، اي ربح . ان التحليل الذي اجريناه لنشوء الريع (الفصل السادس والمعالجة الثالثة والفصل الثامن) يكذب تكذيباً مطلقاً هذا التفسير الذي الذي لم يلق ، من جهة اخرى ، ادنى دعم تجريبي . ان مشروعاً ذا ادارة جيدة يتوقع ربحاً من كل رأس المال الذي وظفه : ورأينا ان ريكاردو لم يقترف ، في تحليله للريع ، هذه الزلة الضخمة . فالمشروع « الهامشي » الزراعي كان يتقاضى ، لديه، ربحاً ما دام هذ الربح هو الذي كان ينظم معدل ربح المشروعات الاخرى ، اذ يتم عن طريق الريع . وهكذا علمت الرأسمالية ، خلال قرن ، مذهباً اقتصادياً يرى ان الربح ليس سوى نتاج ثانوي للنظام :

الظواهر الثلاث المسماة « ندرة » .

تستطيع النظرية الكلاسيكية ، في كل وجوهها ، شرح الظواهر

الرئيسية الثلاث التي غالباً ما تصنف ، بشيء من السرعة ، تحت تعبير « الندرة » .

١ – استعمال الموارد الطبيعية دون تمييز أو النمو المغتصب

هناك « الندرة » الناجمة عن استعمال الثروات الطبيعية دون تمييز ، وهو ما يحصل ، مثلاً ، مع تلويث الماء والهواء وافساد التربة الخ .. والقاعدة التي يوحي بها الاقتصاد السياسي هي اعادة الثروات الطبيعية إلى وضعها في كل مرة لا تتكشف « قدرات الطبيعة » ، فيها ، على انها « غير قابلة للتدمير » وفضلاً عن ذلك ، يجب ان يوجه التقدم التقني اولوياً ، نحو صياغة طرائق صنع جديدة أكثر « نظافة » :

وتحليلنا للقيمة سمح لنا ان نبين في اي شيء يكون لنمونا الاقتصادي طابع مغتصب جزئياً (أو كلياً) وذلك دون حاجة للعودة إلى نظريات ضبابية حول الرخاء ونوعية الحياة الخ ... والسبب في ذلك هو ان استهلاك موارد تعد ، خطأ ، متوفرة بغزارة دون عمل (٢٥) لا يحسب شيئاً . فإذا هددت الصناعة ، مثلاً ، التموين بالماء النقي ، فإن ذلك يعني بالتعابير الاقتصاددية ، ان الماء النقي اكتسب ، من الآن فصاعداً ، قيمة تبادل تساوي الكلفة التي يمثلها انشاء مصانع تنقية أو ابدال التقنيات الملوثة بأخرى ليست كذلك . وقد عرفنا ، قبل قليل ، الربح والنتاج الصافي بأنه فائض الانتاج على الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج . ومن البديهي ان حساب معدل الربح – الذي ينجم عنه حساب معدل النمو – يكون مغلوطاً اذا لم ندخل في الاستهلاك قيمة كلفة المحافظة على حالة الموارد الطبيعية بالصورة التي عرفنا بها هذه الكلفة . والسبيل الوحيد الذي يجب اتخاذه ، في كثير من الحالات ، هو ،

دون شك ، التخلي ، بكل بساطة ، عن هذا الانتاج أو ذاك (التخلي ، مثلاً ، عن نقل كميات ضخمة من المحروقات بحراً اذا تبين ان غرق ناقلة نفط واحدة يسبب كارثة بيئية !) .وبذلك انخفضت ، بمقدار مماثل ، قيمة النتاج الخام الذي يفترض فيه ان يقيس الازدهار القومي .

٢ — الندرة الناجمة عن التضخم .

الندرة ، في معظم الحالات ، وهم كما رأينا مع الارتفاع الهائل لاسعار المواد الاولية وموارد الطاقة الذي لمسناه في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ : وليس سبب الغلاء ، بداهة ، تغيراً مفاجئاً طرأ على حالة الموارد الطبيعية ، بل ان منشأه هو التضخم الذي يخلق « طلباً » فائضاً ، اي مستقلاً عن امكانيات العرض :

ان وضع المواد النادرة المنتمية إلى هـذه الفئة الثانية ، في السوق قابل لردة مذهلة — ان ركوداً اقتصادياً يحدث بعد فترة من الازدهار في التضخم يمكن ان يحدث انهياراً في اسعار المواد الاولية ، وعند ذلك نرى المعلقين انفسهم الذين كانوا يخلطون بين ارتفاع اسعار النحاس والقصدير والاستنتاجات العلمية المزعومة لنادي روما حول نضوب الموارد الطبيعية ، سوف نراهم يتحدثون ، مجدداً ، عن « ازمة الانتاج الزائد الملازمة للنظام الرأسمالي » أو عن اية بلاهة أخرى من النوع نفسه :

٣ — الندرة الناجمة عن سياسة « احتكارية » .

هناك « الندرة » المفرزة كندرة النفط في الظروف الحالية (٢٦) . هل النفط مادة نادرة ؟ كلا اذا التزمنا واقع انه يمكن ، بوجود الآبار ،

المتوفرة ، انتاج مانحتاج اليه منه بسعر منخفض جداً . وربما كان مادة نادرة اذا ادخلنا في الحسبان الواقعة التالية : ان الاحتياطيات المعروفة تمثل اقل من ثلاثين سنة من الاستهلاك بالمعدل الحالي . وهذه الحجة الاخيرة هي التي استندت اليها الدول المنتجة لرفع الضرائب والعائدات بحيث يتوافق سعر السوق ، فيما نرى ، مع سعر « تحويل الفحم إلى الحالة الغازية أو السائلة (وهو مصدر طاقة « هامشي » . (والعائدات الضريبية المقابلة تؤلف ريع مالك ما تحت الارض على اعتبار انها تمثل الفرق بين كلفة انتــاج برميل من النفط بما فيها ربح الشركات المستثمرة التي تلعب ، هنا ، دور « المزارع في المخطط الريكاردي) ، من جهة ، وكلفة الانتاج الاعلى من جهة ثانية . الا ان تبرير الريع ومقداره يتوقف ، بتعابير اقتصادية ، على الحالة الواقعية للاحتياطيات القابلة للاستثمار ، وهي حالة لا نعرفها .

ان رفع سعر مورد رخيص ما (واكنه قابل لان يصبح نادراً اذا لم تكتشف مناجم جديدة) إلى مستوى « الكلفة الهامشية » للبديل يطلق سلسلة من الظواهر — خفض الطلب المنشط سابقا من جانب السعر المنخفض للمورد المذكور ، التسريع في التقدم التكنولوجي الذي يخفض كلفة الموارد المنافسة الخ .. — من شأنها حذف الندرة :

النظرية الاقتصادية مستقلة عن الوضع الحقوقي .

لنلاحظ ان نظرية الريع تقدم ، أيضاً ، هذه المزية ، مزية انها توضح التعارض المحتوم للمصالح بين الرأسمالي — صاحب المشروع (الشركة المستثمرة هنا) الذي تقوم مصلحته على ان يبيع أكبر كميات ممكنة ليزيد ارباحه (التي تمثل ، هنا ، نسبة مئوية ما من سعر المبيع) ، من جهة ، وصاحب المنجم المشغول برفع الريع إلى الحد الاعلى ،

وهو ما يقتضي ضرورة الحد من حجم الاستهلاك برفع للسعر من جهة اخرى .

ولكن ، اليس للرأسمالي – صاحب المشروع مصلحة هو الاخر ، في اطالة مدة المناجم التي يستخلص منها ارباحه ؟ اذا استندنا إلى ما قلناه (راجع الفصل الخامس) حول طبيعة رأس المال – سلفة دائمة تبقى مكتسبة لمالكها طالما لم تسحب من السيرورة الانتاجية (أو تفقد اثر عمليات سيئة) – فإن الرأسمالي مستقل ، نسبياً ، عن المهنة التي يستثمر فيها ، رأس ماله .. فعندما لا يعود هناك نفط أو عندما لا يعود هذا الاخير صالحاً لشيء ، فإن الشركة المستثمرة ستوظف رأس مالها – المزيد ، في هذه الاثناء ، بارباح غير موزعة – في صناعات اخرى : الطاقة النووية (اذا رأت من الاسهل عليها البقاء في قطاع الطاقة الذي تعرفه من قبل) ، أو تصنع علكة أو تمارس اية فعالية اخرى يتبين ، آنذاك ، انها مربحة . فنضوب المناجم لن يكون ، في حد ذاته ، حدثاً خطيراً بالنسبة للشركة المستثمرة الا ضمن فرضية ادارة سيئة لسياسة التكييف من جانبها ، وهو ما تكون نتيجته جعلها تخسر قسماً من رأس مالها (كما رأينا في الفصل الثامن بصدد ادوات اصبحت بالية) . فالامر يدور ، بالنسبة اليها ، حول مناسبة : اختيار البرهة المناسبة لتغيير توظيف رأس مالها . أما بالنسبة لمالك الارض ، فان المسألة تطرح ضمن حدود مختلفة تماماً : فنضوب الابار – أو حلول محروقات ارخص محل النفط – يعني ضياع ريعه : وهكذا يبدو ، فعلياً ، ان من مصلحة الشركة المستثمرة انتاج أكثر ما يمكن طالما ان النفط مطلوب لتحصل على المقدار الاقصى من الربح . ومن مصلحة الدولة – المالكة

ان لا تقدم الريع هدية للمستهلكين — أو للشركات طالما ان النفط ارخص كل مصادر الطاقة واسهلها استعمالاً . ومصلحتها تملي عليها ، أيضاً ، ان لا ترفع ، أكثر مما ينبغي ، الريع الذي تحصل عليه على صورة ضرائب من أجل ان لا تعجل بقدوم النووي أو اي مصدر طاقة منافس ، علماً بأن هذا التهديد الاخير مخفف بكون المشتقات النفطية لا تستعمل محروقات فقط ، بل تستعمل ، أيضاً ، كمواد اولية في الصناعات الكيميائية والنسيجية الخ :....

انه لمن قبيل الوهم الذي تبدده النظرية الكلاسيكية ان يعتقد ان التعارض بين سيد الارض وسيد رأس المال سيزول مع تغيير في نظام ملكية رأس المال . لنفترض ان الدولة مالكة الآبار تصبح أيضاً — وهو ما يحدث — مالكة لرأس مال الشركات المستثمرة (مع احتفاظ هذه الاخيرة بدورها كمتعهد احتمالاً) . ان النظرية الاقتصادية لا تصبح مغلوطة لهذا السبب لان مفاهيمها مستقلة استقلالاً واسعاً — مستقلة استقلالاً مطلقاً في الحد الاقصى — عن الوضع الحقوقي للمجتمع . فعلى الدولة ، وقد اصبحت سيدة لاداة الانتاج وليس للآبار فقط ، ان تقوم بالتحكيم بين مصالحها المتناقضة بالضرورة كصاحب ريع ورأسمالي : والاقتصاد السياسي هو وحده ، حتى اليوم ، الذي طرح المسألة بوضوح . ولكن علماء الاقتصاد — هجروا ، منذ مائة وخمسين عاماً ، الدرب التي شقها ريكاردو : والظروف الجديدة ستجبرهم ، دون شك ، على استئناف المحاكمة حيث تركها . فقد صاغ الكلاسيكي الانكليزي الكبير مستنداً إلى امثلة مرقمة ولكنها ، باعتراف منه ، تبسيطية إلى الحد الاقصى ، مبادىء نظرية كاملة للتطور المتباين لكل من الريع والربح : والريع ، بموجب هذه النظرية ،

مكرس لامتصاص نصيب متزايد من النتاج الصافي على حساب ، الرأسماليين ، وهو اتجاه يصد إلى درجة كافية من جانب التقدم التكنولوجي الذي من شأنه ان يخفض من مزية افضل الاراضي ، بالقياس مع الاراضي الرديئة الخ .. ومن مزية النفط بالقياس مع النووي الخ ...

وضع العلم الاقتصادي على قدميه لتغيير العالم .

ان هناك سبباً آخر رافعت ، هنا ، من أجله ، لصالح تأمل جديد في النظرية الريكاردية للقيمة — وهي نظرية حرفها ماركس تحريفاً كاملاً وحاولت توضيحها — هو ان العالم الذي نعيش ، فيه ، اليوم يشبه شبهاً غريباً النموذج الذي كان قد اقترحه ، في نهاية القرن التاسع عشر ، علماء الاقتصاد المعارضون لريكاردو (والراس في فرنسا ، منغر ، بوم — بافرك الخ... في النمسا ، جيفونز في انكلترا ، ايرفنغ ، فيشر في الولايات المتحدة الخ ...) . ان احد الشروط لتغييره في العمق هو اعادة وضع المسلمات التي يستند اليها التنظيم (أو التنظيم المزعوم) الاقتصادي للمجتمع موضع المسألة . فربما سنلاحظ ، اذ ذاك ، ان الطريقة التي يجب اتباعها ليست انضـــاح مشروع مجتمع جديد ، كما يقال ، بل هي ايجاد المبادىء التي ينجم عنها مجتمعنا : معرفة ما نحن عليه للتحضير لما سوف نكونه .

لقد قلب الاقتصاد السياسي الحديث العمل السوي لاقتصاد قائم على التبادل رأساً على عقب بطرحه مسلمة كون « الطلب يجب ان يعد الواقعة الرئيسية ، وان يعد العرض واقعة ثانوية » (راجع الفصل الاول) . ومن أجل ان يستطيع هذا الاقتصاد التقدم ضمن التوازن ،

ينبغي ، على العكس من ذلك . كما رأينا قبل قليل ، ان يعد الطلب محصلة للعرض وليس قوة مستقلة : وليس من الصعب ان نلاحظ كيف تستطيع فكرة طلب « مستقل » ان تدخل في المحاكمة خلسة : ان المخطط الذي يقول ان الطلب يقتضي عرضاً مسبقاً يبدو انه يحكم بالموت جوعاً على كل غير القادرين على الانتاج لسبب أو لآخر .
اليس من المناسب ، اذ ذاك ، لتجنب هذه النتيجة المحزنة ان نعد الطلب قوة ينبغي دعمها من أجل ذاتها ، بل استثارتها من العدم ؟ ان منشأ هذه الفكرة ، نهائياً ، هو الخلط بين « اقتصاد للصغائر » يصف الظواهر من وجهة نظر الفرد واقتصاد الكبائر الذي يصفها بصورة اجمالية : فمن المستحيل ، على الصعيد الماكرو اقتصادي ، تصور كون الطلب الملبى متفوقاً على العرض . أما على صعيد الافراد ، فيمكن ان يكون هنـــاك طلب دون عرض نتيجة لتحويلات (ضرورية) للمداخيل أو لاعادة توزيع قسم من الانتاج : والمصيبة هي ان « سياسات الطلب » يجري تصورها على صعيد اقتصاد الكبائر (ماكرو) . وهي تقوم على خلق صنعي لمداخيل بالتظاهر باعطاء بعضهم ما لا يسحب (صراحة) من آخرين . ومن هنا تنشأ حالة تضخم دائمة يستحيل ، بالتعريف ، التحكم بها على اعتبار ان الاساس المتين الوحيد الذي تملكه ادارة اقتصاد ما هي المساواة — التي يقطعها التضخم — بين القيمة الكلية للمواد والخدمات المعروضة والقيمة الكلية للمداخيل التي يولدها هذا العرض (راجع الفصل الرابع عشر) . ذلك هو ، تخطيطياً ، ما يتعلق بادارة السياسة الاقتصادية على اعلى نطاق ، وذلك دون ان ننسى ان السياسة لا تقوم على تطبيق المخططات دون تمييز ، بل على التكيف مع الحياة : فيجب ، اذن ، على الحكومة والمصرف المركزي ، في

الممارسة ، التصرف في اتجاه العرض (بتسهيل فتح الاعتماد) احياناً ، وفي اتجاه الطلب (بتخفيضات ضريبية) احياناً اخرى .

أما على النطاق الميكرو اقتصادي ، فان الاولوية المعطاة للطلب تؤدي إلى استثارة مفرطة دائمة للحاجات تكون أكثر نتائجها تأكيداً خيانة المستهلك . وهذا ما حاولت ان ابينه في هذا الكتاب ، لا سيما في حكاية الرجل الذي يهيىء الوجبة والرجل الذي يأكلها (الفصل الثاني عشر) . فمن أجل ان يحصل هذا الاخير على افضل خدمة ممكنة ، يجب ان يكون هناك ، بداهة ، نظام اقتصادي يجري تصوره ، كاملاً ، على فكرة ان الزبون يجب ان « يحصل على ما يقابل ماله » ، وبعبارة اخرى على مبدأ التساوي في التبادل. فما من ادنى شك في ان الطاهي ، ولو كان شريفاً ، سيراوده الاغراء بأن يبيع باغلى ما يمكن وجبة تكلفه اقل ما يمكن . واضمن وسيلة تسمح له بهذه المزية هي اقامة نظام اقتصادي يجري الالحاح ، فيه ، على الطلب . وعند ذلك ، ستعبأ كل براعة الطاهي وموهبته من أجل ان يثير ، لدى الزبون ، حاجات متزايدة « التعقيد » بشكل ظاهر ، ولكن صفتها المشتركة هي ان تلبيتها تكلف (نسبياً) الطاهي القليل من أجل تلبيتها والزبون الكثير من أجل اشباعها . فتخلق ، صنعياً ، لدى هذا الاخير الرغبة في استهلاك البان ملونة مثلاً . واللون — والمذاق الذي يرتبط به — يتبدى ، بالنسبة اليه ، كاضافة بالقياس مع اللبن الطبيعي . وهذا يبرر ، في نظره ، زيادة في السعر . والواقع ، ان كلفة انتاج الالبان الملونة اقل من كلفة الالبان الطبيعية لانها تصنع ، جزئياً ، بمواد تركيبية ارخص سعراً من اللبن :

ان لهذا المثال الساذج (أو الفرضي) مزية وحيدة هي انه يبين ان التصور السيكولوجي للقيمة الذي هو في اساس « العلم » الاقتصادي الحديث ليس له اي طابع علمي لانه لا يتقدم بتفسير الظواهر الاقتصادية أنملة . انه يقتصر على تبين كون الزبون قد رضي ، من أجل تلبية حاجة ، ان يدفع السعر الفلاني لشراء السلعة (س) . ومن هنا ، يطرح ، كمسلمة ، كون سلعة ما تابعة للرغبة في اقتنائها . والتحليل الوحيد الذي يلقي الضوء هو ذاك الذي تقترحه النظرية الموضوعية للقيمة التي تقول ان قيمة تبادل السلع ، في سوق تنافسية ، تتناسب مع زمن العمل (مع اخذ ظاهرة تراكم رأس المال في الحسبان) :

ان تأمل الكلفة ضروري — وكاف — فعلاً للاجابة عن السؤالين الاساسيين اللذين يطرحان على عالم الاقتصاد :

١ — ما هي الموارد الواقعية اللازمة لانتاج هذه المادة أو تلك الخدمة المطلوبة . ؟

٢ — ماهو المخطط الذي يجب توزيع المداخيل التي يولدها الانتاج انطلاقاً منه ؟ .

المحافظة على اقتصاد السوق من فوق رؤوس التجار .

سوف يقال لي ، بصدد النفقة الاولى ، ان انواع الاقتصاد الرأسمالي التي نعيش فيها تهزأ ، حقاً ، بالنظريات حول أصل القيمة وانها تدار بموجب كلفة الانتاج والا آلت المشروعات إلى الافلاس ... ان ذلك لا ينكر . ولكنه لا يمنع كون مجتمعنا ، بصورة عامة ، مبنياً على نموذج مطابق لمذهب القيمة — المنفعة الموروث من القرن التاسع

عشر والذي يتقدم ، فيه ، إعتبار الحاجة على اعتبار كلفة الانتاج كما كان يفهمها الكلاسيكيون ، اي الكلفة الاجتماعية للانتاج . ولهذا الامر نتائج عملية هائلة . فالمكان الثاني المعطى لكلفة الانتاج يتجلى بصورتين مختلفتين ومتعارضتين. فتارة ينظم مبيع المنتجات بما يفوق كلفتها . وتباع احياناً اخرى ، بصورة منتظمة ، بما هو ادنى من الكلفة. والنتائج بالنسبة للجماعة ، في الحالتين ، سلبية على المدى الطويل دائماً تقريباً .

الحالة الاولى : يدور الامر حول تمجيد اقتصاد الاحتكار بكل صوره . فتشجع المشروعات على اقتسام السوق بذريعة عقلنة انتاجها ، وهو ما يسمح لها بضمان استمرار ارباح زائدة (ريع احتكاري) . وهكذا تحتجز موارد ضخمة لمصلحة بضعة مشروعات ويفقد النظام الاقتصادي حركيته .

الحالة الثانية : يدور الامر حول غزو سوق امكانية أو سوق حاجات كامنة مهما كلف الامر . وابرز الامثلة على ذلك توفره المساعدات التي تقدمها كل دولة لشركات الطيران (٢٧) للسماح لها ببيع خدمتها بما هو دون الكلفة . وازدراء الكلفة يتخذ ، في النقل الجوي ، مظهراً مزدوجاً . فهناك ، اولاً ، الواقعة التي ذكرناها منذ قليل ، وهي كون السلطات العامة تغطي عجز الاستثمار بمساعدات. هذا فيما يتعلق بنسيان الكلفة مفهومة بالمعنى الشائع للكلمة . الا انه ربما كان هناك ما هو اخطر : فتوضع في الخدمة طائرات متزايدة السرعة يخشى ان توقع الاضطراب في التوازن الايكولوجي للجو . ولتلافي هذه العواقب ، ينبغي العدول عن السفر على طائرات تفوق سرعتها

سرعة الصوت – وهو اختيار ربما كان في سخافة العظات ضد الخطوط الحديدية في القرن التاسع عشر – أو العمل على بناء طائرات أكثر كمالاً ، وبالتالي اغلى : وحلول الطيران الذي يفوق سرعة الصوت سيتأخر وترتفع كلفته في وقت واحد ، ولكن الجماعة تكون قد وافقت عليه ضمن معرفة تامة بالموضوع وبعد اجراء موازنة كاملة للعملية (بما في ذلك ضمن حدود المحافظة على قدرات الطبيعة غير القابلة للتهديم) :

لقد لعب المجتمع ، بصورة ما ، دور الغني ، في حين اننا لو اردنا ان نجعل استهلاكنا يتناسب مع قدراتنا على انتاج الاشياء دون المساس بالبيئة المحيطة فسوف نكون مجبرين ، دون شك ، على تخفيضه تخفيضا محسوسا في انتظار أن تسمح ضروب التقدم التقني وتنظيم العمل باستعمال افضل للموارد المتوفرة . والانتاج الكثيف الذي سمح بنشر شيء من اليسر المادي ضمن قسم كبير من السكان غالبا ما قام على ابدال صورة معينة للفقر بصورة اخرى : ففي المجتمعات قبل الصناعية ، كانت اقلية صغيرة تتمتع برخاء حقيقي (نوعية ممتازة للاشياء ، خدمات من جميع الانواع مؤمنة بواسطة خدم مهذبين فوق كل شيء الخ ...) . ولكن هذا الترف الغريب كان « مدفوع الثمن » بحالة الفقر التي كانت تعيش ، ضمنها ، الغالبية الكبرى من السكان . وكثير من الناس يتمتعون ، في ايامنا ، ببعض الرفاهية ، لكن الرخاء (النسبي) المنتشر على هذا النحو ضمن قسم كبير من المجتمع يتم الحصول عليه عن طريق خديعة عمومية . فتؤمن لكل فرد سيارة ، ولكن ذلك يتم عن طريق صنع محركات انفجارية ملوثة للجو . واذا كانت تعرض ، في السوق ، منتجات مؤذية بصورة أو بأخرى ،

فذلك ، في الواقع ، لاننا لسنا على درجة من الغنى كافية من أجل ان تصنع ، بكمية كافية ، منتجات اخرى احسن تلبية لحاجاتنا دون ان تكون مؤذية . . .

ولكن الذي لا شك فيه ابداً هو ان الامور ستتغير سريعا . فالظروف في طريقها إلى ان تفرض ، من جديد ، اولوية الكلفة على الحاجة قبل ان يكتشف علماء الاقتصاد ، مجدداً ، نظرية القيمة — العمل . ففي داخل المشروعات ، تتقدم تقنيات الانتاج على تقنيات البيع بسبب ضرورة توفير الطاقة وخفض تكاليف الانتاج التي رفعها الصراع ضد التلوث .

وفي الوقت نفسه ، تكتشف البشرية انها لن تكون « غنية » طالما ما زالت عاجزة عن انتاج ما يكفي من الغذاء لكل الناس الا باللجوء إلى طرائق زراعية يمكن ان نتساءل عما اذا لم تكن ستنهك التربة في أجل متفاوت الطول . وهنا أيضا ، سوف يتوقف الحل ، في قسم كبير منه ، على قابلية تكييف التنظيم الاقتصادي مع حاجات السكان الطويلة الاجل . وان سعيا اقل سعاراً وراء المردودات الفورية سيخلق ، دون شك ، الشروط الصالحة لنمو زراعة أكثر انتاجية دون إضرار يؤيه له بالبيئة الطبيعية . وسوف يحدث تطور آخر ، انطلق فعلاً (٢٨) ، في عادات الاستهلاك التي ستعاني تعديلات عميقة : الاقلال من التبذير ومن التعقيد غير المجدي في اختيار المنتجات والخدمات ، اعطاء التفضيل لاشياءمن نوعية افضل واستمرار أكبر ، للنقل الجماعي على النقل الفردي الخ . . .

الا ان ضرورة توجيه الطلب والوسائل التي من شأنها تلبيته مهددة

بأن تعاكس ، بل وبأن تحتجز من جانب الأنظام الاقتصادي كما يدار حاليا . ان هذا النظام يبدو كما لو كان محبوسا في المدى القصير : وذاك هو احد الاسباب الرئيسية في العرقلة : فمن أجل حل المسائل التي تطرح على المجتمع الحديث ، تحتاج المشروعات إلى توسيع افقها الاقتصادي ، وليس ذلك في المكان (وهو ما حققه نظام التبادل الحر ، حتى الآن ، بدرجة كافية من الجودة) فقط ، بل وفي الزمان ايضا . الا ان من شأن مجتمع الاستهلاك ، بالتضخم الذي يولده حتما ، ان يقصر الفتره الزمنية التي تكون ، فيها ، الحسابات والتوقعات ممكنة على عدد صغير من السنوات ، بل ومن الشهور .

وعلى كل حال ، فان التطور الضروري نحو مجتمع اقل اتصافا بالفردية وأكثر تطابقا مع حاجات الجنس البشري (٢٩) سيحدث بسبب الضغط السياسي الهائل في هذا الاتجاه . والسؤال هو معرفة ما اذا كان سيجري تحت الضغط المتفاوت الثقل للتخطيط أم من خلال اقتصاد التبادل . واعتقد اني بينت ، في هذا الكتاب ، تفوق الحل الثاني لانه هو الذي يضمن ، اذا عمل ضمن شروط جيدة ، أكبر موضوعية في العلاقات الاقتصادية . ولكن مزاياه تتجاوز ، دون شك ، ميدان انتاج الثروات وتوزيعها : فمن المحتمل ان تكون الحجة القائلة انه واحد من شروط المحافظة على نظام سياسي ليبرالي صحيحة : لماذا ؟ لان اقتصاد التبادل يعطي اساسا تعاقديا للعلاقات الاقتصادية بين البشر ، وهو ما يرد علاقات التبعية بينهم إلى الحد الادنى . فضمان التساوي في التبادل يزيد بقدر ما يكون المتبادلون مستقلين عن بعضهم بعضا . وعقلانية النظام الاقتصادي تقوم على هذا التساوي في التبادل . فدون هذه المساواة الاساسية ، لا يعود هناك نظام

بالمعنى الحقيقي للكلمة . ولا يعود النظام مؤمنا بآليات ضبط داخلي بارعة وناجعة جداً (في الاوقات الطبيعية) تذكر بالسبرنتيك (الفصلان الثالث والتاسع) ولا يعود النمو مولداً من جانب النظام نفسه بفضل دينامية تراكم رأس المال . ومن يتولى هذه الوظيفة المزدوجة يملك سلطة متفاوتة الاستبدادية وتعسفية في كل الاحوال — على اعتبار ان الضمان الصنعي لوظيفة النظام اصعب أيضا (كما رأينا مع صعوبة إعادة توازن ميزان المدفوعات في دول عديدة) من وظيفة النمو . واقرب الاحتمالات هو اننا سنعيد ، بقطع متناثرة من كل نوع ، خلق مجتمع يدار بما كان يسميه ماركس ، بنبؤة مقلوبة ، نمط الانتاج « الاسيوي » المتصف بتركيز كل ادوات الانتاج بين ايدي السلطة العامة .

الا انه ينبغي ، بين أشياء اخرى (الفصلان الثالث عشر والرابع عشر) ، من أجل ان تستطيع الفعالية الاقتصادية ان تعيد انتشارها في المكان (لمصلحة افقر البلدان) وفي الزمان (لمصلحة الاستثمارات الطويلة الاجل) ، ان يعاد ما يبدو ، اليوم ، خارج متناولنا كليا : نظام عام للمدفوعات قائم على التصور الموضوعي لقيمة النقد . والاذهان المأسورة من جانب المذاهب الليبرالية المحدثة والنفعية الموروثة من نهاية القرن التاسع عشر ليست مهيئة ، اطلاقا ، لهذه الثورة . وهنا تبدأ في الظهور الضرورة المطلقة لاعادة ادخال الاسس الحقيقية للعلم الاقتصادي في التعليم باستعادة تحليل القيمة ونظريتها الموضوعية ، اي النظرية الريكاردية في القيمة — العمل التي كان هدف هذا الكتاب اظهار منطقها المنزه عن كل عيب .

والمدهش ، من وجهة النظر التي تنيناها هنا ، هو التوافق بين طموحات المجتمع البشري وحاجاته كما تتجلى منذ عدة سنوات ، من جهة ، و « النموذج » الذي يقترحه الاقتصاد السياسي الريكاردي من جهة اخرى . ان هذا « النموذج » يفترض تقشفا نسبياً ، على الأقل ، في الاستهلاك من أجل ان يستطيع الانتاج ترك أكبر « نتاج صاف » ممكن مكرس للاستعمال في التحضير للمستقبل (راجع الفصل الرابع عشر ، الحوار بين ريكاردو ومالتوس) . ولذلك ، فان تجديد العلم الاقتصادي المعاصر بالعودة إلى النبع الكلاسيكي ليس ، كما يمكن ان يظن ، مرتبطا اطلاقا بمساجلة بين التخطيط والتبادل الحر : انه يفرض نفسه على كل حال : واذا كان النموذج الريكاردي مبنيا على فرضية سوق تنافسية ، فهذه الفرضية لا ترد ، كما يظن عموما ، إلى سوق كاملة ينكر وجودها حتى نظريا (راجع الفصل الرابع عشر والمعالجة السابعة : نقد التوازن العام) ، بل إلى كمية من العمل المكرس للانتاج وإلى مدة تراكم رأس المال .

وما من شك في ان الاقتصاد السياسي يمنح ثقته لآليات السوق : وهو على حق ، وارجو ان لا يشق الامر على الديماغوجيين والعقول السطحية ، اذ يفعل ذلك ولكن السوق ليس ، بالنسبة اليه ، المرجع الاخير . فاذا كانت قيمة تبادل السلع تحدد ، في نهاية المطاف ، بالكمية المتفاوتة من العمل الضروري لانتاجها وبمدة تراكم رأس المال فيمكن ان نتصور اننا نمر ، نوعا ما ، من فوق رؤوس التجار لندرك ، مباشرة ، قيمة تبادل المنتجات فيما بينها بمقارنتنا بين شروط انتاج كل منها المحددة موضوعيا على هذا النحو : وهذه المهمة ليست

خارج متناولنا تماما مع ادوات الحساب الحديثة التي تتوفر لنا ، (الحواسيب) على الرغم من انها تفترض معرفة المعدل المتوسط للربح الذي ربما تجاوز حسابه المباشر ، ودون الرجوع إلى الدلالات التي توفرها السوق ، قدراتنا الحالية بسبب العدد الكبير من العوامل التي يجب تعيين هويتها اولاً ، ثم ادخالها ، في الحسبان .

ان قانون التساوي في التبادل يفترض ، كما يمكن ان تقرأ في المعالجة الثالثة (الملحق الاول بالفصل السادس) ، ان ينظر إلى فعل التبادل موضوعيا خارج وجهة النظر الخاصة بكل متبادل . وينجم عن ذلك ان التبادل يحدث داخل « جدول المبادلات الصناعية » الذي ينشئه المخطط حدوثه في سوق حرة . ويجب ان لانتعجل ونستخلص من ذلك ان السوق غير ذات جدوى ، مبدئيا على الاقل . فلا تقتصر مهمتها على رد اسعار المبيع ، باستمرار ، إلى ما يقرب من كلفة الأنتاج عن طريق عمل المنافسة . انها تؤدي وظيفة اخرى لا بديل لها ، في مجتمع متطور على الأقل : وهذه الوظيفة هي احكام حجم الانتاج — وكلفة الانتاج ستتحول حسب الكمية المنتجة — على حجم الطلب المتغير باستمرار . الا ان ذلك لا يمنع كون السوق تشغل ، بالنسبة للنظرية الكلاسيكية ، مرتبة تابعة بالقياس مع « القانون » ، الاقتصادي . وهذه الجملة تعني ، اذا ترجمناها إلى لغة السوسيولوجيا السياسية ، ان التجار لا يفرضون قانونهم في مجتمع يحكمه الاقتصاد السياسي الليبرالي حقا : فنحن بعيدون جداً عن النفعية المبتذلة لمجتمع الاستهلاك الآخذ في وضع « مدارس الأعمال » في قمة التسلسل الجامعي والذي يعد « التسويق » أولى الفعاليات البشرية ..

من العلم الاقتصادي إلى الاقتصاد السياسي .

ان الثورة الضرورية في الفكر الاقتصادي مهددة ، في طور اول على الأقل ، بمصادفة عقبة ربما وافقني القارىء على الاشارة اليها لان مقاربتها « موضوعيا » اصعب من مقاربة كل العقبات الاخرى وذلك لاسباب اخلاقية وسياسية واجتماعية ودينية واضحة. ان الصعوبات الكبرى التي سيعرفها العالم ، دون شك ، بسبب اختلال توازن النظام الاقتصادي والنقدي لن تتأخر عن اعادة وضع الاعادة الضرورية لتوزيع المداخيل في المقام الاول (على كل حال) . ولكن الطرائق التي تبدو منطوية على أكبر الاحتمالات في ان تسود ستكون لها نتيجة هي هزيمة اخيرة وخطورة خطورة خاصة الاقتصاد الموضوعي حيال الاعتبار الاولي والوحيد عما قريب ! « الحاجة » .

ينجم عن كون نظرية القيمة — العمل المفسرة تفسيراً صحيحا هي الوحيدة التي تفسر نشوء الربح ومكانته في النظام العام للتبادل ، ينجم عن ذلك كونها ، أيضا ، قادرة على ان تتبين بصورة « علمية » تعارض المصلحة المحتوم بين الاجير والرأسمالي (كما اوضحت ، وقد رأينا ذلك ، تعارض المصلحة بين هذا الاخير و« طفيلية » صاحب الريع) :

بما ان الربح أو « النتاج الصافي » قد عرف بوصفه الفائض الذي يبقى بعد ان يعاد تكوين المنتجات من كل الانواع (اغذية ، ملابس آلات الخ ..) المستهلكة من جانب سيرورة الانتاج ، فانه يلي ذلك ان هذا النتاج سيزيد حجمه بقدر ما يضغط النصيب المستهلك والمعاد انتاجه . ان هذا التعريف ، ولنلاحظ ذلك بصورة عابرة ، يقضي

على تلك « المسلمة » الاخرى للاقتصاد السياسي المعاصر التي تقول ان الاستهلاك هو محرك النمو . والواقع ان هذا النمو الممول بالنتاج الصافي يكون اقوى بكثير اذا خفض الاستهلاك ، مع بقاء كل الامور الاخرى على حالها ، وخاصة كمية العمل المكرسة للفعالية الاقتصادية .

وكما سبق ان تبينا بالنسبة لصاحب الريع الرأسمالي ، فان تعارض المصلحة بين هذا الاخير والاجير يبقى بعد تغيير في نظام الملكية . واذا افترضنا ان الاجراء اصبحوا مالكين لادوات انتاجهم ، فسوف ينبغي عليهم التحكيم بين مصالحهم المتناقضة كاجراء يسعون إلى زيادة النصيب المستهلك من النتاج إلى اقصى ما يمكن ، وكرأسماليين يسعون إلى الحصول على اضخم انتاج ممكن بأدنى حد من رأس المال : ورأس المال ، كما رأينا في الفصل الرابع ، مؤلف من جملة المنتجات ، « الضرورية للانتاج والتي تعطي العمل نتيجة » . وهذا يعني انه يشمل كلية المنتجات التي يسهم استهلاكها في تشكيل النتاج الصافي أو الربح . ان رأس المال الذي يضعه المشروع (آ) موضع العمل كي « يدور » يتخذ صورة مواد اولية والات واموال توزع اجوراً الخ .. ولكن المواد الاولية والآلات مشتراة من المشروعات ب ، ج ، د الخ .. التي تدفع ، هي أيضاً ، اجوراً لمستخدميها : وهكذا نرى ، بصورة متدرجة ، ان مصطلح الاجر النوعي ، منظوراً اليه من وجهة نظر جملة المشروعات ، يغطي مدلول رأس المال كذلك : وهنا تتجلى موضوعية الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بأكبر بريق : انه يسعى إلى تحديد نسبة النتاج الصافي (أو المتوفر) بالقياس مع النتاج

الخام (أو الكلي) . وهذا التوزيع ليس بالنسبة اليه ، من صنع الصدفة . انه يخضع لـ « قوانين » ، ولكن هذه القوانين تنصب على التوزيع بين منتجات :. وهي لا تستهدف ، مباشرة ، الناس الذين يتلقون على صورة مداخيل متنوعة (اجور ، ربح ، ريع الخ :.) ، هذه المنتجات . وبعبارة اخرى ليس هناك « قانون » يعين للعامل الاجر ولا شيء الا الاجر ، وللرأسمالي الربح كل الربح .

ان تعبير الاجر خداع لانه ، لايتفق اذا صح القول ، قط ، كما اشار إلى ذلك ريكاردو من قبل — في فجر القرن التاسع عشر — ان لا يتلقى العمل ، تحت هذا الاسم ، قسماً من النتاج الصافي (راجع الفصل العاشر) . وتلك نقطة عبور ذات اهمية خاصة بين العلم الاقتصادي الموضوعي والاقتصاد السياسي . «دور الاول هو ان يبين كيف تبادل منتجات العمل المتراكمة من قبل (رأس المال) ، بعد ان تدمر ويعاد انتاجها خلال سيرورة الانتاج ، بمنتجات جديدة للعمل الجديد (٣٠) تشكل « النتاج الصافي » كما شرح في الفصل السادس وفي معالجته . والتبادل المبحوث ينصب على منتجات العمل في مختلف مراحل تشكلها وليس على العمل (أو « قوة العمل ») ابداً . ومن هذه الموضوعية المطلقة يستمد العلم الاقتصادي قوته وحدوده معاً . ويجب ان يدع مكانه للاقتصاد السياسي منذ ان يدور الامر حول تعريف الصيغ التي ينسب ، بموجبها ، النتاج الصافي ، بصفة دخل عادي أو اضافي ، إلى العامل والرأسمالي وصاحب الريع ، وكذلك (بنصيب متزايد كل يوم) إلى الدولة :

الا انه لايلي كون الاجر معرفاً بصورة مستقلة عن القوام الحقوقي

للاجير ، ومن كون الربح معرفاً بصورة مستقلة عن صفة الرأسمالي ، لايلي ذلك ان اعادة توزيع النتاج يمكن ان يسلم إلى الدولة دون اضرار بالمجتمع .

وكما بينت (٣١) عدة تجارب من نموذج « الجبهة الشعبية » ، مع الأسف ، ان هناك طريقة لا تخطيء في قيادة المجتمع إلى حالة تقهقر هي ان لا يحسب أيضاً ، في برنامج توزيع النتاج ، حساب لعلاقتي التساوي التاليتين اللتين وضعهما العلم الاقتصادي .

١ ـ التعاين بين الاجر ورأس المال المعاد تكوينه بالعمل .

٢ ـ مبادلة رأس المال (النتاج المتراكم للعمل) ، عبر الزمن ، مع الربح (النتاج الجديد للعمل الجديد) .

المساجلة الخطيرة جداً : الدخل الأدنى المضمون للجميع .

ان نوع الاقتصاد السياسي ـ والسياسة الاقتصادية ـ الذي يستوحيه اليسار ، إلى حد متفاوت ، من مذهب الحاجة الذي هو الماركسية ليس الوحيد الذي يجهل معادلات العلم الاقتصادي . فأحدث المذاهب الليبرالية المحدثة الناجمة عن التصور السيكولوجي للقيمة المصنوع في نهاية القرن التاسع عشر توحي إلى سياسيي اوروبا الغربية وامريكا الشمالية ببرامج يؤول تنفيذها ، حتماً ، ببلدانهم إلى التقهقر . وتلك هي ، حالياً ، المشاريع المنضجة في بريطانيا وغيرها والتي ترمي بواسطة اصلاح ضريبي بارع ـ بارع جداً ـ إلى ضمان دخل ادنى لكل دافع ضرائب في انتظار ضمانة لكل مواطن. وتبدو هذه المشاريع ، للوهلة الاولى ، حاملة لحل بارع على الصعيد النظري وناجع ، في

الوقت نفسه ، على الصعيد العملي للنضال ضد الفقر . واذا كان من الصعب جداً ان نكتشف لماذا تهدد هذه المشاريع ، على المدى الطويل ، باستنزاف النظام الاقتصادي ، فذلك لان المبدأ الذي تدير له ظهرها اساسي وغير دقيق في حدوده معاً . انه المبدأ الذي يرتبط الدخل بموجبه ، بالعمل .

ليس في الامكان – كما رأينا – اقامة هذه العلاقة بصورة مضبوطة الا على مستوى النتاج : فالاجر بالتعريف ، يساوي النصيب من رأس المال (النتاج المتراكم للعمل القديم) الذي تهدمه سيرورة الانتاج ويعاد تكوينه بالعمل الجديد . الا انه من المستحيل ، والعمل من حيث هو كذلك مستبعد من دارة التبادل ، ان نسلم بوجود علاقة محددة بين كمية العمل التي يقدمها العامل وكمية المواد والخدمات التي تعود اليه بصفة اجر . تلك هي القضية المركزية للنظرية الريكاردية التي اعتقد اني القيت الضوء عليها للمرة الاولى (راجع الفصل الخامس). وتنجم عنها تلك النتيجة الهامة التي هي انه ، خلافاً لما يؤكده علماء الاقتصاد والصحفيون والساسة الخ ... بالاجماع ، لا يوجد ترابط حقيقي بين الاجر وانتاجية العمل . فاذا هبطت الانتاجية بمعدل ١٠ بالمائة ، مثلاً ، فليس هناك سبب قبلي من أجل ان تقتطع النسبة نفسها من الاجر . وعلى العكس من ذلك ، اذا زادت الانتاجية ، وهو الامر الأكثر شيوعاً ، فان منطق النظام لا يستلزم ان يزيد الاجر بالمقدار نفسه بالضبط (يمكن ، حسب الظروف ، ان تكون الزيادة أكبر أو صغر) . فالاجر ، كما كان يرى ريكاردو (وماركس على اثره) ، مسألة تقدير إلى حد بعيد . وهو يتوقف على الفكرة التي تتكون ،

في كل برهة زمنية وفي كل بلد ، عن « حاجات » هذه الفئة أو تلك من الاجراء .

والواقع ، كما بينت في الفصل الثامن ، هو ان الاجر ، بالمعنى الدقيق للكلمة محصلة لمعدل الربح — وهو المتحولة المركزية للعلم الاقتصادي التي يصعب « بيعها » على الاقتصاد السياسي — ولكن مقداره الذي يحدد ، على هذا النحو ، موضوعياً ، يصحح بامتصاص قسم متفاوت الحجم من النتاج الصافي . وبفضل هذا التدخل ، يبدو الاجر مدلولاً على ما يكفي من الابهام . فبما ان مقداره الفعلي المشار اليه ، بصورة شائعة ، بتعبير « مكافأة العمل » الذي لا محتوى علمي له تابع ، ضمن بعض الحدود ، لحالة الاعراف السائدة ، فلماذا تتوقف روح الزمن عند هذه النقطة ؟ ولماذا ، بشكل خاص ، يعد كون الدخل مرتبطاً بالعمل عقيدة لا تمس ؟ الا يقوم تقدم الاعراف خاصة ، على تحديد « الحاجات الدنيا » لانسان يعيش في مجتمع متقدم في نهاية القرن العشرين ، مع حسبان حساب لكل العناصر المتوفرة ، وعلى ضمان هذا الحد الادنى لكل المواطنين اكان لهم عمل أم لم يكن ؟

وانه لامر ذو دلالة ان يبشر بهذا البرنامج المغري وذي المظهر الثوري ، حالياً ، في البلدان الانغلوسكسونية ، من جانب الليبراليين المتطرفين أمثال ميلتون فريدمان . قد يكون ، نوعاً ما ، في ميدان سياسة المداخيل ، نقطة وصول المذهب الاقتصادي القائم على الحاجة . ولكن صفة المذهب المغلوط هي انه يخطىء هدفه . فأنظمة الدخل المضمون لكل المواطنين هي ، دون شك ، اضمن وسيلة لمضاعفة عدد الفقراء . والتنديد بعدم تماسكها هو ، دون شك ، مجازفة من

جانبي لان فكرة الدخل الادنى المضمون تشق دربها (٣٢) فيما يتعلق بالليبراليين . أما فيما يتعلق بالماركسيين فسوف اتهم ، دون شك ، بالسقوط في صوفية العمل (عمل الاخرين) التي تغذيها «البورجوازية». وفضلاً عن ذلك ، فربما كان ضرورياً ، على وجه الاحتمال ، في الفترة الصعبة التي دخلنا فيها ، ان تتخذ تدابير مساعدة تكون لها ، على الأقل ، مزية التحقيق من انواع بؤس لا تحتمل حتى ولو كان يمكن ، على المدى الطويل ، ان تعد هذه التدابير ضارة .

لننظر ، في البدء ، فيما تقوم عليه ، في مبدئها ، المشاريع العديدة المدروسة حالياً بهدف تأمين دخل ادنى .

ان اقتصاد النظام يتبدى ، في ابسط صوره ، كما يلي . تقدر السلطة السياسية انه يجب ان يتوفر لكل فرد حد ادنى يبلغ ٦٠٠ ف شهرياً – وهو رقم مأخوذ عشوائياً وليست له اية صلة بالواقع الحالي – ليطفو فوق عتبة البؤس . وبالتالي ، فان كل مواطن ، بعمل أو دون عمل ، سوف يحق له تلقي هذا المبلغ .

لنفترض ، اذن ، ان بيير العاطل عن العمل حتى ذلك الحين توصل إلى ايجاد عمل يؤمن له كسباً شهرياً يبلغ ٥٠٠ ف : فاذا طبق النظام بحرفيته ، فان الدولة لن تعود تدفع له سوى الفرق بين « الحد الادنى القانوني » واجره ، ٦٠٠ ف –٥٠٠ ف= ١٠٠ف . وكل شيء يجري كما لو ان الكسب الذي حصل عليه من عمله قد فرضت عليه ضريبة تبلغ ١٠٠ بالمائة . فما الذي سوف يحرضه على تحمل مشقة الخروج من بيته والبحث عن عمل ؟ وليس على المشرع ،

للتخفيف من هذه العاقبة ، سوى خيار واحد هو : التخفيف من ترسيم دخل العمل . ولنسلم بأنه قرر ان لا يفرض عليه كضريبة سوى ٣٠٪ من هذا الدخل . واليكم ما سوف تكون عليه ، في مثالنا، نتيجة مثل هذا التدبير : ان الدولة ستدفع لبيير الذي يكسب ٥٠٠ ف

الفرق بين ٦٠٠ ف و١٥٠ ف (٥٠٠×٣٠ / ١٠٠) اي ٤٥٠ ف

والدخل الكلي هو : ٥٠٠ف+٤٥٠ف=٩٥٠ف وبيير يزيد دخله ، بتحمله مشقة الخروج من بيته ليكسب ٥٠٠ف ، بمقدار ٩٥٠ف —٦٠٠= ٣٥٠ف .

ولنسلم بأن بيير يريد ، أيضاً ، تحسين وضعه : انه يشتغل بمزيد من الجهد ويكسب ٦٠٠ف — ان الدولة ستدفع ، اذ ذاك ، ٦٠٠ف —١٨٠ف(٦٠٠×٣٠ / ١٠٠)= ٤٢٠ف والدخل الكلي هو =٦٠٠ف +٤٢٠ف=١٠٢٠ف وبيير يزيد دخله ، بتحمله مشقة الخروج من بيته لكسب ٦٠٠ف ، بمقدار ١٠٢٠ف—٦٠٠ف=٤٢٠ف الخ ...

والنظام يستطيع ان يخفف ، ولكنه لن يزيل ابداً ، النتيجة ، المزدوجة التالية :

١ — ان ضريبة ما تفرض على قسم من الاجر المرتبط بالعمل (ويجب ان لا ننسى انه اجر منخفض) .

٢ — يحتجز ، كذلك ، قسم من الاجر الاضافي الناجم عن الحصول على عمل افضل (٣٤) .

وبعبارة اخرى ، يلغي النظام تماماً ، في صورته القصوى وتحت حد ادنى معين ، كل تحريض على العمل ويخفف منه بدرجات متفاوتة في صورته المخففة ، في حين ان من شأنه ادخال « تصاعدية » قوية للضريبة على المداخيل في اسفل السلم . ان المشاريع التي شهدت النور اعقد ، بالضرورة ، من المخطط المعروض هنا على اعتبار ان عليها ان تحسب حساباً لعدد كبير من العوامل (منها حجم الاسرة) ، ولكنها تؤدي ، كلها ، إلى هذه النتيجة على الأقل . ومن أجلها اجّل الشيوخ الامريكيون في صيف ١٩٦٩ ، إلى اجل غير مسمى الخطة التي كان البيت الابيض قد فكر ، فيها ، لضمان دخل أدنى . ولو جرى تبني هذه الخطة لكان لها ، في بعض الحالات الخاصة ، نتائج عجيبة . وقد ذكرت حالة اسرة كان يمكن ان تقبض ، في هذه الحاله ، من الدولة معونة تبلغ ٦٠٠٠ دولار : وقد كان يمكن ان يقتطع من هذا الدخل حوالي عشرين دولاراً لو خطرت لاعضاء في هذه الاسرة نزوة ان يكسبوا ، هم انفسهم ، القسم الاكبر من هذا المبلغ (٣٥) .

والخطط المقترحة اقل طموحاً بصورة عامة . ومعظمها — وتلك فكرة اخرى لميلتون فريدمان — جرى تصوره مرتبطاً باعادة صياغة للنظام الضريبي التقليدي . وتلك هي حالة المشروع الذي قدمه عام ١٩٧٢ ، في انكلترا ، وزير المالية انطوني باربر والذي يتمتع ، من جانبه ، بحظوظ جدية في ان يتبناه البرلمان (٣٦) . فسوف يكون لكل دافع ضرائب الحق بقرض ضريبي (حتذ ، حالياً، بثلاثة جنيهات في الاسبوع (٣٧)) ، في حين ان معدل الضريبة سيوحد (على اساس ٣٠ بالمائة في المشروع الحالي) . ونحن امام احد امرين : فاما ان

يتجاوز القرض المبلغ المستحق للخزينة ، والخزينة تدفع ، اذ ذاك . الفرق لدافع الضرائب (من هنا اسم « الضريبة السلبية على الدخل» المعطى للنظام) كدخل اضافي ، واما ان يكون قرض الضريبة ، وهو غير كاف للتعويض عن مقدار المساهمة ، مكرساً لخفض هذه الاخيرة بالمقدار نفسه واليكم مثالين بالارقام (٣٨) :

دافع ضرائب يكسب ٢٠ جنيهاً اسبوعياً

الكسب المعلن ٢٠ =

ناقصاً ضريبة الدخل – ٦

بمعدل ٣٠ بالمئة

زائداً قرض الضريبة + ٤

الدخل الصافي ١٨ جنيهاً

دافع ضرائب يكسب ١٠ جنيهات اسبوعياً

الكسب المعلن ١٠ جنيهات

ناقصاً ضريبة الدخل بمعدل ٣٠٪–٣

زائداً قرض الضريبة + + ٤

الدخل الصافي ١١ جنيهاً

وكان يمكن ان نمضي ابعد من ذلك ونتخيل ان لكل المواطنين ، وليس لاصحاب دخل ما فقط ، حقاً في « قرض الضريبة » . وكان هذا الاخير سيتخذ ، اذ ذاك ، صورة دخل ادنى مكتسب بكامله للمستفيد المحروم من اية موارد اخرى . ولكن المشروع الانكليزي لا ينطبق

الا على الذين لهم عمل (٣٩) (وكذلك على أصحاب المعاشات) ؛ انه مكرس لاداء وظيفتين :

الاولى : ترمي إلى تبسيط نظام الضمان الاجتماعي الحالي ؛

الثانية : وهي التي تهمنا هنا بشكل خاص ، ترمي إلى اضافة جديد إلى هذا النظام .

١ ــ ان الامر يدور ، اولاً ، حول وقف شيء غير طبيعي : فدافع الضرائب يتلقى مالاً من الدولة بصفة معونات عائلية ومساعدة سكنية الخ .. من جهة ، ويدفع لها ، من الجهة الاخرى ، مالاً بصفة ضريبة (هناك ضرائب على الضمان الاجتماعي في انكلترا) : ومن حيث المبدأ ، سوف تصهر في قرض الضريبة جملة المزايا الاجتماعية والاعفاءات المسلم بها للانتقال من الدخل الفعلي إلى الدخل القابل لفرض ضريبة عليه . ذلك هو ما يتعلق بالتبسيط وما من شك في ان هناك ما نتعلمه من « مشروع باربر » .

٢ ــ ان النظام سيؤمن ، كما رأينا منذ قليل ، دخلاً اضافياً في كل مرة يفيض ، فيها ، قرض الضريبة عن الدفعة المستحقة للخزينة : فسوف تكون نتيجته بالضرورة ، اذن ، خفض التحريض على الحصول على عمل افضل اجراً ان لم يكن الغاءه .

وكما رأينا قبل قليل مع رد فعل الشيوخ الامريكيين ، فإن هذا هو الاعتراض الذي يوجه عامة إلى هذا المشروع . وهو ليس قابلاً للاهمال دون ان يكون ، على ما يبدو ، حاسماً : فيمكن ان يوجه ، كذلك ، إلى كل نظام ضريبي تصاعدي . ولكن تصاعدية الضريبة

التي تفيد من رأي سابق مؤيد إلى حد خارق ليست تقدماً في النظام الضريبي . واخطر من ذلك هو ان خطة باربر والخطط القريبة منها تحمل بذرة تهديم كل آلية ضابطة من شأنها جعل الاجر يتناسب مع امكانيات الانتاج ومع التجديد الضروري لأداته : انه العيب المشترك لكل الأنظمة التي تقوم على الحاجة والطلب والتي ينبغي اطلاق اسم آخر غير « النظام » عليها لانها تستبعد ، على وجه الدقة ، التنسيق الضروري بين مختلف العناصر التي تتألف منها ، بين مصدر الدخل وتوزيعه في هذه الحالة .

وتبدو مشاريع الضريبة السلبية على الدخل ، للوهلة الاولى ، كأنها لا علاقة لها بهذا النقد لأنه يجري تصورها من أجل ان لا تعوق آلية التبادل : أليست اصالتها هي ان الاجر الادنى غير مفروض على المشروعات على اعتبار ان النظام الضريبي « الجديد » هو الذي عليه ان يسدد باقي الدخل ، عن طريق عمل قرض الضريبة ، عندما تكون المشروعات غير قادرة على دفع هذا الاجر الادنى ؟ ولكن « النظام » ليس حيادياً الا على مستوى كل مشروع على حدة . اما على المستوى الماكرو اقتصادي ، اي على مستوى الاقتصاد منظوراً اليه في جملته ، فإن هذا الحياد مظهر زائف . لماذا ؟ لان نتيجته هي فك ارتباط الطلب بالعرض بجعل مقدار الدخول الموزعة يتوقف على التعسفي السياسي وليس على شيء آخر .

إن نواب الامة يقترعون ، في النظام البرلماني الذي ما زال معمولاً به ، على الضريبة التي يجب اقتطاعها من المداخيل المكونة خارجها . ويحدد قرار سياسي بموجب الصيغة المقترحة ، خارج لعبة السوق ،

مستوى الدخل الادنى . فما الذي سيمنع البرلمان من ان يرفعه في كل مناسبة ويجعل المواطنين يستفيدون منه دائماً ، اكانوا دافعي ضرائب ام لم يكونوا ؟ ان بعضهم سيعتمد على « الحس السليم » و« حس الوقائع » لتعديل قوة المطالبات . ولكن التجربة تبين ، كالمحاكمة ، ان النداءات الموجهة إلى الاجماع الشعبي ليست قادرة قط ، وحدها ، على الحلول محل آلية ضبط لا توجد أو لم تعد توجد (الحكومات التي تعتمد على « الارادة الطيبة » لشركائها الاجتماعيين ، لوقف التضخم ، تبرهن ، كل يوم ، على عجزها الابله) .

وسوف يقال لي ان خطة باربر ليست سوى نظام اشد كمالاً من الأنظمة الاخرى لإعادة توزيع المداخيل الموجودة شريطة ان تدار بصورة جيدة : أليست ادانتها رجعية بالمقدار الذي كانت عليه رجعية ، منذ نصف قرن ، حجج الذين كانوا يتظاهرون بانهم يرون في الضريبة التصاعدية على الدخل خطراً مميتاً على الرأسمالية ؟ (الا انه سينبغي ، ذات يوم ، ان تجرى مناقشة جدية للتصاعدية التي تعد ، خطأ ، اعظم منجزات العدالة الضريبية :.) . الا ان نظام « الضريبة التصاعدية » يقوم على ادخال التصاعدية في اقتطاع الضريبة في اسفل سلم المكافآت ، اي حيث يكون له التأثير المثبط الأكبر في العمل وهو يخصص ، بصفة دخل اضافي ، نصيباً من النتاج الصافي لادنى العمال اجراً : وفي البرهة التي سيبطؤ ، فيها ، جهد الانتاج ، مؤكداً ، بفعل « تثبيط » العمل الذي سيسببه النظام المقترح ، سيهبط الفائض الذي سنحتاج اليه أكثر من اي وقت مضى لتمويل الاستثمارات المكرسة لابدال العمل البشري بآلات ، نسبياً على الأقل . والنمو الذي سيكون أقل سرعة

س المتوقع سيؤثر في السكان جميعهم . ومن أجل ردم هذه الثغرة ، سيقر البرلمان زيادة جديدة في قروض الضريبة ، وهكذا دواليك .

ومن أجل تجنب هذه النتيجة ، ينبغي افتراض ضروب تقدم هائلة في التكنولوجيا ، وهذه تبدو ، بدورها ، غير قادرة ابداً ، على الحلول محل عمل الانسان في « الخدمات » التي تهدد ندرة اليد العاملة بأن تكون ذات خطورة خاصة فيها .

ونحن نتخيل جيداً النفاق الذي سيطبق به مثل هذا النظام، بالضرورة، من أجل تخفيف نتائجه المحتومة . فسوف يستبعد منه العمال الاجانب الوافدين حديثاً — ان لم يستبعد منه كل العمال الاجانب — واذا لم يتخذ هذا « الاحتياط » ، فسرعان ما سنكون مرغمين على اغلاق الحدود وهو تدبير غير مبرر في مبدئه كالنظام الذي سيجعله محتوماً :

ان فكرة تأمين دخل منتظم وكاف لكل فرد دون مقابل من العمل لا تخطر ، قط ، في بال عامل . والواقع انها ، نموذجياً ، فكرة غني « يعيش من مداخيله » كما يقال (وليس من عمله) وغير قادر على المحاكمة خارج عالمه العقلي .

لقد قلت ، منذ قليل ، ان الاجر المقبوض فعلياً كان يتضمن دائماً تقريباً جزءاً ، مهما كان صغيراً ، من « النتاج الصافي » وانه كان مرغوباً فيه ان يكون الامر كذلك : الا ان هذا النصيب من الربح المحتوى في الاجر يمثل ، اذا نظرنا اليه عن كثب ، بصورة مؤكدة تقريباً ، جزئياً على الأقل ، مكافأة الاستثمار التي تمثلها بعض نفقات التأهيل المهني (٤٠) بالنسبة للامة . ان التأمين الاوتوماتيكي لدخل

تكميلي لاسوأ الاجراء مكافأة يعني تثبيطه عن اقتناء رأس المال هذا عن طريق جهد في التأهيل المهني المناسب . وهكذا ، فان سيرورة التراكم الملازمة بكل مجتمع متقدم تنكر في الاساس .

لقد أمكن ان يدّعى ، بدرجة ما من احتمال الصدق ، ان تصاعدية الضريبة على المداخيل العليا تسقط لان اجور الملاكات العليا ترفع صنعياً لإلغاء تأثير الاقتطاع الضريبي الثقيل على أكثر شطائر الدخل الخاضع للضريبة ارتفاعاً : وتبدو هذه الاطروحة مؤيدة بملاحظة الوقائع ومناقضة من جانبها في وقت واحد . فنتبين ، من جهة اولى ، انه يحسب حساب للضريبة في تعيين اجر الملاكات العليا ، ونتبين ، من جهة اخرى ، ان تسلسل المداخيل ، في البلدان ذات الضريبة الأكثر تصاعدية ، أكثر انسجاماً مما هو عليه في البلدان الاخرى (الا انه ربما امكن تفسير ذلك جزئياً بكون هذه البلدان ، أيضاً ، هي أكثر البلدان تقدماً من الناحية الاقتصادية ...) :

وبعد ان قلنا ذلك ، فلا شك ، أبداً ، في ان الاجراء المتوسطين الذين سيرون دخل الاجراء الصغار يفيد من فرض الضريبة سيحاولون ان ينتزعوا زيادات في الاجور من أجل اعادة تسلسل شوهته المزايا التي يتم الحصول عليها دون عمل . ولكن عودة الفاصل التسلسلي إلى الظهور سيحمل على رؤية ادنى الاجور على انها ادنى مما ينبغي بالمقارنة مع الاجور الاخرى : ومن هنا ينشأ ضغط جديد على السلطة السياسية لرفع فرض الضريبة ... وهذا سبب آخر من أجل ان نفكر في ان النظام ، وهو لا يتضمن في ذاته لجامه الخاص ، يدار بحيث سيمتص نصيباً متزايداً من مداخيل الدولة بقدر ما سيضاعف عدد « الفقراء »

(الا اذا حررت ضروب تقدم تكنولوجية خارقة البشرية من معظم المهمات التي ما زال يجب عليها انجازها) .

واذا قارنا نظام الضريبة السلبية بالطريقة المطبقة حالياً في فرنسا وغيرها لضمان « اجر ادني » لكل العمال ، فاننا نلاحظ ان هذا الاخير متفوق عليه تفوقاً كبيراً جداً من الناحية الاقتصادية شريطة ان يعالج بقدر كاف من المرونة(٤١) وذلك ، أولاً ، لانه يعين حداً لتعسف السلطة السياسية : فبما ان الاجر الادنى مدفوع مباشرة من جانب المشروعات ، فانهم ملزمون ، لتعيين مقداره ، على حسبان حساب قدرتها على مواجهة الأعباء الاجرية المحددة على هذا النحو : وهو متفوق ، بعد ذلك ، لان رفع الاجر الادنى يدفع أكثر المشروعات دينامية إلى تحديث اجهزتها وطرائق ادارتها ، وهذا ما لا يفعله نظام الضريبة السلبية الذي يدفع المشروعات ، بالاحرى ، إلى دفع اجور منخفضة جداً على اعتبار ان الدولة مكلفة بتكملتها :

... ان قيام المجتمع بمساعدة أكثر الافراد حاجة لامر أكثر من مشروع . وكل المسألة هي اجتناب اقامة نظام يؤدي ، اوتوماتيكياً ، إلى فتح الخيار الدائم بين استغلال المجتمع في الكسل أو استغلال الناس من جانبه في حدود الكرامة .

الاقتصاد السياسي و « قوانين الفقراء » .

ان ما يهم في مكانة الضريبة السلبية هو طابعها الجديد ظاهراً : فهي ترى وكأنها جواب « ليبرالي » زماننا على السؤال الذي تطرحه الاشتراكية . ويضيف بعض علماء الاقتصاد ان كل ما يمكن ان يقال أو يكتب حوله ليس الا امراً عارضاً على اعتبار ان مثل هذا النظام

لم يطبق بعد . فلندع له فرصته .. تلك هي الاطروحة التي يدعمها ، في فرنسا ، سيرج كريستوف كولم وبضعة علماء اقتصاد آخرين .

ان الواقع التاريخي مختلف جداً . والمعلقون البريطانيون على خطة باربر لم يخطئوا هذا الواقع . فقد ذكر كثير منهم قراءهم بأن مشروع الحكومة المحافظة كان ، مع فاصل قرنين ، النسخة المطابقة لـ «قوانين الفقراء» التي وضعت في انكلترا في القرن الثامن عشر مستهدفة توفير دخل ادنى للمعوزين وتكملة دخل اقل العمال اجراً . وقد كتب صحفي في جريدة « فيننشال تايمس » ، جو روغلاي ، في مقال نشره في ٢٨ آذار ١٩٧٢ بعنوان « نظرة اقرب إلى خطة باربر » يقول : «لا جديد في فكرة ضريبة سلبية على الدخل . فعندما اجتمع قضاة بيركشاير في سبين عام ١٧٩٥ ليقرروا ان اجور أكثر العمال عوزاً ستكمل باقتطاع من اموال النواحي ، كانوا يفكرون في الاتجاه نفسه الذي يفكر فيه بعض رواد « الرسم السلبي » اليوم) .

لقد كانت قوانين الفقراء ، كمشروع الضريبة السلبية اليوم ، تنشىء حقاً للمعوزين . الا ان وجود قانون أو عدم وجوده لا يغير ان شيئاً من طبيعة هذه الأنظمة التي تنتمي إلى الاحسان العام . وهذا هو مكان العودة إلى المثال الذي اعطته كومونة تاتشاي الذي رجعت اليه في بداية هذا الفصل . فقد كان سكان هذه القرية الصينية الصغيرة يردون ، كما قيل لنا ، معونات الدولة عندما كانت تصيبهم الكوارث . ومزية بادرتهم ، حتى لو كانت بايعاز من جزيب كلي القوة ، هي انها تذكر بأنه لا يمكن ، في اي نظام ، احلال الصدقة محل التبادل كمبدأ عام للتنظيم الاجتماعي الا بتجاهل الكرامة .

وقد اثارت قوانين الفقراء ، في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، جدلاً كبيراً لأن زيادة مستمرة لعدد المغاثين قد تبعتها . وكان وليام بيت الذي قاد بريطانيا إلى الانتصار على نابليون نصيراً متحمساً لها . ولكن ريكاردو كتب بصددها مايلي :

« اذا كان كل كائن بشري محتاج إلى مساعدة متأكداً ، بفعل القانون ، من الحصول عليها ، وذلك في شروط تكون ، معها ، الحياة مقبولة ، فان النظرية تقودنا إلى ان نتوقع ان تشكل كل الرسوم الأخرى معاً عبئاً خفيفاً اذا قورن بعبء المعونات للفقراء . ومبدأ الجاذبية ليس أكثر تأكيداً من نزعة هذه القوانين لتغيير الغنى والقوة إلى بؤس وضعف ، ولصرف جهد العمل عن كل هدف خلاف انتاج مواد مجرد الكفاف » . وهو يضيف : « ولكن هذه قوانين طبقت ، لحسن الحظ ، خلال فترة ازدهار تدريجي ، عندما كانت اموال اعاشة العمال تزيد بانتظام وعندما كان السكان يزيدون نتيجة لذلك . أما اذا اصبحت ضروب تقدمنا ابطأ ، واذا وصلنا إلى حالة التوقف التي أنا متأكد من اننا ما زلنا بعيدين جداً عنها ، فان الطبيعة المؤذية لهذه القوانين تصبح أكثر تجلياً وتهديداً ، ولكن الغاءها سيصطدم اذ ذاك أيضاً ، بعقبات وصعوبات اضافية » .

ويجب ان لا نشك في ان نقد ريكاردو صدم معاصريه بقدر ما صدم معاصرينا . والمسألة ليست ان نعرف ، هنا ، ما اذا كان من عدم اللياقة أم لا ان تنتقد قوانين الفقراء في صيغتها الحديثة ، بل هي معرفة ما اذا كانت قادرة على تحقيق غرضها وهو التراجع بالفقر في مجتمعاتنا « الغنية » بل واستئصاله منها . . . . .

وفي الولايات المتحدة حيث يوجد ، في المدن الكبيرة ، منذ عام ١٩٣٤ ، معادل لقوانين الفقراء ، تنزع النفقات الاجتماعية إلى الزيادة بسرعة تفوق كثيراً سرعة زيادة الدخل القومي (زادت بمعدل ١٠٪ بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٨) بحيث ان شخصاً من سبعة كان ، منذ بضع سنوات ، مسجلاً في قائمة المعونة الاجتماعية في نيويورك . ويجرى التساؤل ، احياناً ، لماذا تكون شوارع أكبر مدينة في العالم على هذا القدر من القذارة ورداءة الصيانة اليس السبب هو التالي : لماذا العمل اذا كان يكفي التوجه إلى البلدية للتمتع بمستوى حياة «مقبول»؟(٤٢)

ولكن المسألة تتجاوز نفقات المعونة بالمعنى الحقيقي للكلمة إلى حد بعيد . فدول العالم الغربي الكبرى فقدت السيطرة على ميزانيتها الاجتماعية . ولا نرى ، بالإيقاع الذي تزيد به هذه الميزانية في كل البلدان ، كيف سيمكن منعها من ان تمتص كلية ثمار النمو (النتاج القومي الصافي) في مستقبل قريب نسبياً كما يؤكد الاقتصاد السياسي الانكليزي (٤٣) ؟ .

وقد كانت الدراسات الرقمية التي اجراها في فرنسا ، منذ بضع سنوات ، خبراء الخطة ذات دلالة خاصة من هذه الناحية . وكانت نتائجها باعثة على القلق إلى حد اغلق ، معه ، الملف وهو ما يكاد ان فتح . ولن ندهش هنا من هذه المنظورات القاتمة . فهي تنجم ، منطقياً ، عن تحليلنا الذي يقول ان نظاماً اقتصادياً يسترشد بالحاجة وحدها لا يحتوي ، في ذاته ، على اية آلية ضابطة . وهل يجب ان اذكر بأن التدابير القليلة التي اتخذت لاستعادة توازن الموازنة الاجتماعية للأمة (زيادة سعر « البطاقة المعدلة » للنفقات الصيدلانية مثلاً) قامت

على اعادة اعتماد اعتبار الكلفة إلى جانب اعتبار الحاجة؟ ان «إصلاح» الضمان الاجتماعي المعلن منذ زمن طويل، والذي ما زال مؤجلاً — اعادت واردات التضخم ، منذ عام ١٩٧٣ ، التوازن مؤقتاً — هو ، على طريقته ، حلقة من حلقات الصراع بين الاقتصاد السياسي السيكولوجي والاقتصاد الموضوعي . وهو يلقي الضوء على ضرورة عودة إلى هذا الاخير اذا كنا لا نريد الحكم على المجتمع بالركود وتكاثر النفقات غير المجدية . ان نظاماً غير مضبوط للضمان الاجتماعي يؤدي ، مثلاً ، إلى النمو المفرط للصناعة الصيدلانية وإلى البؤس الكبير للمستشفيات العامة .

انعدام أمن كل فرد وأمن المجموع .

إلى اي حد يكون ضمان الأمن المادي للافراد مناسباً ؟ ولا شك في ان الامر يدور اليوم ، كما كان في فجر الثورة الصناعية ، حول أكبر جدال سوف يكون علينا ان نقول كلمتنا فيه . وسوف يكون ، دون شك ، في مركز التفكير الاقتصادي والحياة السياسية لا سيما اذا كان يجب ان ندخل مرحلة ركود متفاوت القوة (٤٤) . وهو ليس من أنواع الجدل التي تحسم بحلول وحيدة الجانب لأننا نرى ، فيه ، تشابكاً لعدة مستويات كل منها محكوم بمبادىء متناقضة . فهناك ، من جهة ، مستوى انتاج الثروات (المواد والخدمات) الذي يتصل بقوانين التبادل . وهناك ، من جهة اخرى ، مستوى استعمال قسم من هذه الثروات لأغراض خلاف الانتاج أو ، على كل حال ، غير انتاجية بصورة مباشرة ، كالتعليم والصحة الخ ....

ولسوء الحظ ، فان المحاسبة القومية في البلدان الرأسمالية

لا تميز بين هذين المستويين بوضوح (راجع الفصل الثامن)، وهذا ما يشكل اضافة إلى الابهام لأن هذين الميدانين لا يستجيبان — أو يجب ان لا يستجيبا — لمبادىء التنظيم نفسها .

ان النظرية والخبرة تبينان ، فيما يتصل بالتبادل ، ان الصورة العليا للتنظيم موفرة من جانب سوق أكثر ما يمكن اتصافاً بالتنافس ، الا ان التنافس لا يقبل ان يكون اولئك الذين يشاركون فيه « محميين ». فمنذ أن يقيم مشروع أو رهط اجتماعي موقعاً احتكارياً ، يعرقل « الاحتكاريون » نمو المشروعات والرهوط الاخرى . ويمكن أن يقال عن مجتمع يضبطه مبدأ التنافس ان مستقبله الجماعي مضمون بقدر ما يترك كل فرد من اعضائه في حالة انعدام الأمن . وعالم البيولوجيا لا يناقض عالم الاقتصاد حول هذه النقطة .

واعادة توزيع الثروات صادرة ، بطبيعتها ، عن روح مختلفة تماماً على اعتبار ان هدفها الاول هو ، على وجه الدقة ، تصحيح عدم المساواة في توزيع المداخيل الناجمة عن اقتصاد السوق (بسبب آلية تراكم رأس المال بشكل خاص) . ان اقتصاد التبادل يقوم على علاقة مساواة تنصب على المنتجات (التي يجب ان تبادل قيمة مقابل قيمة) ، في حين ان اعادة توزيع المداخيل تقوم — أو يجب ان تقوم — على علاقة مساواة بين الناس : فلكل الناس حق في العناية الطبية نفسها ، وفي التعليم نفسه ، وفي الحماية نفسها من جانب الشرطة ، وفي الضمانات نفسها من جانب المحاكم الخ... ان التبادل لا يضمن العدالة ، ولكن كيف نسعى وراء العدالة اذا كنا لا نعرف قانون التبادل ؟

* * *

هوامش الفصل الخامس عشر

١ — ملحق لوموند الاقتصادي ٧ نيسان ١٩٧٣ الان بوك : « روح تاتشاي يلهم كل السياسة الزراعية الصنية » .

٢ — « العمل اليدوي لامة ما هو الإساس البدائي الذي يوفر لاستهلاكها السنوي كل الاشياء الضرورية والمناسبة للحياة وهذه الاشياء هي ، دائماً ، النتاج المباشر لهذا العمل أو مشتراة من امم اخرى بهذا النتاج » .

٣ — بينا (الفصل السادس والمعالجة الثالثة) ان هناك ، كذلك ، « تبادلا » اذا صنعت ، انا نفسي ، الشبكة .

٤ — راجع الفصلين التاسع والثاني عشر والمعالجة السابعة .

٥ — حول عدم الجدوى النظرية لامتلاك عملة ، راجع الفصل الثالث عشر والمعالجة السابعة .

٦ — منذ أقل من خمسة عشر عاماً ، كانت العقول المتنورة في هذا البلد (وكثير منهم أصبح ، خلال هذا الفاصل ، أكثر انصار الرأسمالية على الطريقة الامريكية اقتناعاً) تؤمن بتفوق طرائق التخطيط إلى حد ان تجاوز الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة كان ، بالنسبة اليها ، مسألة وقت فقط . واذا رجعنا إلى مقالات صحف ذلك العهد ومجلاته ، فاننا نلاحظ ان « المتشائمين » كانوا يتنبؤون بان النتاج القومي السوفياتي الخام سيلحق بالنتاج القومي الامريكي الخام حوالي عام ١٩٧٠ في حين ان « المتفائلين » كانوا يعطون الولايات المتحدة هامشاً اضافياً يمتد بضع سنوات. والتصدي لاسطورة النمو الاسرع لدول الشرق هو الذي، من أجله، اقترحت المنظمة الاقتصادية الأوروبية لنفسها عام ١٩٦١ هدفاً هو مضاعفة النتاج القومي الخام لاعضائها في العقد الواقع بين ١٩٦٠ و ١٩٦٩ . ان اسطورة النمو ومضاهاة انتاج كمية كبيرة من الفولاذ بالمدنية ولدا ، في عصرنا ، من الاشتراكية ، والرأسمالية لم تفعل شيئاً أكثر من انها اقتفت الاثر والفرق هو انها كانت تملك الوسائل من أجل ذلك .

٧ — النظرية العامة ، الفصل الثالث عشر . وكذلك يذكر عالم الاقتصاد الفرنسي ديبرو ، في « نظرية القيمة » (١٩٥٨) ، نموذجي توازن لـ « سوق كاملة » احدهما يعرف بكون المستقبل معروفاً ، فيه ، بكل تأكيد . وتكفي هذه الفرضية وحدها لزعزعة قيمة مفهوم توازن السوق لانها تقوم على تصور الحتمية لا يمكن الدفاع عنه (راجع المعالجة السابعة المكرسة لنقد التوازن العام) .

٨ — هذه الفترة معروفة ، خاصة ، بزيادة النفقات العسكرية بسبب حرب فيتنام . ولكنها كانت ، من وجهة نظر اقتصادية ، أكثر اتصافاً ، أيضاً ، باقوى تزايد للنفقات العامة ذات الطابع المدني لمسناه في التاريخ الامريكي .

٩ — كلمة « الدولة » مضافة من جانبي . وهي غير موجودة في الشاهد .

١٠ — على الرغم من انه يحاكم بموجب الفرضية التالية : « لو كان الماء والهواء ومرونة البخار والضغط الجوي من نوعيات مختلفة ، ولو كان يمكن امتلاكها ووجدت كل نوعية بكمية محدودة ، فان هذه المواد كانت ، كالارض ، تعطي ريعاً بقدر ما سوف تستعمل نوعيات متناقصة الجودة . وتزيد ، مع اللجوء إلى كل نوعية جديدة ، قيمة السلع التي تستعمل هذه المواد في صنعها لان كميات متساوية من العمل ستصبح أقل انتاجية . فيزيد اعتماد الانسان على عرق جبينه ويقل اعتماده على الطبيعة ولا تعود الارض (القابلية للزراعة) وحدها التي تكون لها قدرة محدودة (المبادىء ، الفصل الثاني) .

١١ — « من المؤكد ان الندرة هي سبب قيمة التبادل » . هذا ما كتبه ليون والراس في الدرس العاشر من : عناصر الاقتصاد السياسي الخالص .

١٢ — راجع والراس ، المرجع السابق .

١٣ — على الرغم من امكان زيادة مساحتها إلى نقطة معينة بزيادة عدد الطوابق .

١٤ — غريب عن مفردات ريكاردو .

١٥ — استبعد ، في الوقت الحاضر ، الحالة البالغة الشيوع التي يحد ، فيها ، من العرض صنعياً .

١٦ — اذا اخذ القارىء علماً بالفصلين الخامس والعاشر من هذا الكتاب ، فلن يخلط بين السعر الهامشي والسعر الناجم عن تحليل المدرسة الليبرالية الجديدة المسمى «هامشياً» .

١٧ — ومالتوس . الخصمان متفقان لمرة واحدة .

١٨ – المزارع ، هنا ، صاحب مشروع ومالك « رأس مال » (آلات زراعية وإسمدة) معاً . الا انه لا يعد ، في المحاكمة ، سوى رأسمالي .

١٩ – لم يوفر الاعتراض التالي من التوجه إلى ريكاردو : ان مزارع اسوأ الاراضي ملزم على الرغم من كل شيء ، على دفع « ريع » لصاحبها (الكلمة الانكليزية المقابلة لكلمة « ريع » مستعملة ، بصورة شائعة ، بمعنى « ايجار ») . ولكن هذا الريع ، كما يرد ريكاردو ، لا علاقة له مع ذالك المقصود في النظرية المعروضة هنا . انه يقابل فائدة رأس المال لانه لا يتفق قط ، اذا صح هذا القول ، ان لا يكون مالك الارض قد اقام رأس مال معيناً في ارضه ، ولو لم يكن ذلك سوى على صورة طرق وسياجات الخ... وهي كلها اشياء تعد « منتجات متراكمة للعمل » . وفضلا عن ذلك ، يقدم ريكاردو نظرية الريع بصورة ادق من التفسير الذي تعطيه لها الكتب عامة . فهو لا يحاكم على فرق مردود رأس المال والعمل المطبقين على نوعيات مختلفة من الاراضي ، بل على فرق المردود بين الجرعات المتعاقبة والمتساوية من رأس المال المطبقة على الارض نفسها . ومن أجل ذلك تكون كل الأراضي ، عملياً ، قادرة على اعطاء ريع ، ولكن ذلك بالمعنى الذي يقصده الاقتصاد السياسي من هذه الكلمة هذه المرة .

٢٠ – ليس الريع سوى صيغة الربح . ومن أجل ذلك ، لا يؤلف فئة خاصة .

٢١ – وهو ما تفهمنا اياه جيداً الفرضية التي تخيلها ريكاردو ، فرضية الجرعات المتعاقبة من رأس المال والعمل المطبقة على ارض واحدة (راجع الهامش السابق) .

٢٢ – هذا المبدأ هو عدم تحديد العرض .

٢٣ – في مجلة الاقتصاد .

٢٤ – راجع ، بشكل خاص ، الملحق الثالث بالفصل السادس حول بيير سترافا (المعالجة الخامسة) .

٢٥ – ذلك كان احد موضوعات سلسلة المقالات الخمسة التي نشرتها في جريدة لوموند ٢٥ – ٣٠ حزيران ١٩٦٩ .

٢٦ – نهاية عام ١٩٧٣ .

٢٧ – ولكن مؤتمرات الطيران الدولي الحديثة الحت على ضرورة العودة إلى ساسية أكثر تمحوراً حول اعتبار التكاليف .

٢٨ – راجع سلسلة المقابلات التي نشرتها في جريدة لوموند في حزيران ١٩٦٩ .

٢٩ – هذا الشاغل تلقاه في الحكم التالي السيد فاليري جيسكار ديستان « دخلنا تاريخ الجنس (البشري) وخرجنا من تاريخ الاتشاث » .

٣٠ – منتجات جديدة للعمل الجديد بالمقارنة مع المنتجات التي يعاد تكوينها بالعمل الجديد .

٣١ – ولكن هذه التجارب تترك وراءها ، عامة ، عدداً معيناً من « المنجزات الاجتماعية التي يمكن ، بعد ذلك ، كسبها نهائياً اذا وقف الاقتصاد من جديد على قدميه .

٣٢ – سجلها حزب فرنسي يميني في برنامجه .

٣٣ – مبلغ يثق بالحصول عليه من البلدية اذا لم يعمل .

٣٤ – رفع بيير ، بتغيير عمله ، اجره من ٥٠٠ ف إلى ٦٠٠ ف اي بفارق ١٠٠ ف ولكنه سيربح ، بلعبة النظام ، فوق ذلك ، ٧٠ ف (١٠٢٠ – ٩٥٠) .

٣٥ – ذكره ليونيل ستوليرو في عدد جريدة الفيغارو الصادر في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٣ . ويظهر الكاتب ، في مقاله ، من انصار نظام أقل جذرية مستوحى من مشروع الحكومة الانكليزية .

٣٦ – كتب في تلك الفترة .

٣٧ – تدفع الضريبة ، في بريطانيا ، في مصدر الدخل ، فيحتفظ رب العمل بجزء من الاجر الاسبوعي ويدفعه للمالية .

٣٨ – الفيننشال تايمز ١١ تشرين الاول ١٩٧٢ .

٣٩ – مع هذا التحفظ الاضافي الذي هو انه ينبغي كسب ٨ جنيهات على الأقل اسبوعياً . فلا تدفع ضريبة على الدخل الادنى من ٨ جنيهات ، وبالتالي لا يكون هناك قرض ضريبة على اعتبار ان الجنيهات الثمانية هي الدخل الادنى .

٤٠ – اذا قارنا هذه الملاحظة بما قلناه في فقرة « من العلم الاقتصادي إلى الاقتصاد السياسي » فاننا نستنتج من ذلك ان الاجر الفعلي محدد موضوعياً دائماً . راجع حول هذه المسألة ، الفصل الثامن .

٤١ – اذا طبق التزام دفع الاجر الادنى المضمون دون تمييز ، فسوف يمنع ذلك استخدام بعض الاشخاص القادرين على عمل بدائي جداً فقط ، وهذا يعني انه غير مفيد .

٤٢ — سوف يؤخذ علي ، احتمالا ، اني سقطت في « صوفية العمل » التي تفرضها « الاخلاق البورجوازية » . ان الامر لا يدور حول صوفية ولا حول اخلاق ، بل حول تحديد الشروط لضمان أفضل ظروف حياة لأكبر عدد ممكن من الناس .

٤٣ — كتب ريكاردو ، في الفصل نفسه ، يقول : « ... طالما بقيت القوانين الحالية معمولا بها ، فان الوضع الطبيعي للامور هو ان تزيد المخصصات المكرسة لاعاشة الفقراء تدريجياً إلى ان تمتص كل النتاج الصافي للامة ، وعلى الأقل ذلك القسم من الدخل الذي تدعه الدولة تحت تصرفنا بعد ان تلبي حاجاتها الخاصة للنفقات العامة » .

٤٤ — كتب عام ١٩٧٣ .

* * *

معالجات

ملاحق للفصول

الخامس والسادس

والثاني عشر

عرض منهجي لاطروحتي ريكاردو وماركس المتعارضتين

حول: «سوق العمل»

الملحق الاول بالفصل الخامس

١ — ما العلاقة بين العمل والقيمة في نظرية القيمة — العمل ؟

ان العمل ، بالنسبة لماركس ، هو « ماهية » القيمة أو « جوهرها ».

ويعارض ذلك انتقاد ريكاردو المعبر عنه كاملاً في هذه العبارة (المستشهد بها في الهامش ٢٦ من الفصل الخامس) « ان كلفة الانتاج (مرادف القيمة في مفردات ريكاردو) .. يمكن حقاً ان تكون متناسبة مع العمل ... ، انها ، في جوهرها ، مختلفة عن العمل نفسه » .

- يمكن ان يقال ان ريكاردو اراد سلفاً ، باستعماله تعبير « في جوهرها » ، ان يرد على الانحرافات التي يمكن ان تسببها النظرية . لماذا يكون العمل « مختلفاً في جوهره » ؟ ان ريكاردو لا يقول ذلك ، ولكن السبب واضح : ذلك ان لمنتجات العمل ، وحدها ، كلفة انتاج وبالتالي قيمة .

ان العمل الحقيقي يخلق قيمة ولكنه ليس قيمة لأنه يخلق ، كما لفت الانتباه في الفصل الخامس ، إلى انفاق طاقة يتصل بالبيولوجيا وليس إلى انفاق مال يتصل بالاقتصاد السياسي .

٢ – ماذا يبيع العامل في سوق العمل ؟

ينجم ، في النظرية الريكاردية ، عن كون القيمة مختلفة ، في جوهرها ، عن العمل ، ان العمل لا يمكن ان يكون ، بوصفه عملاً ، موضوع تبادل . ولسوء الحظ ، لم يوفق ريكاردو مفرداته مع «اكتشافه المدهش » (اذا تحدثنا بالمغالاة نفسها التي يتحدث بها ماركسيونا من خريجي دار المعلمين العليا) .

انه لم يراوده الشك ، وهو البالغ التنبه عادة لتماسك اللغة ، في عدم صلاحية اللغة الشائعة واستمر في الكتابة حول « سعر العمل » كما لو كان لهذا التعبير دلالة ما وذلك اهمال له نتائج لا يمكن حسابها . ولنلاحظ ، في تبريره ، ان كل علماء الاقتصاد يستعملون هذا التعبير ، بعد مائة وخمسين عاماً من وفاته ، كل يوم دون ان يطرحوا ادنى سؤال بصدده . وقد كانت لريكاردو ، على الأقل ، مزية تصحيح رأيه في بضع مناسبات نادرة (قيمة لانها تسمح لنا بأن نتأكد من حالة تفكيره الحقيقي) . وقد استشهدت (في الفصل الخامس) ، في هذا الصدد ، بنص من « المبادىء » حيث يستأنف ، بعد ان يبدو وكأنه ينسب قيمة التبادل إلى العمل ، ليدقق في كون قيمة التبادل هذه تنتمي إلى « نتاج العمل » . وبعد ان وصلت إلى هذا التفسير لجأت ، بصفة فحص معاكس ، إلى احلال تعبير « نتاج العمل » (أو تعبير « قيمة نتاج العمل ») محل تعبير « العمل » في كل مرة دار فيها الامر حول سعر العمل أو تبادله . فلم اصادف مناسبة واحدة لم يرد ، فيها ، هذا الابدال للنص دلالته الكاملة (١) . وخلاصة الامر ، ان ما يبيعه العامل ، بالنسبة لريكاردو ، هو « نتاج عمله » . الا انه من

المناسب ان نمضي بالتحديد إلى نقطة ابعد لان عقد تأجير الخدمة (وهو تعبير موفق للقانون المدني) لا يحلل ، من وجهة نظر اقتصادية ، كتبادل (راجع الفصل السادس) . وخطأ ماركس هو انه رأى فيه تبادلاً . وهذا الخطأ هو ما ادى به إلى صنع مفهومه عن (قوة العمل).

ان العامل يبيع ، في رأي ماركس ، « قوة عمله » ، والمؤلف يرفض ، صراحة ، فكرة كون موضوع التبادل يمكن ان يكون نتاج العمل ، وهو يكتب (٢) .

« ان الشرط الاساسي من أجل ان يجد صاحب المال قوة عمل يشتريها هو ان يرغم مالك هذه القوة على عرض قوة عمله نفسها، وهي غير موجودة الا في عضويته ، وبيعها بدلاً من ان يستطيع بيع سلع تحقق فيها عمله » .

ويجب ان لا نحاول التوفيق بين ماركس والنظرية التي نماها ريكاردو حول القيمة – العمل بمماثلة « قوة العمل » بنتاج للعمل . فماركس يقطع الطريق على هذا التفسير بشرحه لنا كون الرأسمالي يرمي ، عندما يشتري قوة العمل ، إلى ان يضمن لنفسه « قيمة استعمال » هذه القوة ، اي عمل العامل .

هل تؤيد التجربة اطروحة ريكاردو أم اطروحة ماركس ؟

ان اقوى القرائن لصالح اطروحة ريكاردو مقدمة من جانب المحاسبة المزدوجة التي تكون دراستها ، ولنشر إلى ذلك إشارة عابرة ، مدخلاً إلى الاقتصاد السياسي افضل من فلسفة هيغل : فرب العمل يدخل في حساب استثماره نتاج عمل اجرائه ، وليس لديه ما يفعله

بالعمل أو قوة العمل : وقد بينت ، في الفصل الخامس ، لماذا يحصل ، غالباً ، لدى العامل انطباع بأنه يبيع تعبه : وكانت تلك مناسبة جديدة للاشارة إلى الطبيعة السيكولوجية العميقة للنظرية الماركسية ، وهي طبيعة كانت ، دون شك ، من اسس نجاحها .

ما الذي يحدد « سعر العمل » ؟

ليس للسؤال المطروح على هذا النحو من معنى لا لدى ريكاردو ولا لدى ماركس .. وقد رأينا (في الفصل الخامس) كيف يستعيد ريكاردو مالتوس حين يكتب هذا الاخير انه سوف ينبغي ، مع الزمن ، « مزيد من العمل لانتاج العمل » : انه يستعيده ليلقنه التعبير الصحيح وهو : « مزيد من العمل لانتاج مكافأة العمل » : فلا يمكن للعمل ان ينتج سوى : منتجات العمل وليس العمل : و« يصحح » ماركس أيضاً مالتوس (الذي هو الوريث المباشر لسميث في هذا المجال كما في مجالات كثيرة اخرى) : « ان قوة العمل ، وليس العمل ، هي التي ينتجها العمل » . ان تغيير المصطلح يمثل ، دون شك ، تحسيناً لتصور سميث ــ مالتوس : الا ان التصور العابث لا يصحح ، بل يرفض بكامله والا بقينا اسرى له :

وبعد هذا الابدال ، يجيب ماركس عن السؤال المطروح بتعابير مالتوس نفسها : « ان هذه السلعة (يدور الأمر حول قوة العمل) ، كأية سلعة اخرى ، تملك قيمة : كيف تحدد ؟ بزمن العمل الضروري لانتاجها » (٣) : فالعمل هو الذي ينتج بالنسبة لمالتوس . أما بالنسبة لماركس ، فتنتج قوة العمل :

ولا يظهر تأرجح تفكير ماركس الذي يصرح ، على التعاقب ، بأن العمل « في الحالة المائعة » لا ينتج قيمة ولكنه يؤلف ، « في حالة التخثر » ، جوهر هذه القيمة نفسها ، لا يظهر هذا التأرجح أفضل مما يظهر في المحاكمة التي تقوده إلى هذه النتيجة .

القضية الاولى : « تمثل قوة العمل ، بوصفها قيمة ، كمية العمل الاجتماعي المتحقق فيها (٤) ... » : هنا يقع ماركس في صميم الوهمي السميئي : فقوة العمل ، بوصفها قيمة ، لا تستطيع بالفعل ، في حال من الاحوال ، ان « تمثل » كمية عمل اجتماعي على اعتبار — وهذا ما يقوله ماركس وانغلز بالذات — انه ليست لكمية العمل الاجتماعي قيمة . وكنا نفهم بصورة أفضل ان يكتب ماركس ان قوة العمل ، بوصفها قيمة ، تمثل قيمة المنتجات الضرورية لاعاشة العامل (منتجات ناجمة عن انفاق « كم ما من العمل الاجتماعي ») :

القضية الثانية : « ولكنها (قوة العمل) لا توجد ، في الواقع ، الا بوصفها قوة أو قدرة للفرد الحي . فاذا كان الفرد معطى ، فانه ينتج قوته الحياتية باعادة انتاج ذاته أو بمحافظته على نفسه » : وهذه بديهية ثقيلة يحمر وجه عالم اقتصاد انكليزي كلاسيكي من كتابتها ، ولكنها مكرسة ، دون شك ، لان تعلن ان العامل ، يبيعه قوة عمله ، يتخلى عن « قيمة استعمالها » :

القضية الثالثة : « انه يحتاج (الفرد) ، من أجل اعاشته أو بقائه ، إلى مقدار معين من وسائل المعيشة . فزمن العمل الضروري لانتاج قوة العمل ينحل ، اذن ، في زمن العمل الضروري لإنتاج وسائل المعيشة هذه » .

هنا ، يغير ماركس السجل خلسة . فقد اكد لنا ، في البدء ، ان قوة العمل تمثل كما معيناً من العمل الاجتماعي :. وهو لا يتوقف عند هذه القضية المستوحاة من سميث . فمن أجل محاولة اكمال نظريته ، يلتفت إلى ناحية ريكاردو . وهكذا ستردنا قيمة قوة العمل ، في نهاية المطاف ، إلى قيمة « وسائل المعيشة » اي إلى منتجات للعمل الاجتماعي . الا انه كان على ماركس ، من أجل التوصل إلى هذه النتيجة ، ان يربط بين ثلاث قضايا اولاها وهمية والثانية تكرارية والثالثة بتركيب للقضيتين :

١ ــ قوة العمل = كمية من العمل الاجتماعي المتحققة فيها :

٢ ــ زمن العمل الضروري لانتاج قوة العمل = زمن العمل الضروري لانتاج وسائل المعيشة :

٣ ــ قيمة قوة العمل = قيمة وسائل المعيشة :

اننا نلاحظ ان القضية الثانية ، وهي حلقة ضرورية بين الاثنتين الاخريين ، ليست سوى نقل لتعريف ريكاردو البالغ الشهرة لـ « سعر العمل »(٥) والذي هو ليس أفضل ما انتجه الاقتصاد السياسي الانكليزي.

ان مفهوم قوة العمل يبدو ، بقدر ما يرد إلى قيمة المواد الضرورية لحياة مالك هذه القوة، انعطافة عديمة الجدوى وخطرة لانها تخلد الابهام اللفظي للخطاب الريكاردي وتتفاقم به تحت صورة اخرى : فعندما يبتعد ماركس عن جوار سميث ، فذلك من أجل ان يقترب من فكر ريكاردو دون ان يدخله ابداً :

لقد جعل التحليل الريكاردي ، اخيراً ، قيام علم اقتصادي

أمراً ممكناً : وهو يقوم ، ببساطة ، على الكشف عن كون « كلفة انتاج » وسائل المعيشة عملاً (أو « كمية العمل الاجتماعي المتحققة فيها » بالتعابير الماركسية) لا ترد إلى شيء آخر خلاف قيمة هذه المنتجات التي يستهلكها العامل : وانه لمن قبيل الوهم ان يظن ان هذه الكلفة ترد إلى قيمة العمل (صيغة سميث — مالتوس لنظرية القيمة — العمل) أو إلى قيمة « قوة العمل » (الصيغة المراجعة والمصححة من جانب ماركس للصيغة السابقة) وذلك ، ولنكرر هذا الامر ، لان مفهوم قيمة التبادل لا يمكن ان ينطبق الا على منتجات العمل ، لا على العمل ولا على قوة العمل ابداً :

٣ — اللاحل الماركسي للامسالة طرحها سميث .

وهكذا ، فان الحجة الماركسية تخضع لنقـد ريكاردو الوارد في الفصل الخامس بقدر ما تخضع له حجة سميث .. فماركس يعتقد انه حل اللغز بكشفه عن كون الاجر « يقابل زمن العمل الضروري » الذي أعاد ، خلاله ، العامل انتاج قيمة قوة عمله . وهكذا تتأيد صحة المعادلة التي طرحها سميث : « كمية العمل التي كرسها العامل لانتاج شيء ما » — يدور الامر ، هنا ، حول مواد المعيشة — تساوي «الكمية (من العمل) التي يمكن ان تشتريها من السوق » : فالقيمة المنتجة خلال مدة « العمل الضروري » (٦ ساعات مثلاً) من يوم مؤلف من ١٠ ساعات تساوي قيمة قوة العمل في السوق . وهكذا وجد ماركس حلاً للمسألة غير القابلة للحل التي طرحها سميث وطرحتها ، على اثره ، مدرسة ريكاردو : وبما ان المسألة المبحوثة ليست مسألة ، فان الحل

الذي وجد لها ليس ، كذلك ، حلاً : ان القضية المركزية لماركس تعود إلى تأكيد كون قيمة المنتجات الضرورية لحياة العامل مساوية للأجر ، وهذا تكرار غير مفيد : وكون العامل قد انتج خلال يومه أكثر من هذه القيمة بديهية اخرى لان رب عمله يحصل على « ربح » .

وكما نرى ، فان فصلنا السادس ومعالجته حول منشأ الربح ليس عديمي الجدوى من أجل التوفيق بين نظرية القيمة — العمل المفسرة تفسيراً صحيحاً والتساوي الذي يطرحه التبادل . وعلى اساس ما نعرفه من قبل ، نستطيع ان نؤكد ان ريكاردو ، عندما تحدث عن « قيمة العمل » في حين انه لا يمكن ان تكون للعمل اية قيمة في نظريته ، قد ارتكب خطيئة من حيث التعبير لها نتائج لا تحصى (لان التصحيحات التي اوردها في مناسبتين أو ثلاث فيما يتعلق بهذا الاهمال الدلالي مرت دون ان يلحظها احد) في حين ان ماركس قد اقترف ، بنسبته ، صراحة ، قيمة لقوة العمل — كما نسب سميث قيمة للعمل — خلطاً فكرياً . ويزيد في خطورة خطأ ماركس انه افاد من تحليل ريكاردو :

* * *

٢ ـ ريكاردو و«قانون الحد الحيوي الادنى» المزعوم حول الاجور
الملحق الثاني بالفصل الخامس

كان التفسير المغلوط لكلمة « طبيعي » عند ريكاردو منبع ضروب خطيرة من سوء الفهم ناء تحت ثقلها نشوء الفكر الاقتصادي المعاصر : فيؤخذ على ريكاردو انه تنبأ بهبوط الاجور (٦) : وبما ان هذا التنبؤ لم يتحقق وبما انه ، اذا صدقنا نقاد ريكاردو ، « من جوهر مبدئه »، فان هذا المذهب ملطخ بالاخطاء من الفه إلى يائه : الا ان قراءة الفصل العتيد « حول الاجور » يكذب هذا التفسير : فريكاردو يعود ، على سبع كرات ، إلى هذه الفكرة القائلة ان الاجور ستنزع ، في مجتمع متقدم ، إلى ان تكون ، باستمرار ، فوق مستواها الطبيعي وان « شرط العمال » سيكون ، بالتالي ، مزدهراً وسعيداً : بل ان محاكمة ريكاردو اشد حسماً بكثير مما لاحظه علماء الاقتصاد الذين قرؤوه بفكر غير يقظ . وهكذا ، كتب مايلي : « ولذلك فان اجور السوق سترتفع مع كل تقدم للمجتمع ومع كل زيادة في رأس المال : ولكن هذا الارتفاع لن يكتسب نهائياً ما لم يزد السعر الطبيعي للعمل أيضاً : وهذه الزيادة الاخيرة ستكون ، بدورها ، تابعة لارتفاع السعر الطبيعي للمواد الضرورية التي تنفق الاجور في اقتنائها » . ولكن ريكاردو يبين ، بعد قليل ، استحالة ترجمة ارتفاع الاجور (الذي ينجم ، في أكثر

الحالات شيوعاً ، كما يقول ، عن زيادة في الثروة وفي رأس المال سببت طلباً جديداً للعمل) ، في نظام المعيار الذهبي ، بصورة دائمة ، بارتفاع في منتجات الاسهتلاك الواسع : وعلى العكس من ذلك ، فسوف ينبغي ان تهبط هذه الاخيرة والا سيكون من المستحيل استيراد الذهب الاضافي الذي تقع الحاجة اليه لوضع حجم متزايد من الانتاج في التداول (٧) : واذا قارنا هذا المقطع الاخير بالسابق ، فاننا نخلص إلى ان ارتفاع الاجور الواقعية ظاهرة دائمة في مجتمع متقدم لا يسوده التضخم .

واصل ، الآن ، إلى النقطة الاساسية التي لم تدرك في حدود علمي : ما هي الحجج المقدمة ضد جهاز المحاكمة المدهش هذا الذي يبين ان « سعر العمل » يجب ان يرتفع ضمن الظروف الي يمكن توقعها بصورة طبيعية ؟ ان المقطع الاساسي الذي جرى الاحتفاظ به من ريكاردو هو التالي :

« ان الاجور ستنزع ، في المسيرة الطبيعية للمجتمع (٨) ، إلى الهبوط بقدر ما تكون مضبوطة بلعبة العرض والطلب » .

ان ريكاردو يستعيد ، في هذا المقطع ، الاطروحة التي تقول ان ايقاع التراكم يجب ان ينخفض مع كلفة الانتاج المتزايدة تدريجياً : فيجب ، بالتالي ، ان نتوقع فيض عرض العمل عن طلبه :

وهو يكتب مايلي : « اذا كانت الاجور مضبوطة بزيادة سنوية لرأس المال تبلغ ٢٪ فانها ستهبط عندما يهبط ايقاع التراكم إلى ١،٥٪ »

ولكن هذه الفرضية لا تنطبق الا في حال كون المجتمع يتقدم بحرية ، وهو ما يعنيه تعبير « في التقدم الطبيعي للمجتمع » : ولنذكر

مرة اخرى بان تعبير « طبيعي» ينطبق لدى ريكاردو ، كما يقول هو نفسه باصرح الصور ، على كل سيرورة لا تعرقل أو تحرف أو تضخم بتدخل عوامل جديدة : والسيرورة « الطبيعية » ، كما سبق ان رأينا ، فرضية مدرسية لسهولة المحاكمة ، ذلك ان الاسباب التي ، تؤثر ، في الوقت نفسه ، في الحياة الاقتصادية تبلغ مقداراً يجب ، معه ، ان يكون اول جهد للعلم هو محاولة عزلها عن بعضها بعضاً . فالتقدم الطبيعي للمجتمع يقتضي ، مثلاً ، ان لا يعود هناك تقدم تكنولوجي ، في حين ان ريكاردو يقدر ان تحسينات التقنية ، فيما يتعلق بالصناعة، متصلة (وهو يسلم ، على العكس من ذلك ، بأن ضروب التقدم ، فيما يتصل بالزراعة تتجلى على صورة قفزات) . وهو يقتضي ، أيضاً ، ان تستمر زيادة السكان طالما هناك زيادة في رأس المال ، في حين ان زيادة السكان ستكون أقل سرعة من زيادة رأس المال في بلد يكون ، فيه ، من شأن الرغبة في الرخاء ان تلجم ، بصورة طبيعية ، عدد الولادات . وريكاردو لا يدع اي شك يحوم حول هذه النقطة الاخيرة : ففي كل مرة يزيد ، فيها ، رأس المال ، اي القدرة على الانتاج ، بصورة أسرع من زيادة السكان ، فانه سينجم عن ذلك ارتفاع في الاجور : وهذه اهم حجة ، دون شك ، ضد « قانون الحد الحيوي الادنى » المزعوم :

وهناك ، في رأيي ، حجة اخرى لا تقل عن الاولى حسماً : فلا يمكن ان تكون هناك ، حسب اشكالية ريكاردو ، زيادة في الاجور دون هبوط في معدل الربح والعكس بالعكس : الا انه يكتب ، في الفصل التالي المكرس للربح ، ان « النزوع الطبيعي للأرباح هو إلى

الهبوط » : لماذا ؟ لان انتاج المواد الزراعية سيمتص ، مع مرور الزمن ، عملياً ، كل النتاج الخام ، فلا يدع شيئاً للربح . ولكن الرابحين الحقيقيين في هذه الفرضية ، المدرسية حقاً ، سيكونون ، على المدى الطويل ، الملاكين العقاريين (الذين يقبضون الريع) : أما الاجراء ، فانهم سيتلقون نسبة ادنى من النتاج الكلي حتى لو تلقوا اجوراً متزايدة مالاً : وفي هذه الحالة يمكن للارباح والاجور ، محسوبة بنسبة مئوية من النتاج الكلي ، ان تنخفض معاً حقاً .

والحقيقة هي ان استعمال كلمة « طبيعي » يرد في كل مرة إلى مواقف فرضية تبلغ درجة من ضيق التحديد يكون من الخطر ، معها ، استخلاص نتائج منها قابلة للتطبيق على الظروف العادية التي جرى تصور النظرية الريكاردية من أجلهـا : الا ان ريكاردو يرى ، فيما يتعلق بهذه الظروف العادية ، انه من الممكن والمرغوب فيه ، معاً ، ان يكون هناك ارتفاع مستمر في الاجور نتاجاً (الفصل الخامس) وبالقيمة الواقعية ، اي بالنسبة المئوية من النتاج الخام (وقد اوضحت هذه النقطة في الفصلين السابع والثامن حيث بينا انه ، بما ان معدل الربح يبقى ، عامة ، على ما يكفي من الاستقرار ، فانه ينجم عن ذلك استقرار مماثل في معدل الاجور) .

* * *

٣ ـ الربح في المخطط العام للتبادل
الملحق الاول بالفصل السادس
الموازنة النامية للتبادل بين بيير وبول

١ ـ آخذ ، من جهة اولى ، موازنة بول الذي صنع ثم باع الآلة لقاء غرام من الذهب : انها تبدو كمايلي :

الاصول	الخصوم
الصندوق : غرام من الذهب(٩)	رأس مال : قيمة نتاج متراكم لعشر ساعات عمل

وأنا استعمل كلمة رأس مال ، هنا ، في معناها الحقوقي أو المحاسبي العادي (راجع المعالجة الرابعة) . وفي هذا المعنى ، يقيس رأس المال مدى حقوق صاحب المشروع في الموجودات . ان بول يملك كلية قيمة الموجودات لانه لم يقترض شيئاً من أحد ليقتنيها : لقد اقتناها بتخليه عن ١٠ ساعات من عمله : فقيمة رأس المال تساوي ، اذن ، قيمة نتاج ١٠ ساعات عمل : فنحن نرى لماذا وكيف ينطبق المفهوم الحقوقي أو المحاسبي لرأس المال على المعنى الذى استعملت ضمنه ، حتى الآن ، كلمة رأس مال : ادخار أو نتاج عمل متراكم .

٢ ـ اخذ ، من جهة اخرى ، موازنة بيير الذي تخلى لبول عن غرام الذهب ليشتري منه الآلة :

الاصول	الخصوم
تجميد : آلة = قيمة غرام ذهب	رأس مال : قيمة نتاج متراكم لعشر ساعات عمل

ان هاتين الموازنتين لا تلغيان بعضهما بعضاً : انهما تتكاملان لبيان التبادل . ففي برهة وضعهما ، كانت اصول الجانبين موجودة حقاً ، غرام الذهب في صندوق بول والآلة في ورشة بيير : ولذلك يقترف خطأ فادح بخلط الموازنة الفورية لكل من المتبادلين، مأخوذاً على حدة، بالموازنة الكاملة للتبادل . فقد كان من نتيجة التبادل ابدال مادة بأخرى في موجودات كل منهما ، ولكن التبادل لا يقوم على هذا الابدال :

ان هذا هو ما يرتد اليه التبادل بينهما ، من رجهة نظر كل منهما ، وهذا هو السبب الذي يكون من العبث ، من أجله ، البحث عن اثر التبادل في الموازنة الفورية لكل متبادل ، كما هو عبث ان نصنع مقصاً بواحدة فقط من شفرتيه . فليس كل من هاتين « الموازنتين » المحاسبيتين حصراً سوى الصورة الفوتوغرافية لموجودات كل من المتبادلين المأخوذين في البرهة (ق+١) التي تلت التبادل : ففي هذه البرهة يملك بول غراماً من الذهب ويملك بيير آلة : وهذا ما نقرؤه في « موازنتهما » التي سأسميها في هذه المرحلة ، لإزالة كل التباس ، ميزان حسابات : ان ميزان الحسابات هو بمثابة موازنة مدغمة :

وقد كانت « موازنة » بيير (أو بالأحرى ميزان حساباته) تتبدى في البرهة (ق=١) التي سبقت التبادل كمايلي :

الاصول	الخصوم
الصندوق : قيمة غرام من الذهب	رأس المال : قيمة نتاج متراكم لعشر ساعات عمل :

وفي البرهة (ق+١) التي تلت التبادل اصبحت هذه « الموازنة » تلك التي ذكرناها منذ قليل :

واذا اراد بيير ان يضع الموازنة الكاملة للعملية التي اتى على القيام بها ، فليس هناك اساس لاقتصاره على الاحتفاظ بـ « ميزان الحسابات » — أو الموازنة المحاسبية الخالصة — الختامي . فاذا اجرينا الموازنة الكاملة للتبادل الفوري بين بيير وبول ، فاننا نقارن بين ضربين من الاصول يظهران ، بصورة متواقتة ، في ملكيتين مختلفتين : أما عندما تجري الموازنة الكاملة للتبادل المؤجل بين بيير وبول ، في برهتين زمنتين مختلفتين . فيجب ان ندخل فيها نوعين من الاصول يظهران متعاقبين في ملكية واحدة :

ليس للقيمة من واقع سوى واقع عدد يظهر في حساب .

ان بيير قد راكم بانفاقه غرام الذهب لشـــراء الآلة ، اي انه بادل هذا الغرام من الذهب بآلة بدلاً من ازالته من ملكيته ، وهو ما كان يحدث لو كان قد انفقه من أجل استهلاكه الشخصي . وهذه النقطة هي التي يجب ان نحذر ، عندها ، من المحاكمات المجازية المزعومة . ان عادات لغوية قديمة — لم يراود ماركس الشك فيها وزوقها في « حركة ديالكتيكية» — تقودنا ، حتماً تقريباً ، إلى ان نستنتج ان قيمة غرام الذهب انتقلت إلى قيمة الآلة وانه يكفي ،

بالتالي ، ان تحسب مرة واحدة : الا ان القيمة ليست شيئاً ، انها « تنتقل » من سرعة إلى اخرى . فليس للقيمة من واقع آخر خلاف واقع عدد يظهر في حساب . والشيء السيء الوحيد الذي يمكن ان يحدث لها هو ان تسجل ، فيه، بصورة اعتباطيةأو ، على العكس من ذلك ، نسيان تسجيلها فيه. وهي لا تستطيع ، في الحالتين، شيئاً : فالمحاسب هو المخطيء :: وإذا اراد بيير في مثالنا، منذ البداية ، ان يسجل في دفتره الكبير الموازنة الكليةلاستثماره،فانه يجب ان يسجل ، في الأصول ، إلى جانب قيمة الآلة ، قيمة غرام الذهب الذي اقتنى به هذه الآلة ، وليس هذا التسجيل بريئاً من الاعتباطية فقط ، ولكنه ضروري أيضاً . ان قيمة هذا الغرام من الذهب الذي لم يعد لديه يمثل القيمة الكامنة للادخار المتراكم ، اولياً ، للحصول على الآلة . والايقاع الذي سترد اليه ، بموجبه ، قيمة هذا الادخار سيتوقف على معدل الربح . وبما ان لا شيء يأتي ، الآن ، ليوازن قيمة الادخار في العمود الآخر (الخصوم) ، فاننا سوف نسلم بأن يسجلها ، حالياً ، بحروف صغيرة . ولن يتحقق التوازن الا فيما بعد عندما تسمح عملية تبادل جديدة ، هي بيع الثمار التي تجنى من الآلة ، بالحصول على ربح .

الموازنة النامية للتبادل داخل موجودات بيير .

هذا هو السبب الذي يؤدي ، من أجله ، وصف التبادل الذي جرى داخل موجودات بيير إلى وضع موازنة اقتصادية ستكون أكثر نمواً من الموازنة المحاسبية (أو ميزان الحسابات) التي ظهرت في برهة (ق+١) . وهذه الموازنة النامية ستتبدى على الصورة التالية : :

الاصول	الخصوم
قيمة	رأس المال : حق في الاصول
تجميد غرام ذهب	المؤلفة من آلة
آلــة	الربح المتوقع : مقابل قيمة
نتاج متراكم	ادخـــار يمثـــل نتـــاج
لعشر ساعات عمل : غرامذهب	عشـــر ســـاعات عمـــل
المجموع : ٢ غ من الذهب	المجموع : قيمـــة النتاج المتراكم لعشرين ساعة عمل.

وسوف تقابل موازنة بيير النامية موازنة مناظرة لبول . وسوف تكون موازنة بول هي التالية :

الاصول	الخصوم
قيمة	رأس المال : حق في الاصول
الصندوق : غرام ذهب	المؤلفة من غرام ذهب
نتاج متراكم لعشر	الربح المتوقع : مقابل ادخار
ساعات عمل : غرام ذهب	يمثل النتاج المتراكم لعشر ساعات عمل
المجموع : ٢ غ ذهب	المجموع : قيمة النتاج المتراكم لعشرين ساعة عمل

ولن يدهشنا ان يستطيع بول توقع ربح من غرام الذ ب الذي اقتناه لقاء الآلة . ويكفي ان نفترض ان هذا الغرام من الذهب

قد استعمل انتاجياً لشراء آلة نسيج (يفترض لها مردود مماثل لمردود (القطافة) مثلاً ، أو لاستخدام اجراء : أما اذا انفق بول ، على العكس من ذلك ، غرام الذهب على استهلاكه الشخصي ، فان قيمته ستفقد نهائياً . ويكون بول قد اهدر المدخر .

ومن الخطر التعسفي في الممارسة ان يمسك بيير (أو بول) محاسبة بموجب هذه الطريقة . ان بيير قد اتى على استلام الآلة فقط . انه لم يشغلها بعد . فمن الجسارة حقاً ، من جانبه ، ان يسجل ، سلفاً ، الربح الذي يتوقعه من استثمار مليء بالتقلبات بالضرورة . الا انه ليس لدينا اي سبب لنعاني الهاجس نفسه . فليس احدنا بيير صاحب المشروع ، بل انه مراقب يفحص ، من الخارج ، التبادل دون ان يشارك فيه . فلا شيء يمنعنا ، اذن ، من وصفه في كليته قبل ان يصل إلى نهايته . ومن أجل ذلك ، اسجل في الاصول ، في موازنة بيير الاقتصادية ، قيمة النتاج الذي راكمه بيير بالعمل خلال ١٠ ساعات ، يوم الاثنين ، لصنع قطافة (١٠) زيادة على قيمة الآلة ، وأسجل في الخصوم ، كرأس مال مقبل أو ربح ، القيمة المقابلة لهذا النتاج المتراكم وكون قيمة الادخار (رأس المال) توجد ، في هذه البرهة ، كما لو كانت مجسدة مادياً في الآلة ، لا يليه انه يجب التوقف عن حسابها .

ولندل ، قبل ان نمضي ابعد من ذلك ، بالملاحظة التالية الهامة لفهم ظاهرة التبادل : فالحالة العامة ليست التبادل بين بيير وبول في البرهة نفسها من الزمن ، بل هي التبادل بين بيير وبول في برهتين زمنيتين متعاقبتين . وبالفعل ، نحن أمام أحد امرين : فاما ان يكون بيير هو صانع الآلة المستفيد منها ، وفي هذه الفرضية يجري التبادل بين النتاج

المتراكم للعمل ، من جهة ، والآلة من جهة ثانية ، وأما ان يكون بول صانع الآلة وبيير المشتري – المستفيد ، وفي هذه الفرضية يحلل التبادل الفوري بين بول وبيير إلى عمليتي تبـادل متناظرتين ومتدرجتين عبر الزمن ، احداهما داخل موجودات بيير والاخرى داخل موجودات بول .

اقتصاد غير ماركسي مخطط تماماً

سوف يعترض علي بأن الحالة الأكثر شيوعاً في اقتصاد بلد متقدم هي حالة التبادل بين عميلين اقتصاديين متميزين على اعتبار ان الاقتصاد البدائي هو ، وحده ، الذي يصنع فيه الانسان ، بنفسه ، الآلات التي يحتاج اليها ، وبالتالي انه تصنع من جانبي ان اعد التبادل الداخلي الحالة العامة . ان الاعتراض لا يصح الا اذا اتخذنا موقعنا على الصعيد الميكرو اقتصادي . أما اذا اتخذنا موقعنا على الصعيد الماكرو اقتصادي (ويجب الا ننسى انه الصعيد الذي اختاره الاقتصاد الريكاردي) ، فربما يكون سهلاً ان نتصور اقتصاد الأمة بكامله كما لو كان يؤلف مشروعاً وحيداً تجري داخله التبادلات بموجب المخطط البالغ التبسيط الذي اتيت على رسمه . وعن ذلك ينجم أيضاً ان اقتصاد التبادل – وهو تعبير مفضل حقاً ، دون شك ، على تعبير « اقتصاد رأسمالي » – يستطيع ، نظرياً على الأقل ، ان ينمو دون سوق . ولاعطاء الفرضية مظهراً مستقبلياً ، يمكن ان نتخيل ان مركزاً الكترونياً قوياً إلى درجة قصوى يحسب ، بالاستناد إلى ساعات العمل ورأس المال المتراكم ، القيمة النسبية لكل السلع والخدمات بالنسـبة لبعضها بعضاً (١١) ، وان علاقات التبادل – أو السعر – ستقام بالتالي ، في حين يعين المركز الالكتروني نفسه ، بالنسبة لكل تبادل ، المشـروع (أو الفرد الذي سيكون البائع والمشروع) أو الفرد (الذي سيكون المشتري) .

وهكذا يكون لدينا اقتصاد مخطط تماماً ولكنه غير ماركسي (على اعتبار ان التبادل يتضمن ربحاً) . أهناك حاجة لان نضيف ان مثل هذا الاقتصاد « الكامل » سيكون أدنى بكثير من اقتصاد سوق لان السوق ، ولو كانت غير كاملة ، هي ، إلى حد بعيد جداً ، افضل اداة تنبؤ ، اي تكييف ثابت للعرض مع الطلب ، واشد هذه الادوات مرونة .

التبادل لا يولد الربح ، ولكن لا ربح خارج التبادل

لنعد إلى بيير الذي يسعى ، الآن ، لبيع الثمار التي حصدتها قطافته . ان وارد هذا المبيع (التبادل) لن يؤمن ربحاً (مساوياً ، هنا ، لقيمة رأس المال الموظف لان معدل الربح هو ١٠٠٪) زائداً قيمة الآلة التي يهدمها الاستعمال الا بشرط واحد ، من البداهة ، كما سبق ان اشرت ، بحيث نجازف بأن لا نلاحظه : هذا الشرط هو ان يتقدم مبادل أجرى ، قبل ذلك ، عملاً جديداً لانتاج سلعة تصلح لان تبادل لقاء نتاج الآلة التي يستثمرها بيير : ان هذه الملاحظة كافية ، وحدها ، لتفكيك المفارقة الظاهرة التي اصطدم بها ماركس: ان التبادل عاجز ، في ذاته ، عن توليد الربح ومع ذلك ، فلا يحصل ربح الا بالتبادل — أو ، اذا فضلنا ذلك ، بالبيع . ولذلك ، فان ما سوف يلي ليس سوى نقل إلى حالة الآلة لما سبق ان قلته ، في الفصل السادس ، عن بيع (مبادلة) بيير للثمار التي قدمها اجيره جاك .

فلنعد إلى الموازنة النامية ولنطرح الافتراض التالي : منذ ان ينجز ، داخل موجودات بيير ، تبادل النتاج المتراكم (رأس المال الاولي) مع الآلة ، سواء اكان ذلك بصورة مباشرة (الفرضية الاولى حيث

يصنع بيير بنفسه الآلة التي يستثمرها) أم غير مباشرة .(الفرضية الثانية حيث يشتري بيير الآلة من بول) ، منذ ان ينجز هذا التبادل ، اذن ، لا يعود بيير ولا بول ولا اي شخص آخر يعمل : ماذا سيحدث عندما تسلم الآلة الروح ، وذلك لا يجري قبل ان تكون قد قطفت ، كما هو متوقع ، ٤٨٠٠ غ من الثمار ؟

وقد يحدث ان يكتفي بيير بأكل الثمار التي يتصرف بها ولديه منها ، ما يكفيه أربعة أيام . وأنا لا اشير إلى هذه الفرضية الا من أجل الترتيب لانه من الواضح انها خارج مجال تفكيرنا . وبالفعل ، فاذا استهلك بيير انتاج آلته ، فإن مسألة القيمة لا تعود مطروحة : فلم يسبق لاحد ان أكل قيمة : فالقيمة ليست شيئاً مداخلاً للنتاج (وهو ما يعبر عنه ماركس بمفرداته الثقيلة ، ودون ان يستخلص كل نتائجه ، بقوله : القيمة علاقة اجتماعية) .

وقد يحدث ، أيضاً ، أن يسعى بيير إلى اجراء تبادل جديد بواسطة هذه الـ ٤,٨ كغ من الثمار :

الفرضية الاولى : محاولة تبادل داخل الموجودات الخاصة

ينجز التبادل الجديد ، كالاول ، داخل موجودات بيير . وكان قد سجل في موازنته الآلة مقابل غرام من الذهب (قيمة النتاج الذي كلف ١٠ ساعات عمل) . وهذه الآلة زالت فيزيائياً : والشيء الوحيد الذي يستطيع بيير ان يفعله ، اذا كان يمسك حساباته ، هو ان يحل ، في موازنته ، بند « ثمار » محل بند « آلة » . ولكن ، بما ان الآلة قدرت ، بالضبط ، بغرام من الذهب ، فان هذا المقدار نفسه هو الذي يسجله تجاه حساب « الثمار » .

الفرضية الثانية : محاولة التبادل مع بول

بيير يتوجه إلى بول . وبما ان هـذا الاخير لم يضف شيئاً إلى موجوداته ، فانه لا يملك ، ابداً ، سوى قيمة غرام واحد من الذهب . فهو لا يستطيع ان يعرض على بيير أكثر من ذلك . وهذا الاخير « يبيع » ٤,٨ كغ من الثمار بغرام من الذهب .

ولا يمكن ، في الحالتين ، لاية قيمة واقعية ان تأتي لتسدد الدين المسجل بحروف صغيرة في موازنة بيير بتمثيلها النتاج المتراكم لعمله الذي كان قد استثمره في صنع الآلة (أو اقتنائها) :

والامر سيكون مختلفاً تماماً لو :

— ان بيير ، في الفرضية الاولى ، كان قد صنع آلة اخرى أو استخرج غراماً من الذهب أو كرس ، أيضاً ، ١٠ ساعات عمل لانتاج مادة ما .

— لو ان بول ، في الفرضية الثانية ، قد عمل ، في الوقت المنقضي ، ١٠ ساعات ، لاستخراج غرام ذهب اضافي أو لصنع آلة اخرى أو ، أيضاً ، لانتاج شيء قابل للمبادلة من شأنه ان يطلبه بيير :

في الحياة الاقتصادية الجارية ، يحسب السعر الذي يجب ان يباع به ، انتاج اداة انتاج — آلة مثلاً — من أجل ان تكون هذه الاداة ربحية » : وكان هدفي ، في المقطع الذي اتينا على قراءته ، هو ان اجتاز الطريق المعاكس مبيناً الشروط التي سيمكن ، ضمنها ، مبادلة النتاج المذكور بهذا السعر . وبتحديد هذه الشروط نكشف عن كيفية

توليد الربح بعمل جديد . ولن يدهشنا ان يكون العمل الجديد قد نفذ ، في اغلب الاحيان (فرضية التبادل بين اشخاص مختلفين) ، خارج المشروع الذي صنع النتاج المعروض . وسوف نتذكر اننا سجلنا ، في ما اسميته الموازنة الاقتصادية النامية ، في الاصول :

١ — نتاج ١٠ ساعات عمل راكمه بيير (غرام الذهب الذي اشترى به الآلة) .

٢ — نتاج ١٠ ساعات عمل نفذه صاحب مشروع هو ، هنا ، صانع الآلة . ان قيمة يخلقها آخرون ستبادل ، داخل موجودات بيير ، لقاء قيمة اخرى خلقها آخرون (١٢) :

وهنا ، توجد ملاحظة تفرض نفسها لتجنب وقوع قلب للحدود ، في باقي العرض ، يثير صعوبات تفسير لا تذلل . فاذا تابعنا ، حرفياً ، المثال الذي حاكمت بموجبه ، فقد نحمل على الاعتقاد بان الربح يقابل قيمة الآلة المهدمة على اعتبار ان نتاج عمل جديد (ينفذه آخرون) يتجسد ، فيه ، الربح مادياً يأتي ، على ما يبدو ، ليحل محل هذه الآلة التي انتجت ، هي نفسها ، سابقاً ، بعمل الاخرين . الا ان هذا النحو

ليس هو الذي يناسب ، مفهومياً ، ان تحلل عليه العملية : فالآلة اوصلت ، كما يقال ، قيمتها للنتاج بقدر ما استهلكت بالاستعمال ، فقيمتها قد ابدلت اذن . ولكن ، هل يجب ان ندهش لان العمل الجديد الذي ولد الربح لا يأتي ليبادل بالآلة المصنوعة ، من قبل ، من جانب آخرين ، بل بالمدخر (رأس المال) الذي راكمه بيير سابقاً ؟ والمحاسبة المزدوجة هي التي تصف ، هنا أيضاً ، افضل الوصف ، ظاهرة التبادل . فقد توجب على بيير ، لاقتناء الآلة (أو صنعها) ،

مراكمة ١٠ ساعات عمل وهذا الادخار اعطاه حقاً في نتاج آخر (ما) لعشر ساعات عمل . وهو دين سجله على العمود الايمن من موازنته في بند « رأس المال » .

الموازنة القبلية والموازنة البعدية .

تبدو قواعد المحاسبة المألوفة ، للوهلة الاولى ، متناقضة مع المخطط الذي اتينا على عرضه (اشرنا إلى دلك في الهامش رقم ١١). ويأتي التباين هنا من ان واحداً من أكثر مبادىء محاسبة المشروعات ثباتاً واقلها عرضه للمساءلة هوان تكاليف الانتاج تسجل فيها على اساس القيمة الاصلية . فالمشروع التجاري سيقدر مختزناته ، مهما كانت الطريقة المستعملة : « جرد دائم » أم اي جرد آخر ، بموجب حساباته لسعر الشراء . وسوف يقدر المشروع الصناعي قيمة منتجاته بموجب سعر كافة كل العناصر المتنوعة التي اسهمت في صنعها (مواد اولية ، يد عاملة ، اطفاء الآلات الخ .) : ذلك هو المبدأ ، ولا نستطيع الا اقراره : الا يكون من قبيل ادخال التعسفي من الباب الكبير ان نسمع لمشروع بتسجيل مختلف اصوله ، في موازنته ، بقيمة تحققها ؟ فاذا اتفق ان سلمنا بمثل هذه الممارسة ، فان واحداً من الاهداف الرئيسية لكل محاسبة ، وهو السماح بتقدير أكثر ما يمكن موضوعية لنتائج الاستثمار ، يبقى خارج المتناول . ان هذا التقدير يثير مسائل من كل الانواع غير محاولة تماماً . فكيف نمنح انفسنا ادنى من فرصة في التغلب على هذا القدر من الصعوبات اذا جردنا انفسنا من الاساس الوحيد المتين الذي يتوفر لنا والذي لم نستوعبه بسهولة ، وهو : حساب سعر الكلفة بموجب القيمة الاصلية للعناصر التي دخلت في الصنع ، دون حسبان ادنى حساب للربح المتوقع ؟

الا انه ليس على الاقتصاد السياسي إن يتخذ وجهة نظر رئيس المشروع أو المحاسب . فوظائف رئيس المشروع تملي عليه ان يتخذ موقعه قبل فعل التبادل : فهو ينظم حياة مشروعه ويقيم محاسبته من أجل هذا الفعل ، تاجراً كان أم صناعياً . انه يقتضي ، في الوقت نفسه ، معرفة تحليلية أكثر ما يمكن دقة عن جملة الفعالية الجارية في مختلف المكاتب والورش والمخازن الخ .. (معرفة ممكنة بفضل مضاعفة حسابات الادارة والاستثمار) وكذلك معرفة تركيبية تتصل بالمحاسبة بالمعنى الحقيقي للكلمة . ان الاقتصاد السياسي ليس عديم المبالاة بمسائل المشروع ، والا هدد بأن يكون خطاباً عقيماً وعرضاً رياضياً لا علاقة مباشرة له بالشخص . ولكن طموحه الاول هو الاحاطة بجملة ظواهر الحياة الاقتصادية وهو يقود ، من أجل فهمها موضوعياً ، إلى تأملها من الخارج . وليس على عالم الاقتصاد ، كرئيس المشروع ، ان يحضر للتبادل ، بل يجب عليه تحليله وتفسيره ، ومن أجل ذلك يجب ان يتناوله في البرهة التي يحدث فيها . اليس بديهياً ان الربح ، في البرهة التي يجري ، فيها التبادل ، اذا كان هناك ربح ، يكون محتوى في السعر ؟ وبقدر ما يكون خطراً تعسفياً ان يدخل صاحب المشروع ، سلفاً ، ربحه في قيمة المواد التي تؤلف اصوله ، يكون تعسفاً ، من جانب عالم الاقتصاد ، ان يستبعد هذا المركب لسعر المبيع في حين انه موجود ، حقاً ، فيه ، في اللحظة التي يمارس ، فيها ، قدرته على التقصي .

لننظر كيف كان يمكن لبيير ان يصف ، في موازنته ، ما جرى خلال الساعات العشر من عمل القطافة . انه سيكون محمولاً على

الغاء قيمة الآلة ، اي غرام من الذهب ، من الاصول على اعتبار ان الآلة يجب أن يلقى بها إلى المهملات بعـد ١٠ ساعات عمل . وكان سينقل هذه القيمة إلى بند جديد مفتوح في موازنته : « الثمار التي قطفتها الآلة » . وكانت الـ ٤,٨ كغ من الثمار ستسجل مؤقتاً ، اذن ، في الاصول بوصفها مساوية لغرام من الذهب (١٣) .

ولكن ، هوذا نتاج بيعها يعطي ٢ غ من الذهب .. ان الربح البالغ غراماً من الذهب لا يظهر بوصفه جزءاً لا يتجزأ من القيمة التامة للسلعة ، بل يبدو وكأنه هبط من السماء . وينتهي ذكاء المحاسبة ، دائماً ، بالاصطدام بانتقال القيمة الاصلية (المقدرة باسعار الكلفة) إلى قيمة التحقق . ويتردد تقنيو المحاسبة بين هذين القطبين . أما علماء الاقتصاد والفلاسفة ، فانهم يقومون ، منذ أكثر من قرن ، ببهلوانيات عقلية عديدة ليشرحوا ظاهرة طارئة في الظاهر ، ولكنها ، كما رأينا ، متضمنة في التبادل .

ان قيمة الآلة المهدمة (نتاج ١٠ ساعات عمل) ابدلت بقيمة ٢,٤ كغ من الثمار ، في حين ان قيمة الـ ٢,٤ كغ الاخرى قد ادت الدين — الذي سجلته بحروف صغيرة ولا يظهر في الحسابات المألوفة — الناجم عن نتاج عمل متراكم اقتنيت بفضله الآلة . وهذه النقطة هي التي يلتقي ، عندها ، التحليل النظري بممارسة الاعمال . ذلك ان الموازنة ستقابل بالضبط ، في نهاية كل حساب (التعبير يجب ان يؤخذ هنا حرفياً) ، هذا المخطط . فنحن نعلم ، فعلاً ، ان بيير لم يكتف ، بقدر ما تستهلك الآلة بالاستعمال ، ينقل قيمتها إلى حساب الاصول المعنون « الثمار المقطوفة بالآلة » بل فتح ، في الخصوم ، حساباً باسم

« اخماد الآلة » محسوماً على الربح المقبل . بأي حق ينقل بيير ، مرتين ، قيمة آلة واحدة ؟ السنا هنا حيال لعبة خفة تثبت الطابع « البورجوازي » للمحاسبة المزدوجة التي اخترعها مصرفيو جنوى في القرن الرابع عشر ؟ الواقع هو ان الحسابات سليمة وتكتفي ، بالتالي ، بنقل قيمة الآلة مرة واحدة — بنسبتها إلى الثمار . فلماذا ، اذن ، فتح حساب اخماد ؟ لتسجيل قيمة رأس المال المتراكم اولياً لاقتناء الآلة (أو لصنعها) ، وليس قيمتها ، فيه ، في حساب المدين .

وكي نبيين ان الربح المقبل متضمن ، امكانياً ، في قيمة الثمار منذ ان تقطف هذه الاخيرة ، يجب ، كما فعلنا هنا ، ان تفحص الموازنة البعدية . فهذه النقطة تصبح غامضة منذ ان نحاكم قبلياً كما يجري (بصورة مشروعة جداً) في المحاسبة الجارية . فنحصل ، اذ ذاك ، على الانطباع — ولكنه ليس أكثر من انطباع — بان الربح هو معدل (١٠٪ ، ٥٠٪ ، ١٠٠ ٪ الخ حسب الحالة) يطبق ، بعدياً ، على سعر كلفة نتاج أو خدمة ما . ولكن نظرية القيمة — العمل — نظرية ريكاردو لا نظرية ماركس — تقدم لنا مفتاحه : فلا يعود الربح ، باعطائه اساساً عقلانياً لما يبدو حتى الآن ، الاشد تعسفاً في المحاسبة المزدوجة ، يظهر وكأنه هبط من السماء ، بل يظهر على ما هو عليه ، اي نتاج عمل جديد انجزه المبادل . لقد وصفت هذا الربح بأنه امكاني . وربما كان من الأفضل ان يقال ان وجوده خاضع لشرط معطل ، وهو ما يبرر ، في نظر المنظّر ، حذر المحاسب الذي كانت قيمة دخول الثمار في الحساب مساوية ، بالنسبة اليه ، لغرام من الذهب فقط ، وهي قيمة الآلة المهدمة .

فلن تعود الـ ٤,٨ كغ من الثمار تبادل بقيمتها التامة ، اي التي تشمل الربح ، الا بشرط ان يكون عمل جديد قد انجز من جانب المبادل . وعند ذلك ، سوف يستطيع بيير ان يبادل هذه الـ ٤,٨ من الثمار بنتاج ٢٠ ساعة عمل : غرام من الذهب وآلة اخرى مثلاً . ولنكرر ان المبادل الذي اشرت اليه ليس حتماً ، شخصاً متميزاً عن بيير . فيمكن ، بالمشروعية نفسها ، ان نفترض ان التبادل يجري بين بيير وبيير اذا كان هو الذي انجز العمل الجديد . فوجود الربح ليس استثناء من قانون التساوي في التبادل ، بل شرط لازم ليتحقق هذا التساوي .

روبنسون كان رأسمالياً قبل وصول جمعة

كان روبنسون ، الوحيد تماماً في جزيرته ، رأسمالياً وذلك قبل ان يلتقي جمعه بكثير . وربما كان كتاب دانييل دوفو المنشور في فجر القرن الثامن عشر يدين اولاً ، بنجاحه ، الكبير ، لمايلي : انه يعلن ، في انكلترا الريفية ، اندلاع الرأسمالية ببيانه كيف يستطيع رجل مقصور على موارده الخاصة ان يكون لنفسه حياة مريحة وذلك بفضل تراكم منتجات عمله . ان روبنسون هو عكس المتوحش بمعنى انه الرجل الذي يعمل عشر ساعات في حين تكفيه خمس ليقطف غذاءه اليومي ويفي بحاجاته الاولية .

ومن أجل إن يستطيع روبنسون ، نوعاً ما ، ان يشتري من نفسه القيمة التامة لانتاج آلته ، وبعبارة اخرى ، ليحتفظ بربح السلفة التي كونها لنفسه بمراكمته ، يوم الاثنين ، على صورة آلة (أو على اية صورة اخرى) ، نتاج ١٠ ساعات عمل ، يجب ان يعمل، أيضاً ،

يوم الثلاثاء اثناء عمل آلته وحدها ١٠ ساعات لصنع آلة اخرى تحل محل تلك التي ستصبح ، في نهاية اليوم ، خارج الاستعمال مثلاً .
وهكذا أصبح روبنسون الوحيد تماماً في جزيرته رأسمالياً وذلك بموجب التبادل وحده . وقد رأينا ما كان يمكن ان يحدث لو كان قد امتنع عن العمل يوم الثلاثاء . فبما انه كان عليه ان يستهلك ، في اليومين الاولين من الاسبوع ، ٢,٤ كغ من الثمار ، اي نصف انتاج آلته ، فقد كان سيبقى له بصفة «موجودات» ، الثلاثاء ، ٢.٤ كغ في حين ان المشروع الذي كان قد اسسه (« روبنسون وروبنسون ») كان سيدين له بنتاج كلف ٢٠ ساعة عمل للاسباب التي عرضناها منذ قليل . والنتيجة ان مشروع روبنسون وروبنسون سيكون خاسراً وكان سينبغي على مساهمه الوحيد ، روبنسون ، ان يرضى بخفض لدينه على نفسه . وليست هناك سوى وسيلة واحدة لتجنب ذلك هي : على روبنسون ان يعمل ١٠ ساعات يوم الثلاثاء . وهذا يعني ان يؤسس شركة اخرى ، روبنسون ٢ وروبنسون ٢ ، يبادل انتاجها ، قيمة بقيمة ، مقابل قيمة انتاج شركة روبنسون وروبنسون . ودون ذلك يكون روبنسون قد خسر وقته بالمعنى المطلق للكلمة . الا ان الرأسمالية ليست شيئاً آخر خلاف النظام الذي يسمح للانسان باستعادة القيمة التامة لانتاج عمله . لقد كان ماركس يسخر من الروبنسونيات ، وربما كان ذلك لان القصة الحقيقية لروبنسون كانت ، في الوقت نفسه ، التكذيب الابسط والاقل قابلية للدحض لتفسيره للرأسمالية .

* * *

٤ ـ المعاني المتنوعة لكلمة «رأس مال» الملحق الثاني بالفصل السادس

رأس المال ، بالنسبة للاقتصاد السياسي ، هو « النتاج المتراكم للعمل »، ويعني رأس المال ، في لغة المحاسبة ، « موقعاً دائناً » لصاحب المشروع . فالامر يدور ، اذن ، بالطبيعة ، حول بند من الخصوم . و« النتاج المتراكم للعمل » الذي يسمى ، أيضاً ، « المدخر » هو ، في التحليل الاقتصادي ، السبب المولد للدين المسجل في الخصوم والذي يملكه صاحب المشروع على اصول الشركة . واخيراً ، تستعمل كلمة « رأس مال » ، بصورة شائعة أيضاً ، وخاصة في هذا الكتاب ، بمعنى آخر . ان « النتـــاج المتراكم للعمل » يتخذ ، مشخصاً ، صوراً متعددة . فهو يتبدى ، احياناً ، على صورة ابنية ، واحياناً اخرى على صورة ادوات وآلات وغذاء وملابس الخ .. وبايجاز على صورة كل المواد « المستعملة في الانتاج » حسب التعريف الذي ذكرت به في بداية الفصل الرابع . وعند ذلك ، فان كلمة « رأس مال » لا تكون مرادفة لمدلول « المدخر » المجرد أو « النتاج المتراكم للعمل » ، بل تدل على الجملة التي تؤلفها الاشياء المنتجة بالعمل البشري : مادية (آلات الخ ..) أو غير مادية (براءات اختراع الخ ..) تستعمل من أجل « اعطاء العمل نتيجة ». وتؤلف « رؤوس أموال ــ الاشياء » مقداراً مساوياً لها من بنود اصول المشروعات أو الامة بكاملها .

وربما كانت هناك مزية كبيرة لامتـــلاك كلمتين مختلفتين ، على الاقل ، للدلالة على رأس المال حسبما يتبدى في موقع موجب أو موقع سالب. وكانت لغة كبار الكلاسيكيين الانكليزية تجري ، إلى حد ما ، هذا التمييز باستعمالها كلمة «المخزون» بالمعنى الموجب احياناً ، وكلمة رأس المال (بالمعنى السالب والمعنى الموجب حسب الحالات) وسأحاول ، في بقية هذا الكتاب ، ان اتطابق مع المصطلحات التالية :

النتاج المتراكم للعمل = المدخر = رأس المال الموظف = الحصة الأولية (بالمعنى السالب) .

رأس المال الشيء = اداة انتاج (المعنى الموجب) .

ان التحليل المحاسبي (الاولي) لمفهوم رأس المال الذي يتبدى في اصول الموازنة كقيمة لإداة الانتاج الصالحة لاعطاء ربح ، وفي الخصوم كدين على قيمة المدخر المكون سابقاً للحصول على اداة الانتاج هذه ، إن هذا التحليل يبرز الخديعة التي لا تصدق للمحاكمة المسماة «الديالكتيكية» . ان لرأس المال ، في رأي الماركسيين ، طبيعة ديالكتيكية . فقيمته تتبدى على صورة سلعة احياناً ، وعلى صورة « مال » احياناً اخرى . والواقع ان هذا التأرجح ، بقدر ما يعني شيئاً عندما يعبر عنه بهذه اللغة ، يرد إلى العمودين المقامين من جانب المحاسبة المزدوجة . ولكن ازدواج الحسابات – وهل من حاجة إلى التدقيق في ذلك مرة أخرى ؟ – لا يدين بشيء لتفكير فلسفي حول مختلف « صور » القيمة . انه ناجم عن توضيح منطقي لوظيفة رأس المال . والطابع المنطقي للمحاسبة المزدوجة هو الذي يجعلها مدخلاً إلى دراسة الاقتصاد السياسي أفضل من الديالكتيكية الهيغلية .

* * *

٥ - حول «مقدمة» بييرو سرافا
الملحق الثالث بالفصل السادس

ان معدل الادخار الصفري هو ، ضمنياً على الاقل ، الفرضية التي يحاكم بييرو سرافا بموجبها في كتابه « انتاج السلع بسلع » ، وهو كتاب يقدمه المؤلف الذي ندين له بطبعة كامبردج المتقنة لريكاردو بوصفه « مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي » . ان سرافا يفترض اقتصاداً في وضع يستطيع ، معه ، ان يعيد انتاج ذاته . الا ان نظام التبادل ، كما حاولت بيان ذلك هنا ، مغلق عندما لا يعود هناك ضم لعمل جديد .

ان تحليل سرافا هو من طبيعة تعمل على تقدم فهم الظواهر الاقتصادية عندما يدخل مدلول معدل ربح مطرد وعندما يؤكد ان معدل الربح محدد بمعدل نمو الاقتصاد و « النزوع إلى الادخار » لدى الطبقة الرأسمالية .

وبالمقابل يبقى المؤلف ، على ما يبدو لي ، سجيناً لاوهام الاقتصاد السياسي المعاصر (وبصورة اعم لكل الاقتصاد السياسي غير الريكاردي) عندما يحل محل وسائل العيش التي يفترض انها تمثل الاجر ما يسميه « كميات متجانسة من العمل » . ان مثل هذا الابدال جدير بتلميذ لآدم سميث وليس لريكاردو (راجع الفصل الخامس) .

ويفترض سرافا ، أيضاً ، ان السلع تبادل فيما بينهما بنسبة ما تقتضيه من عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة عندما يكون لدينا ج=١ ، اي عندما يمتص الاجر كلية الدخل وتكون ر (معدل الربح) = الصفر . فقد رأينا فعلاً ، ان معدل الربح يؤثر في قيمة التبادل النسبية للسلع منذ البرهة التي تكون ، فيها ، سيرورات صنعها ذات فترات زمنية مختلفة . فنحن نعيد ، اذن ، مبدأ تناسب قيمة التبادل مع كم العمل اذا افترضنا معدل الربح مساوياً للصفر . ولكن ، هل كان من شأن ريكاردو ان يقبل بالمحاكمة بموجب فرضية تفترض حالة التوقف التي يمكن ان نعدها بمثابة نهاية عهد الاقتصاد السياسي ؟ الا يعود التبسيط الذي يدخله سرافا إلى ابعاد المسألة الاساسية التي كان سميث غير قادر على حلها (كيف يمكن التوفيق بين مبدأ القيمة - العمل ووجود الربح ؟) لان كمية العمل المكرسة لانتاج سلعة تمثل ، في رأيه ، قيمة الاجر ؟

--

ان النقطة التي يخلط فيها سرافا بين مفاهيم الاقتصاد السياسي المكتشفة والافكار المتلقاة من الاقتصاد السياسي المعاصر اشد الخلط هي عندما يحاول تعريف معيار « مثالي » . انه يلاحظ الصعوبة حقاً : فطالما تنتج السلع بموجب نسب مختلفة من « رأس المال » والعمل ، فان ايا منها لن يستطيع ان يكون ، بالضبط ، كله ، معياراً كاملاً . وللخروج من هذه الصعوبة يفترض سرافا اقتصاداً تنتج ، داخله ، السلع « المشتقة من النظام المعياري » بنسبة متماثلة من رأس المال ، والعمل (١٤) . وتتكون وحدة القيمة الجديدة من « الدخل القومي المعياري » المعرف بوصفه الكمية التي يجب جمعها من السلعة المعيارية

لتكوين النتاج الصافي للنظام المعياري . وبناء سرافا ، من هذه الناحية ، متناقص الوضوح وذلك لانه يسعى ، بوسائل ملتوية ، إلى حل مسألة لا تتحمل حلاً : فالمعيار المثالي غير موجود ولا يمكن ان يوجد . الا ان سرافا يعود ، في نهاية محاولته البارعة والعميقة في الوقت نفسه ، إلى الوقوع في الخطأ المشترك على اعتبار انه يمضي حتى كتابة انه اذا اعطيت (ر) ، فان كمية العمل يمكن ان تستخدم كمعيار قيمة . وهكذا يكون المختص بريكاردو ، بدوره ، ضحية وهم سميث ـــ وهو ما يقوده إلى الاستسلام ، هو أيضاً ، لايهام معيار العمل . ان كمية العمل التي تصبح المقياس الجديد « المطلق » هي تلك التي « يمكن ان تشترى بالنتاج الصافي المعياري » . لقد بقي سرافا فعلاً ، على الرغم من موهبته ، عند حدود « مقدمة نقد الاقتصاد السياسي » لأنه يستمر ، هو الاخر ، في اعتبار كمية العمل سلعة .

وقد بقي سرافا ، كذلك ، عند عتبة النظرية الريكاردية دون ان يدخلها حقاً عندما يقول ان معدل الربح يمكن ان يحدد « مستوى المعدل النقدي للفائدة » في حين ان ريكاردو على حق ، ضد كل المنظرين الليبراليين المحدثين ، عندما يقول ان معدل الفائدة محدد بمعدل الربح وليس العكس . ولكن سرافا لم يعرف اعادة وضع الربح في الالية العامة للتبادل .

ويشرح سرافا ، أيضاً ، لماذا يجب على النتاج الذي تعطيه آلة ان ينخفض بقدر ما تنقضي الاعوام لان سعر الآلة يهبط .والواقع ،كما رأينا ، ان الربح هو القيمة المقابلة لرأس المال (المدخر) وليس للآلة.

* * *

٦ ـ نقد منحنى الطلب
الملحق الأول بالفصل الثاني عشر

الخبز ، في بلد يأكل فيه جميع الناس حتى الشبع ، ليس نادراً ، ومع ذلك فهو ليس مجانياً . فالخبازون يبيعونه بكلفة انتاجه تقريباً (بما فيها الربح) وكذلك هو الامر بالنسبة للملح ولكل السلع الضرورية الضعيفة السعر . وكون كلفة انتاج هذه المواد منخفضة جداً يفسر لماذا يقابل الطلب المليء ، بالنسبة اليها ، كلية الحاجات التي يجب تلبيتها تقريباً ، على اعتبار ان ما من شخص يكون على درجة من الفقر لا يستطيع معها ان يشتري كمية الخبز أو الملح التي يحتاج اليها . ولكن الندرة ليست ، كذلك ، السبب المولد للقيمة بالنسبة لجملة المواد القابلة لاعادة الانتاج في سوق حرة . فاذا كانت سيارة عادية لاسرة متوسطة تباع بمبلغ ١٠٠٠٠ ف ، فإن هذا السعر لا يفسر بمزايدة المشترين. فهو يقابل ، بصورة تقريبية ، كلفة انتاج السيارة . والانتاج المحلي والواردات ستقدم للسوق قدر ما تطلبه من سيارات بهذا السعر . وإذا تزايد الطلب على السيارات بسرعة ، فانه ينجم عن ذلك فاصل بسيط بين تاريخ التوصية وبرهة التسليم . والاحتمال ضعيف على كل حال في ان يكون الاحتكار الجزئي والوقتي الذي يدل عليه هذا التأخير من طبيعة يزيف ، معها ، مبدأ التساوي في التبادل بصورة ذات دلالة. فلن يكون السعر اعلى من كلفة الانتاج الواقعية الا بقليل وهو

ما يعني ان الصانع لن يستطيع الحصول على ربح زائد كبير جداً فوق الربح المتوسط . لنفترض ان كلفة انتاج سيارة تنخفض بمعدل ١٠ بالمئة مع بقاء كل الاشياء الاخرى على حالها (المداخيل ، اسعار المواد والخدمات الاخرى الخ ...) . ان المنافسة بين الصناع ستؤدي إلى جعل سعر المبيع ٩٠٠٠ ف ، وسوف يمكن ،بهذا السعر الجديد، الوصول إلى طبقة جديدة من المشترين كانت ، حتى ذلك الحين ، امكانية . واذا ارتفعت كلفة الانتاج ، على العكس من ذلك ، لسبب من الاسباب ، فان سعر المبيع سيزيد بالضرورة وسوف يثبط ذلك ، احتمالاً ، عدداً ١٠ من المشترين .

ان منحنى الطلب يقوم ، في اعم صورة ، على ربط سعر بكمية ربطاً تابعياً مثال : اذا كان الطلب السنوي للسيارات ، بسعر ١١٠٠٠ف يبلغ ١٣٥٠٠٠٠ وحدة فسوف يبلغ بسعر ١٠٠٠٠ ف ، ١٥٠٠٠٠٠٠ وحدة ، وبسعر ٩٠٠٠ ف سوف يبلغ الطلب ١٧٠٠٠٠٠ وحدة الخ والمنحنى .



متجه ، الا في حالات استثنائية ، من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الاسفل (وأنا اذكر هنا بالنظرية في خطوطها الكبرى) لان الكمية المطلوبة تزيد ، في اغلب الاحوال،اذا انخفض السعر والعكس بالعكس . ذلك هو فعلاً ، بموجب مصطلحات علماء الاقتصاد المحدثين ، «قانون الطلب» (١٥) . ولكن علاقة التابعية التي تربط الكمية بالسعر

« لم يمكن استعمالها ابداً في كل مسألة مشخصة » كما يلاحظ ميلتون فريدمان ببراعة .ولاحاجةللمضي في التأمل بعيداً جداً لفهم عجز منحنيات الطلب عن بيان الواقع . ويكفي ان ننبه إلى التعسف الذي يهيمن ، بالضرورة ، على انشائها . حول اي شيء يدور الامر ؟ انه يدور حول الدلالة ، في منحنى ، على الكميات التي ستطلب ، ضمن أسعار مختلفة ، في فترة واحدة من الزمن . الا انه لا يوجد ، في كل فترة زمنية ، سوى سعر واحد وكمية واحدة مطلوبة . فالفرنسيون اشتروا مليوني سيارة عام ١٩٧٣ . فكم كان يمكن ان يشتروا منها لو ان السعر كان ادنى بمقدار الثلث ؟ ان ابرع دراسات السوق لن تستطيع قط ان تعطي أكثر من اجابة تقريبية جداً عن مثل هذا السؤال . فلماذا يصر علماء الاقتصاد ، في هذه الشروط ، على ادخال مثل هذه الوظيفة التابعية في محاكمتهم ؟ لان تبرير وجود « قانون » للعرض والطلب ضروري من أجل تصور منحنى للعرض ومنحنى للطلب في وقت واحد . ويدل الاول على السعر الادنى الذي سيوافق المنتجون على ان يصنعوا ، لقاءه ، هذه الكمية أو تلك . ويدل الثاني على الكمية القصوى التي ستشترى بهذا السعر أو ذاك . والنقطة التي يفترض ان يتلاقى المنحنيان عندها هي سعر التوازن في السوق . ونقطة التوازن هذه هي ،في النظرية الكلاسيكية ، كلفة الانتاج المحددة موضوعياً بكمية العمل . (فهي تتوقف اذن ، حصراً ، على شروط الانتاج) . ولا يمكن ان يوجد ، في النظرية الليبرالية الجديدة ، اي تحديد من من هذا النوع على اعتبار انه يجري تصور كلفة الانتاج بوصفها جمعاً لعدد معين من الاسعار (اجور ، مواد اولية الخ ...) يتوقف مستواه ، أيضاً ، على العلاقة بين العرض والطلب .

فيجب ، اذن ، من أجل وضع منحنى العرض ، الانطلاق من الاسعار الموجودة والمحاكمة كما يلي : بالاسعار الحالية لليد العاملة والمواد الاولية الخ ... ، يبلغ سعر كلفة سيارة ١٠٠٠٠ ف لانتاج يبلغ ١،٣٥٠،٠٠٠ سيارة . فسوف تكون الـ ١٠،٠٠٠ ف السعر الادنى الذي سيرضى الصناع ان ينتجوا ، به ، هذه الكمية (ان الهامشيين ، كما سبق ولاحظت ، غير قادرين على ان يحددوا لنا ما اذا كانت هذه الـ ١٠،٠٠٠ ف تشمل ربحاً أم لا ، وما هو السبب اذا كان الرد ايجاباً ... ولكن لندع هذا الامر).وينجم عن ذلك ان منحنى العرض ، في النموذج « الليبرالي الجديد » ، عاجز عن ان يكشف لنا القيمة النسبية للسلع فيما بينها على اعتبار انه يجب اللجوء ، من أجل انشائه ، إلى سلم الاسعار كما هو معطى ، فعلاً ، من جانب السوق . ومن أجل ذلك ، فان وظيفة الطلب ، تبلغ هذه الاهمية. فعليها تقوم مسؤولية تفسير سلم الاسعار كاملة. ولكن الا يفترض سلم الطلب ، كما يتصوره علماء الاقتصاد المحدثون ، هو أيضاً ، ان يكون سلم الاسعار معطى ؟ واذا كانت الحال كذلك ، كما سأحاول ان ابرهن ، فان النظرية العتيدة ليست الا تكراراً حتى ولو كانت على الصورة « المحسنة » التي اعطاها اياها جون هيكز .

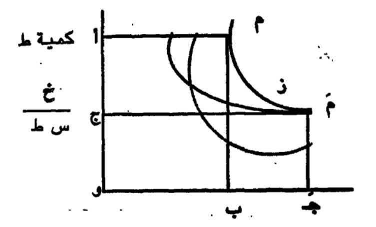
وليس هنا محل التذكير ، تفصيلاً ، بالنظرية مراجعة ومصححة من جانب هيكز.وسوف نركز الانتباه على بعض المسائل التي تطرحها .

لقد جرى الاعتراض على هامشيي مدرسة فيينا الاولى بأن نظريتهم كانت تفترض امكان الصياغة الكمية لمدلول في مثل غموض المنفعة وذاتيتها . وكان توازن السوق يحصل ، في رأيهم ، عندما تكون

العلاقة بين سعري سلعتين نسميهما (ص) و(ط) مماثلة للعلاقة بين منفعتيهما الهامشيتين :

$$\frac{\text{ع ص}}{\text{ع ط}} = \frac{\text{س ص}}{\text{س ط}}$$

ان انشاء منحنيات الطلب تقتضي ، مبدئياً على الاقل، ان نعرف بكم تتجاوز منفعة هذه الكمية من المادة (ص) منفعة تلك الكمية من المادة (ط) . واستبعاد هذا الشرط الذي يلقي ما يشبه ظلاً من الشك على كل محاكمة الهامشيين هو الذي يحاول ، من أجله ، جون هيكز ان يعطيه ، في « القيمة ورأس المال » ، عرضاً جديداً مستعيناً، خاصة ، بـ « اكتشاف » لفيلفريدو باريتو . وسوف يكفينا هنا ان نذكر بأن التجديد يقوم على انشاء منحنيات طلب انطلاقاً من منحنيات تسمى



منحنيات عدم التميز الذي يتعلق ابسط نماذجه بمستهلك مذغو للاختيار بين المادتين (ص) و(ط) .

فاذا كانت (م) و(مَ) واقعتين على منحنى عدم التميز نفسه ، فهو يعني ان المستهلك يستخلص القدر نفسه من « المنفعة » سواء امتلك الكمية (آ م) من (ص) زائدة الكمية (بـم) من (ط) أم الكمية (ج مَ) من (ص) زائدة الكمية (بـم) من (ط) .

وبما انه يفترض ان امتلاك الأكثر يعطي من الاشباع أكثر مما يعطيه امتلاك الاقل ، فان منحنيات عدم التميز الواقعة إلى يسار (ممَ) تمثل تركيبات أقل ملاءمة ، في حين تمثل المنحنيات الواقعة إلى اليمين تركيبات أكثر ملاءمة .

وهكذا فان المقارنة بين منحنيات عدم التميز تعلمنا ان هذا التركيب أفضل من ذاك ، ولكننا لسنا في حاجة إلى ان نعرف بكم هو أفضل : ومن أجل ذلك يرى هيكز في هذه المنحنيات اداة تقدم حاسم . كيف ننتقل من منحنيات عدم التميز إلى منحنى الطاب الذي يربط بين السعر والكمية ؟ اني ارد القاريء المعني بذلك إلى الكتب الجيدة (١٦) . والطريقة تقوم على نسبة دخل (خ) إلى المستهلك والقيام بالمحاكمة التالية : اذا كان المستهلك يكرس (خ) كلياً لشراء (ص) التي يساوي سعر الوحدة فيها (س ص) ، فانه يستطيع ان يقتني عدد الوحدات (خ / س ص) من (ص) واذا لم يشتر ، على العكس ، من ذلك ، الا وحدات من (ط) ، فانه سيحصل ، منها ، على عدد الوحدات (خ / س ط) ، وعند ذلك نصل ، بمستقيم ، النقطة (خ / س ط)

خ

الواقعة على الاحداثي الافقي بنقطة (———) واقعة على الاحداثي

س ص

العمودي . ان اية نقطة على هذا المستقيم تمثل تركيباً من (ص) و(ط) يستطيع المستهلك الحصول عليه بواسطة دخله (خ) . ويتم بلوغ نقطة التوازن في (ز) حيث يكون المستقيم مماساً لمنحنى عدم تميز (١٧) ، ومنحنيات الطلب (توجد منها انواع عديدة حسبما نفترض الثبات في الدخل أو في السعر) مبنية على اساس سلسلة من منحنيات عدم التميز وسلسلة من مستقيمات الدخل . والقارىء الذي يتفق له ان ينسى هذا اللغط الذي لم يكن على أحد ، قط ، ان يستخدمه الا لينجح في امتحانات يعرف الآن ما يكفي عنه من أجل قراءة ما بقي من هذه المعالجة .

ما هي الانتقادات التي يحق لنا ان نوجهها إلى منحنى الطلب الذي اكرر انه صنع ، من خلائط عديدة ، من جانب علماء الاقتصاد الهامشيين ليعيدوا ادخال « قانون » العرض والطلب بالقوة ؟

١ — ان مبرر وجود منحنيات عدم التميز هو التعبير عن سلم تفضيلات المستهلكين بصورة مستقلة عن الاسعار الموجودة في السوق . الا ان ذلك غير ممكن الا بالصدفة . ولننظر لماذا يكون الامر كذلك . لا حاجة لأن يكون المرء رياضياً كبيراً ليلاحظ ان انحدار منحنى لعدم التميز يقيس ، على الهامش ، معدل ابدال (ص) بـ (ط) (كمية من (ط) تعوض منفعتها على المستهلك تخليه عن وحدة هامشية من (ص)) ولكن ، هل من الممكن ان يعرف معدل الابدال هذا ، من

أجل كل المنتجات التي نشتريها ، دون الرجوع إلى ما تكلفنا اياه ؟ لنفترض اننا غصنا ، فجأة ، في عالم كل شيء فيه مجاني . ان سلم تفصيلاتنا سيعدل من جراء ذلك كلياً : فسوف يكف عن اثارة اهتمامنا عدد كبير من المواد التي نستهلكها حالياً لانها ارخص من سواها . فمعدل ابدال المارغارين بالزبدة ، بالنسبة لكثير من الفرنسيين ، مثلاً ، هو قضية سعر . فالمارغارين كان سيختفي من مطابخهم لو كانت الزبدة ارخص ، ومن باب اولى اذا لم تعد تكلف شيئاً . والامر هو كذلك بالنسبة للمنتجات الصناعية : فمن الذي سيختار جهاز تلفزيون غير ملون لو لم تكن المسألة مسألة مال ؟ والنتيجة هي : ان منحنى الطلب ، وهو مشتق من منحنيات عدم التميز ، اسير نظام الاسعار التي يفترض فيه ان يسهم في تفسير تشكلها . ولنضف إلى

خ   خ

ذلك ان مستقيم الدخل الذي يربط بين (———) و (———)

س ص   س ط

تابع ، من حيث الانشاء ، لنظام الاسعار .

٢ — ان وجود نقطة تماس بين مستقيم الدخل ومنحنى عدم التميز وهم بياني . لماذا ؟ لان منحنى تمثل نقاطه تركيبات متساوية المنفعة (مدلول ذاتي) ومستقيم تمثل نقاطه مختلف صور توزيع الانفاق الكلي نفسه بين عمليتي شراء (لحجمين قابلين للتقدير وللصياغة الكمية اذن) ، لان هذين الخطين ينتميان إلى مستويين مختلفين . وبما انه لا يمكن رسم المنحنى والمستقيم المذكورين على المستوى نفسه ، فقد أصبح من العبث ان نتخيل انه يمكن ان تكون لهما نقطة مشتركة .

ان النقطة (ز) هي ، بموجب تعاليم الهامشيين ، النقطة التي يكون فيها معدل ابدال (ص) بـ(ط) (بحدود المنفعة) معادلاً للنسبة بين سعريهما . وقد عرفنا ان المنفعة (ف) غير قابلة للصياغة الكمية ولكن

($\frac{\text{ف ص}}{\text{ف ط}}$) (التي تمثل انحدار منحنى عدم التمييز) ستكون

كذلك ، بصورة غير مباشرة على الاقل ، على اعتبار ان هذه النسبة

تساوي ، بالانشاء ، ($\frac{\text{س ص}}{\text{س ط}}$) (وهي نسبة تقيس انحدار

مستقيم الدخل) . اننا في صميم الايهام . فليس للمعادلة المزعومة

($\frac{\text{ف ص}}{\text{ف ط}}$) = ($\frac{\text{س ص}}{\text{س ط}}$) اي معنى على اعتبار انه يتم

التبادل (الاسعار) ، في نقطة توازن السوق ، متناسبة ، بصورة تقريبية ، مع كلفة الانتاج وليس مع المنفعة . ان علاقة التساوي هذه جديرة بالسكولاستيكية بقدر ما تفترض ان مدلول المنفعة يقابل مادة قابلة للصياغة الكمية .

ولنفتح ، هنا ، قوساً : ان معلمي المدرسة السيكولوجية لم يجهلوا ، بداهة ، هذا الاعتراض . وقد رأينا لعبة الخفة المستعارة من باريتو والتي استبعده هيكز بواسطتها . وما يبدو اطرف من ذلك هو خطوة والراس التي تقوم على افتراض المسألة محلولة . وهو يكتب مايلي :

« يبدو مستحيلاً : لاول وهلة ، ان نمضي بالتحليل ابعد من الواقعة التي هي ان المنفعة المطلقة للحدة تفلت منا لأنها ليست ذات علاقة مباشرة بالزمان أو المكان وغير قابلة للقياس مثل منفعة الاتساع ومثل الكمية المتملكة . حسناً .. ان هذه الصعوبة ليست مما لا يمكن التغلب عليه . لنفترض ان هذه العلاقة موجودة واننا سوف نستطيع ان نقدم بياناً مضبوطاً ورياضياً بتأثير منفعة الاتساع ومنفعة الحدة والكمية المتملكة من الاسعار » (١٨) .

ان هذه الطريقة السطحية ليست لا علمية قبلياً ، فغالباً ما يحمل العلماء على افتراض قابلية الصيغ الكمية لاشياء ليست كذلك فوراً ولكنها تصبح كذلك فيما يلي بعد ان تكون قد استخدمت دعامة للنظرية (تلك ما كانت عليه الحال بالنسبة للكتلة في الفيزياء مثلاً) . الا ان شيئاً من ذلك غير موجود مع « منفعة الحدة ». ان ريكاردو، أيضاً ، يفترض وجود معيار للقيمة العمومية (يسميه ، لمزيد من التسهيل : الذهب الا انه ليس له ادنى علاقة مع هذا المعدن (١٩))، وذلك مع تنبيهه باننا لا نملك ولن نملك مثل هذا المعيار الثابت . الا ان القيمة تتوقف ، في نظامه ، على شيء ما قابل ، نظرياً ، للصيغ الكمية ، هو عدد ساعات العمل ، وربما سيكون كذلك ، عملياً ، ذات يوم بفضل الحواسيب .

٣ — ان التحليل القائم على « وظائف الطلب » المزعومة ينتهي ، وقد جرد من الاساس ، إلى لفظية علمية مزعومة . والطلاب يعرفون جيداً « اثر الدخل » و« اثر الابدال » المنسوبين إلى تحولات سعر سلعة ما . فإذا هبط سعر سلعة ما ، فان المستهلك سينزع إلى ان يشتري

منها المزيد وإلى ان يضيق من مشترياته لمواد اخرى أصبحت اغلى نسبياً . هذا هو اثر الابدال . أما أثر الدخل الذي حظي بالمزيد من انتباه علماء الاقتصاد ، فهو ينجم عن كون هبوط سعر سلعة ما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلك الذي بقي دخاه الاسمي ، مع ذلك ، على حاله . واود ، هنا ، ان اتحدث عن الفرق في التفسير الذي تهتم به الكتب الجامعية بين عالم الاقتصاد الروسي سلوتسكي وجون هيكز . وهذا هو موضوع المشادة : يملك بيير دخلاً يبلغ ١٠٠ دولار . ان سعر (ص) كسعر (ط) هو دولار واحد . يشتري بيير ٥٠ وحدة من (ص) و٥٠ وحدة من (ط) . يهبط سعر (ص) إلى النصف . وعلى اثر ذلك ، يشتري بيير ٨٠ وحدة من (ص) بـ ٥٠ سنتاً (و٦٠ وحده من (ط) بدولار . فشراؤه الكلي ما زال يبلغ اذن ، ١٠٠ دولار ، ولكن شرطه قد تحسن . وعند ذلك ، يفترض ، لموازنة « اثر الدخل » انه يؤخذ منه ٢٥ دولاراً . ان بيير يستطيع ان يحصل على الكمية نفسها ، بالضبط ، التي كان يحصل عليها سابقاً (٥٠ وحدة من (ص) و٥٠ وحدة من (ط)) .

ان « الدخل الواقعي الظاهر » (كذا) لم يتغير في نظر سلوتسكي . وهو يستند إلى كونه يستطيع ، اذا شاء ، ان يشتري ، بالدولارات الخمسة والسبعين ، ما كان يشتريه بمائة دولار مهما كانت التركيبات الممكنة الاخرى . ولكن هيكز يرى ان ٧٥ دولاراً تمثل « دخلاً واقعياً » اعلى من المائة دولار القديمة . لماذا ؟ لان بيير استطاع بالسعر الجديد ، ان يختار الوقوع على منحنى تميز اعلى : فإذا اشترى ، مثلاً ، ٦٠ ص و٤٥ ط بدلاً من ٥٠ من كل منهما ، فذلك لانه

يفضل التّركيب الاول . ومن أجل ابقاء « الدخل الواقعي » على حاله : ينبغي ، في رأي هيكز ، ان تؤخذ من بيير بضعة دولارات لاجباره على العودة إلى منحنى التميز القديم (ولكن ، بداهة ، ليس بالتّركيب نفسه ٥٠ — ٥٠) .

ان كل هذه المماحكات لا تثبت براعة الاقتصاد السياسي ، بل هي تبين انحطاطه . إلى اي نوع من « الدخل الواقعي » يرجع الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢ ؟ إلى ما يتخيل بيير انه دخله على اساس اذواقه وتفضيلاته الخ ... والبراعة الحقيقية موجودة لدى ريكاردو الذي يرى ، كما نذكر (راجع الفصلين الخامس والثامن) ، ان الدخل « الواقعي » معروف ، موضوعياً ، بصورة مستقلة عن كمية المنتجات التي يمكن شراؤها بانفاقه . ان دخل ١٠٠ دولار يمثل ، بالنسبة لريكاردو ، قيمة نتاج ٣٠ ساعة عمل (٢٠) مثلاً . فيجب ، اذن ، ان يحصل بيير ، مقابله ، على على قدر ما تنتجه ٣٠ ساعة عمل من (ص) و(ط) (٢١) . فإذا هبط سعر (ص) ، فذلك لان كلفة صنعها أصبحت أقل ، وهو ظرف موفق سيتيح لبيير شراء المزيد من السلع ، ولكنه لن يؤثر ، ابداً ، في القيمة « الواقعة » لدخله .

ماذا نقترح على انقاض الاقتصاد السياسي التي لن يعود في امكان الانشاءات المموهة اخفاءها طويلاً ؟ لا مكان ، من أجل تفسير تشكل الاسعار في سوق تنافسية ، لمنحنيات الطلب التي تعود في جوهرها إلى افتراض تعادل بين الاشباع الناجم عن استهلاك كمية معينة من مادة (ص) ، من جهة ، ومبلغ من المال من جهة اخرى . ان حجم الطلب

محدد ، في الواقع ، بالقدرة على عرض نتاج ذي قيمة معادلة . ويكفي لبيان عمل السوق ، في جملتها ، ان نعرف العروض بموجب مبدأ كون الطلب ليس شيئاً آخر خلاف عرض سلعة مقابل اخرى . واقول ، لا ستعيد المثال المذكور في الفصل الثامن ، ان الطلب الفعلي ، في السوق ، للمجموع الذي يؤلفه مستخدمو ستروين ومساهموها ممثل في عرض سيارات ستروين . ان هذا المشروع يبيع (يعرض) سياراته . وبواسطة الوارد المقابل ، يحصل مستخدمو ستروين ومساهموها على السلع والخدمات التي يجب ان تقابل قيمتها (بالمعنى الكلاسيكي للكلمة) ، اذا لم يعتر التبادل اعوجاج خطير ، قيمة السيارات المعروضة خلال العام بصورة تقريبية . ان هذه السلع والخدمات المطلوبة تمثل عرض منتجين آخرين .

ولا يغني التضحية بمنحنيات الطلب ان نجهل دور الطلب في اقتصاد ما . فمن البديهي ان لا ينتج من أجل الانتاج ، وان الانتاج موجه بموجب الحاجات . ومن أجل ذلك تصنع ستروين ، اليوم ، سيارات بدلاً من عربات قطار ، وسوف تصنع ، غداً ، عربات قطار اذا غدا السفر بالقطار أكثر اقتصاداً من السفر بالسيارة. والحاجة إلى السيارات يعبر عنها من خلال منحنى عرض صانعي السيارات .

لقد رأينا ، قبل قليل ، ان منحنيات الطلب غير قابلة للاستعمال على النطاق الميكرو اقتصادي . ونرى ، الآن ، انها حشو على النطاق الماكرو اقتصادي . فالمعلومات التي يفترض ان تقدمها على النطاق الاول لا يمكن التحقق منها إلى الابد . أما على النطاق الثاني ، فهي لا تضيف شيئاً إلى ما كان معروفاً ، من قبل ، منذ البداية . والعلم

يرفض الانشاءات غير المجدية . وهو يملك ، كما سوف نرى ، سبباً اقوى ، أيضاً ، لرفضها .

ان منحنيات الطلب ، وقد ذكرت بذلك بصورة عابرة ، تدل على الكميات القصوى التي تشترى خلال الوحدة الزمنية (خلال السنة هنا) بسعر معين . وهي ، بذلك ، تطرح المسألة بصورة معكوسة . فاذا اراد بيير شراء شيء ما ، فذلك لانه يملك شيئاً آخر يعرضه ، مبلغ ١٠٠ دولار مثلاً . ان على بيير ، منطقياً ، ان يرفض شراء اي نتاج يساوي اقل من ١٠٠ دولار بهذا المبلغ ، ولكنه يجب ان يقتني اي نتاج يساوي أكثر من ذلك اذا اتفق ان تقدم احدهم لبيع ما يساوي ١٣٠ أو ١٥٠ دولاراً بمائة دولار . فالمشتري سيحدد لنفسه ، اذن ، الكمية الدنيا التي ينوي شراءها مقابل المبلغ المتوفر له . وسيضع بيير في منظوره الاشباع الذي يأمل في استخلاصه من شرائه والتضحية المالية التي يجب ان يرتضيها . ويبدو ذلك كما لو انه يثبت صواب المدرسة السيكولوجية ومنحنيات طلبها . ولكن ، على اي شيء ستنصب المقارنة ؟ على شيئين قابلين للمقارنة : قيمة ما يجري التخلي عنه — وصاحب دخل ما في موقع جيد بصورة عامة ، كما يقال ، ليعرف ان للقيمة بعض العلاقات الدقيقة مع العمل — من جهة ، وقيمة ما يكون مرغوباً من جهة اخرى . فمن غير المحتمل ان يوافق بيير على التخلي عن قيمة أكبر من القيمة التي يتلقاها ما لم يكن ضحية فتنة لا تقاوم من جانب الدعاية الخبيثة للاعلان أو ابتسامة البائعة المقنعة والمغرضة .. وسوف يقول بصوت كبير ، وقد تبين عندما عاد إلى بيته انه « لم يحصل على ما يقابل ماله » (وهو تعبير مشتق ، على خط مستقيم من مبادىء ريكاردو) ، انه قد « سرق » أو « خدع » حتى ولو لم يكن قد قرأ ، لدى ارسطو ، ان التبادل يجب ان يقوم على المساواة .

٧ ـ عناصر لنقد «التوازن العام»
الملحق الثاني بالفصل الثاني عشر
اصول مدلول «التوازن التام أو العام» للسوق

يمكن ، على ما يبدو لي ، ان نعارض نظرية « التوازن التام أو العام » للسوق العتيدة (جداً) والصادرة عن ليون والراس بعدد من الحجج الحاسمة . فقد أصبح علماء الاقتصاد الذين يقرون هذا الانشاء المصطنع نادرين منذ بضع سنوات ، ولكن ايا منهم لا يستطيع ان يبرر اسباب شكه بصورة نهائية : لماذا ؟ لان مدلول التوازن العام هذا مرتبط بالنظرية السيكولوجية للقيمة التي تجعل من الندرة « سبب قيمة التبادل » (ليون والراس) وانه يجب ، بالتالي، رفض هذه النظرية لالقاء الضوء على الخلط بين المفاهيم الذي يفترضه « التوازن التام للسوق » الذي يتم الوصول اليه (في رأي والراس) عندما يكون الطلب الاجمالي الفعلي ، بالنسبة لكل سلعة ، مساوياً للعرض الاجمالي الفعلي . وعندما تتوازن السوق على هذا النحو ، فان كل الاسعار تحدد فيها ، كما يؤكد والراس — ويرى معظم علماء الاقتصاد في هذا « الاكتشاف » اسهاماً كبيراً في العلم — بالنسبة إلى بعضها بعضاً . واخيراً فيفترض في حالة التوازن ان تكون تلك التي يتحقق ، فيها ، الاشباع الاقصى ، وهو ما ينجم (راجع المعالجة السادسة حول منحنيات الطلب) عن كون سعري مادتين معينتين متوازنين عندما تكون بينهما العلاقة

نفسها الموجودة بين منفعتيهما الهامشيتين . وما لم يتحقق هذا التساوي يجد المستهلكون مزية في تعديل تركيب مشترياتهم ، وبالتالي تركيب الكميات المنتجة . وقد طرحت تعريفات اخرى للتوازن العام ولكنها ترتد ، كلها ، إلى الفكرة القائلة ان الاسعار والكميات تقع ، في سوق يفترض انها تنافسية تماماً ، على مستوى يتم ، فيه ، الحصول ، على الاشباع الافضل .

اننا نستطيع ان نستخلص ، منذ الآن ، مما قلناه في الفصل التاسع حول طبيعة النظام الاقتصادي الفكرة الحدسية ، نوعاً ما ، التي تقول ان مدلول « التوازن » غير متكيف مع اقتصاد التبادل . فلا تكون في حالة « توازن » الا الأنظمة المغلقة ، كمركب كيميائي داخل انبوب اختبار . أما النظام الاقتصادي فهو نظام مفتوح على الطبيعة التي يستعير منها الطاقة التي يردها على صورة عمل . وعمله يستبعد التوازن بالمعنى الذي كانت تفهمه الفيزياء التقليدية من هذه الكلمة . وقد انتهى علماء الاقتصاد الليبراليون المحدثون إلى وعي ذلك بصورة مبهمة مهما كانوا عالقين في مفهوميتهم غير المناسبة . وقد حاولوا ، للخروج من هذا الوضع — دون ان يتوصلوا إلى ذلك قط ، حقاً — الانتقال مما سموه بالتوازن « السكوني » إلى التوازن « الديناميكي » . ولكن ، ما هو النموذج الاقتصادي الذي يدخل الحركة بصورة بعدية ؟ ذلك هو النقد المركزي الذي سنتوسع فيه ، هنا ، ضد نموذج والراس . ان هذا النموذج محجوز من جانب الطلب ومن جانب العرض معاً ، وذلك : لانه يستند إلى تصور خيالي لـ « الطلب الفعلي » (راجع نقد منحنى الطلب) اولاً ، ولان نموذج المنافسة الكاملة المزعوم يقوم في الواقع ،

ثانياً ، على تنظيم احتكاري للسوق ، وهو ما ينجم ، حتماً ، عن الصلة التي أقامها ، منذ البداية ، والراس — وكل خلفائه بعده — بين القيمة والندرة .

حركية النموذج الريكاردي لاقتصاد المنافسة .

من المناسب ، قبل الشروع في فحص النموذج الوالراسي الذي ما زال الاقتصاد السياسي يستند اليه — مع الاسف — اليوم ، ان نرسم بخطوط كبيرة النموذج الذي بني ذلك النموذج ضده والذي ذكرت خصائصه ، بصورة عابرة ، في هذا الكتاب .

ان الخاصة الاساسية للنموذج الريكاردي للسوق التنافسية هي انه ، من حيث الانشاء ، متحرك . وحركيته مؤمنة من حيث ان رغبة الاستهلاك ، أو الحاجة ، لا تنغلق في « منحنى الطلب » . ولننظر ، عن كثب ، إلى كيفية عمله .

١ — المنافسة ، في سوق تنافسية ، هي ، بكاملها ، من جانب العرض . فسوف يزيد المنتجون انتاجهم حتى البرهة التي يرتد ، فيها ، سعر السوق إلى حوالي كلفة الانتاج (بما فيها الربح) وفق سيرورة ذكرنا بها مرات عديدة ، في هذا الكتاب (راجع ، بشكل خاص ، الفصول : الاول والعاشر والثاني عشر والخامس عشر) . وعلى هذا المستوى ، تلبى كلية الطلب المليء . واذا لم تلب ، فان العرض سيزيد . وقد ناقش علماء الاقتصاد طويلاً بصدد الشروط التي يجب توفرها من أجل ان تعد سوق ما تنافسية . ولا يوجد ، منطقياً ، سوى شرط واحد هو : ان يكون العرض المجدي غير محدود .

ومنذ ان تصبح مادة ما ، لسبب أو لآخر ، نادرة ، فان المنافسة تنتقل إلى جانب المشترين . ونتائج هذا التنافس معاكسة ، تماماً ، لنتائج تنافس المنتجين .

فنتيجة تنافس العارضين هي ، دائماً ، الهبوط بالسعر (إلى حوالي مستوى كلفة الانتاج تقريباً) . ونتيجة تنافس الطالبين هي، دائماً ، الارتفاع بالسعر حتى النقطة التي ستصبح ، فيها ، الكميات المطلوبة مساوية للكميات المعروضة (٢٢) . فالعرض ، اذن ، وليس الحاجات ، هو الذي تعرف الندرة بالنسبة اليه : فلا توجد ندرة عندما تكون مادة ما متوفرة بشرط واحد هو الموافقة على دفع كلفتها . وهكذا ، فان السيارات واجهزة التلفزيون ليست نادرة في مجتمعاتنا على الرغم من انها ما زالت غير ممتلكة من جانب كل الذين يرغبون فيها . ويقودنا هذا إلى صياغة الخاصة الثانية للنموذج الريكاردي .

٢ ــ سلم الاسعار مضبوط من جانب سلم القيم (أو كلفة الانتاج) . ومن أجل ان يكون الامر كذلك ، يجب ، ويكفي ، ان لا يكون هناك لجم من جانب العرض . واذا كان هناك تمسك باللغة غير المناسبة التي يستعملها علماء الاقتصاد منذ والراس ، فسوف نقول ان الاسعار تكون في حالة « توازن » عندما يعكس معدل التبادل بين جهاز تلفزيون وسيارة أو بين هذه الاخيرة ورحلة إلى جزر الباهاماس ، مثلاً ، كما يظهران من سلم الاسعار الموجود في السوق إلى درجة كافية ، العلاقة بين كميات العمل المكرسة لإنتاج هذه السلع أو الخدمات المتنوعة (مع حسبان حساب لتأثير معدل الربح الذي اشرنا اليه في الفصل السابع) . وبدلاً من تعبير « سعر التوازن »

هذا المستخلص من الفيزياء النيوتونية ، كان ريكاردو يتحدث ، كما نعلم ، عن اسعار « ضرورية » أو عقلانية .

٣ – ينجم عن ذلك ان سلم الأسعار ، حتى حين يكون على اقصى درجة ممكنة من العقلانية ، لا يقتضي اي توازن قبلي بين مختلف رغبات المستهلك أو حاجاته التي يجب تلبيتها . ففضلاً عن استحالة تعريف مثل هذا « التوازن » موضوعياً (نظراً لطابع الحاجات الذاتي) ينبغي ان نلاحظ ان درجة تلبية الطلب تتوقف ، في سوق تنافسية ، على مستوى كلفة انتاج السلعة المرغوب فيها وليس على شيء آخر . وهكذا ، فان الرغبة في استهلاك الملح ملباة كلياً تقريباً ، في مجتمعاتنا ، لان انتاج الملح يكلف القليل جداً ولان الكمية المرغوبة ، بالسعر الذي يقدم به ، تتطابق ، تقريباً ، مع الكمية المطلوبة فعلاً . ولكن اجهزة التلفزيون ليست ، من وجهة نظر الانتاج ، كما بينت منذ قليل ، أكثر ندرة من الملح في مجتمعاتنا الصناعية من حيث ان احداً لم يواجه ، قط ، برفض لبيعه جهازاً بمجرد ان يرضى بدفع ثمنه الذي يقابل ، بصورة تقريبية ، كما بالنسبة للملح ، كلفة الانتاج ، بما فيها الربح المتوسط . وتأثير الندرة يتجلى بصورة متناوبة ، بالنسبة لبعض العلامات التجارية وبعض النماذج ، بآجال تسليم طويلة بصورة غير طبيعية ، ولكنه يحق لنا ان نعد هذا التأثير ، في الظروف العادية ، قابلاً للاهمال .

من هو الذي تخطر له ، عفوياً ، فكرة كون سعري الملح وجهاز التلفزيون ، فيما بينهما ، على العلاقة نفسها الموجودة بين الحاجة إلى

الملح والحاجة إلى التلفزيون مقيستين بواسطة « المنفعتين الهامشيتين » لهاتين السلعتين ؟ ومع ذلك ، فهذا ما يؤكده « معلم » الاقتصاد ، السياسي الحديث الذي يكتب : « في حالة الاشباع الاقصى ، تتناسب الندرات (٢٣) مع الاسعار » ، وهي القضية التي استخلصت منها المعادلة :

$$\frac{\text{س ص}}{\text{س ط}} = \frac{\text{ع ص}}{\text{ع ط}}$$

التي بينت ، فضلاً عن ذلك ، عدم وجودها . والحقيقة هي ان الحاجة إلى جهاز تلفزيون سيمكن ان تلبى بكمال تلبية الحاجة إلى الملح في اليوم الذي تصبح فيه كلفة انتاج جهاز تلفزيون من الانخفاض بحيث سيستطيع الجميع الحصول على الجهاز ، بالسعر المعروض ، اذا رغبوا في ذلك .

والشيء الوحيد الذي يمكن تأكيده هو ان التنافس بين الصناع يرد سعر المبيع باستمرار ، في النموذج الريكاردي ، إلى ادنى مستوى ممكن له مع أخذ تقنيات الانتاج المعروفة حالياً في الحسبان . وبهذا السعر ، تلبى الحاجات ، اذن ، بصورة أفضل مما يمكن ان تلبى بها في اقتصاد احتكاري : وهذا المعنى المحدود جداً هو الذي يمكن ، ضمنه ، وصف نموذج التنافس بأنه « الأفضل » . ولكن السعر « الضروري » الذي سينزع اليه « سعر السوق » لا يقتضي ابداً ، مرة اخرى ، التوزيع الامثل بين تلبية الحاجات حالياً : ولا يقتصر الامر على انه لا يقتضي ، بل ان النموذج يسلم ، كما سنرى الآن ، بأن « أفضل توزيع » لم يتحقق :

٤ — بما ان الرغبة في الاستهلاك ، أو الحاجة ، ليست حجماً قابلاً للصياغة الكمية ، فمن العبث السعي وراء تعريف القدر الذي تلبى به حاجة معينة بصورة متفاوتة الجودة . والشيء الوحيد الذي يمكن تأكيده هو ان التلبية لا تكون كاملة ما دام السعر على درجة من الارتفاع كافية لتثبيط عدد من المشترين الامكانيين (وهو ظرف لا علاقة له ، كما اشرت منذ قليل، بالندرة المعرفة بالنسبة للعرض) . فمعظم الحاجات هو ، اذن ، الذي لا يلبى تلبية كاملة : وبما ان سلم الاسعار لا يترجم اي « توازن » بين هذه الحاجات المختلفة المشبعة بصورة غير كاملة ، فنحن نتصور، بسهولة ، ان الرغبة في الاستهلاك ليست معينة ، ابداً ، بنظام الاسعار الموجود ، حتى ولو كان اقرب ما يمكن ان يكون من نظام الاسعار الضرورية أو العقلانية ، بل يمكن ان نقول ان الرغبة في الاستهلاك ، وهي بعيدة عن الاستقرار بفعل نظام الاسعار القائم ، تستمد من هذا النظام ، مهما كان ، اسباباً اضافية لعدم الاستقرار . وعلى هذا النحو تنصب الرغبة ، عامة، بصورة مفضلة . على اغلى المواد كما لو كانت قد احتدمت نتيجة للصعوبة النسبية في الوصول اليها .

ان الرغبة في الاستهلاك ، أو الحاجة ، ليست ، في النموذج الريكاردي ، مرتبطة ، من خلال نظرية ما للقيمة — المنفعة ، بالطلب الفعلي . فالرغبة في الاستهلاك توقف على الف عامل متحرك باستمرار من مستوى بيولوجي وسوسيولوجي وايديولوجي وسياسي الخ .. ولكن النظام الاقتصادي لا يعرف ، مباشرة ، الا الطلب الفعلي الذي رأينا انه ليس متحولة مستقلة على اعتبار ان « الطلب الفعلي » للنتاج

(أ) ليس شيئاً آخر خلاف العرض الفعلي للمنتجات (ب ، ج ، د ... الخ) ... المبادلة مقابل (أ). لنفترض أن الرغبة في الاستهلاك تنصب، فجأة ، على الملابس الصوفية : فسوف تنجم عن ذلك ، اذا استعملنا اللغة الشائعة ، « زيادة مؤقتة للطلب على العرض » سينجم عنها ارتفاع في اسعار الصوفيات بالقياس مع كلفة انتاجها (بما فيها الربح المتوسط). ماذا يعني ذلك اذا لم يكن يعني ان مبادلة الصوفيات (التي سأسميها النتاج «أ») بالمنتجات ب ، ج ، د ...الخ...لم يعد يتم قيمة مقابل قيمة؟ فعارضو ب ، ج ، د ، ... الخ سيكونون ، بعد الآن ، مرغمين ، للحصول على الكمية نفسها من أ ، على التخلي عن مزيد من ب ، ج ، د ، ...الخ . هذا ما يعنيه التعبير الملتبس: « الطلب يتجاوز العرض » . انه يعني ان التساوي في التبادل قد انقطع : فالنتاج الذي يتلقاه طالبو الصوفيات أقل قيمة من المنتجات التي يتخلون عنها للحصول عليه . ومنتجو الصوفيات سيتلقون ، اذن ، قيمة زائدة تمثل « ربحاً زائداً ». واذا جرى التنافس فيما بينهم ، فان كلا منهم سيحاول ان يحقق الحد الاقصى من الافادة من الوضع بزيادة انتاجه ، وهو ما لن يصعب عليه فعله لان الارباح العالية ستجتذب رأس المال إلى الصناعة الصوفية. وتزايد العرض يجب ان يعيد ، بعد زمن معين ، التساوي في التبادل اي التساوي بين القيمة الاجمالية للطلب الفعلي والقيمة الاجمالية للعرض :

٥ ــ ان حزام النقل الذي تعدل . عبره ، الحوافز المنقولة إلى السوق بواسطة الرغبة في الاستهلاك تخصيص القوى الانتاجية هو ، اذن (راجع أيضاً الفصل العاشر) ، عدم التساوي في معدل الربح

بين الفروع وبين المشروعات . وانعدام التساوي هذا يعني انه لم يتوفر الوقت للعرض من أجل التكيف مع الطلب الجديد ، أو انه يفترض ، بعبارة « اخرى » ، التنافس غير الكامل . ان الانتقال من التوازن المسمى سكونياً إلى التوازن المسمى ديناميكياً غير ذي فائدة ، في النموذج الريكاردي ، لان حركة رأس المال من عمل إلى آخر متضمنة في النظام منذ الانتقال : فالنظام ديناميكي لأن عمل المنافسة لا يمكن ان يكون فورياً حتى ولو زالت جميع العقبات التي تعترضها من الناحية القانونية : وليس السوق ، ولا يمكن ان تكون ، في هذا النموذج ، الا ناقصة ، في كل برهة من الزمن : وريكاردو يقول ذلك صراحة عندما يكتب ان سعر السوق هو ، دائماً ، سعر احتكاري بصورة متفاوتة (راجع الفصل الثاني عشر) : ولنقرأ — اخيراً — بانتباه ريكاردو الذي يفترض انه منظر السوق التنافسية تماماً والذرية (المركبة من عدد لا متناه من صغار المنتجين) ، وسوف نلاحظ شيئين : الاول هو ان المنافسة المسماة تامة لا تعد ، قط ، من جانبه وضعاً بل مبدأ تنظيم : فاذا نظم السوق بموجب هذا المبدأ ، فسيكون من نتيجة رد فعل المنتجين المستقلين عن بعضهم بعضاً ، بالضرورة ، رد سعر السوق إلى كلفة الانتاج (بما فيها الربح المتوسط) . ولكننا لن نجد — وهذا هو الشيء الثاني الذي اريد ان اشير اليه — في اي مكان ، كذلك ، في مؤلف ريكاردو تأكيد كون وجود عدد كبير من وحدات الانتاج شرطاً لازماً من أجل ان تعمل المنافسة : والشرط الوحيد الذي يطرحه هو ان لا يكون العرض المجزي محدوداً . وهو يكفي ، فعلاً ، لضمان ان يرتد سعر المبيع إلى مستوى كلفة الانتاج : وحتى لو لم يوجد في السوق سوى منتج وحيد للصنف (أ) ، كما

افترضت (في الفصلين التاسع والثاني عشر) ، فان النتيجة ستكون ، منذ ان يستحيل عليه تعيين حجم العرض على هواه ، هي نفسها التي تتحقق في حال وجود تعدد من العارضين : فسوف يعود التساوي في التبادل بعد مرور الاجل الذي يحتاجه هذا المنتج الوحيد ، الذي ليس هو مع ذلك محتكراً ، لتكييف سلال صنعه مع حوافز رغبة الاستهلاك (٢٤) .

« السوق الكاملة » لدى والراس ليست تنافسية .

لنفحص ، الآن ، بعد ان وصفنا اسس نموذج ريكاردي للسوق التنافسية بايجاز ، أسس نموذج « التوازن التام للسوق » المستوحى من والراس .

اننا نعرف ما يكفي من أجل ان نرفض ، منذ البداية ، ادعاء انشاء « توازن تام للسوق ، حتى ولو كان ذلك بصفة فرضية . لقد انطلق والراس من الفكرة القائلة ان المنافسة التامة يمكن ان تكون خالة . الا ان ذلك مستحيل . ونموذجه سيء البيان بصورة غير قابلة للعلاج لانه يستند إلى خطأ مفهومي يمنعه من ان يرى ان السوق التي يحاكم بموجبها ليست تنافسية . وهذا ناجم عن التصور الذي يكونه عن قيمة التبادل . فهذه الاخيرة ناجمة ، في كل الحالات ، عن الندرة . وقد كتب يقول : « لقد بينا ان كل الاشيـاء النادرة ، وهذه الاشياء وحدها ، ذات قيمة وقابلة للتبادل (٢٥) . ولا يمكن ان نتصور عبـارة أكثر امعاناً في الخطأ . فلا تعد « ذات قيمة وقابلة للتبادل » ، في نظر الاقتصاد السياسي ، سوى الأشياء التي لا تكون

نادرة لانها قابلة لاعادة الانتاج بقدر ما نريد « دون حد مرسوم لها تقريباً » اذا استعدنا تعبير ريكاردو (راجع الفصل الثاني عشر).

ان سوق والراس التنافسية المزعومة هي كما سأبين بعد لحظة مستنداً إلى النص ، سوق يكون العرض فيها محدوداً . وبعبارة اخرى ، يدور الامر ، في الواقع ، حول سوق احتكارية . والاسعار في موقف الاحتكار غير محددة ، بالتعريف ، على اعتبار ان العنصر الناظم الذي تشكله كلفة الانتاج لم يعد موجوداً . كيف يتوصل والراس ، في حديثه عن الندرة ، إلى تصور مدلول « سعر التوازن » أو ، كما يقول أيضاً ، « السعر المتوقف » ؟ لا يوجد ، للوصول إلى ذلك ، الا طريق واحد ، وهو لسوء الحظ الطريق الذي دفع اليه بالاقتصاد السياسي بعده . ففي نظام الاحتكار ، يكون السعر مستقراً شريطة افتراض امكانية معرفة حجم الاستهلاك المرغوب فيه . وكيف يمكن تحديد هذا الحجم ان لم يكن ذلك بافتراض ان الكمية المطلوبة تقابل التلبية القصوى ؟ ذلك هو بصورة مركزة ، مسار تفكير قلب ترتيب العوامل . فبدأ بطرح مسلمة كون « الطلب يجب ان يعد ، في ظاهرة التبادل ، الواقعة الرئيسية ، في حين يكون العرض واقعة ثانوية » (راجع الفصل الاول) .

والمثال الذي يبرزه والراس ليدعم « برهانه » يخونه عند الانطلاق : فبورصة القيم تؤلف ، بالنسبة اليه ، النموذج الاصلي للسوق التنافسية(٢٦) في حين انها عكسها تماماً على اعتبار ان العرض ، في البورصة ، قاصر ، بالضرورة ، على عدد السندات المصدرة حالياً . والاسعار لا تتوقف ، فيها ، الا على تفاعل العرض والطلب . فهي غير

خاضعة لأي قانون . وهذا هو ، دون شك ، السبب العميق الذي لا توجد ، من أجله ، طريقة مضمونة للربح فيها ولكون أفضل المحترفين لا يرون ، فيها ، سوى لعبة متقلبة .

ولكن ذلك ليس رأي والراس الذي يرى انه يوجد « قانون للعرض والطلب الفعليين » (٢٧) ، وهو قانون كان ريكاردو يرى فيه – وليس من غير المفيد ان نذكر بذلك هنا – منبع معظم اخطاء الاقتصاد السياسي (راجع الفصل الثاني عشر) . ويصوغ والراس هذا القانون كمايلي :

« اذا كان لدينا سلعتان ، فانه من أجل ان يكون هناك توازن في السوق بالنسبة اليهما أو سعر متوقف للواحدة منهما في الاخرى ، يجب ويكفي ان يكون الطلب الفعلي لكل من السلعتين مساوياً لعرضها الفعلي . وعندما لا توجد هذه المساواة ، ينبغي ، للوصول إلى سعر التوازن ، رفع لسعر السلعة التي يكون طلبها الفعلي اعلى من عرضها الفعلي وخفض سعر السلعة التي يكون عرضها الفعلي اعلى من طلبها الفعلي » . ويضيف والراس ، بعد ان كتب هذا ، كي لا يجهل احد ذلك قائلاً :

« ان القانون هو على صورة كان يمكن ان نغرى بصياغته فوراً بعد دراسة البورصة ، ولكن البرهان المضبوط كان ضرورياً » .

لننظر على اي شيء يقوم هذا الضبط بالنسبة لبعض النقاط الهامة . اننا ننتبه ، بمجرد ان ننظر إلى الامر عن كثب ، إلى ان والراس يصف ظاهرة التبادل على عكس ما تتبدى عليه ، بالضبط ، في الواقع وفي النظرية . انه يؤكد انه يجب عندما « يتجاوز الطلب الفعلي

العرض الفعلي » ان يتم « من أجل الوصول إلى سعر التوازن رفع لسعر السلعة » . ان هذا الرفع يجري على العكس من ذلك ، في سوق حقيقية ، عندما يجري الانتقال من التوازن إلى الندرة اثر محصول رديء أو حصار أو كل ظرف آخر يصعب ان يعد خاصة لـ « توازن عام » ومشمولة في ذاك الذي تصوره والرس .

اننا لا نفهم كيف يمكن للسعر ، في سوق تنافسية اي ، ولنكرر ذلك ، في سوق يزيد فيها العرض عندما تتجاوز اوامر الشراء الكميات المتوفرة ، أن يرتفع في الفرضية التي يواجهها والراس ، لان ذلك يقتضي ان يكون المنتجون قد ثبتوا ، اثر ما لا ندري من ضروب الضلال ، السعر في ادنى مستوى في الوقت الذي ما زال عرضهم ، فيه ، غير كاف لتلبية طلبات زبائنهم .

ان الآلية التي يشرع لنا والراس ، بها ، العودة إلى « التوازن» في الفرضية المعاكسة التي يكون، فيها ،« العرض الفعلي اعلى من الطلب الفعلي » ، هذه الآلية « تتوافق ، هي الاخرى ، الا في بعض الحالات ولفترات قصيرة جداً ، مع وجود سوق تنافسية . فالعودة إلى « نقطة التوازن » في هذه الفرضية ، تتم كما يقول لنا والراس ، بخفض للسعر . ولكن والراس ، وهو منطقي رديء ، لا يلاحظ ان وهم التناظر الزائف هو الذي يجعله يعد الفرضيتين اللتين يفحصهما على التوالي متعاكستين : فلا يمكن ، فعلاً ، في سوق تنافسية ، ان يحدث ، الا عرضاً ، ان ينتج المنتجون ، بصورة دائمة ، أكثر من الكمية المطلوبة (٢٨) : لنفترض ، على كل حال ، ان ذلك ما هو عليه الوضع نتيجة خطأ في التسويق . ان هذا الخطأ سيترجم إلى هبوط

في السعر . واذا هبط هذا الأخير إلى ما دون كلفة الانتاج ، فانه يستبعد ان تستعاد « نقطة التوازن » بهبوط جديد كما يقول مؤلفنا : فالوضع سيعود إلى حاله بعد ان يكون المنتجون قد صححوا خطأهم بخفضهم العرض ، وهو .. ما يرفع السعر . فلا نفهم ، حقاً ، إلى اي شيء تستند الشهرة التي ما زال يتمتع بها والراس (٢٩) .

ان كون هذا الاخير قد بنى نموذجه ، صراحة ، على فرضية كون الكمية معطاة سلفاً يبرز من نصه ومن المعادلات التي يطرحها : « ان منحنيات المنفعة والكميات الممتلكة هي ، اذن ، في نهاية التحليل ، العناصر الضرورية والكافية لاقامة أسعار التوازن الجارية » . وكون علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين لم يستطيعوا ، منذ ذلك الحين ، الخروج من هذا التناقض الذي لا يمكن تجـاوزه مثبت كذلك في مؤلفاتهم . وهكذا كتب عالم الاقتصاد الفرنسي ج . ديبرو ، في كتابه « نظرية القيمة » المنشور عام ١٩٥٩ ، مقدماً نموذجه للتوازن العام ، يقول : « ان العدد (ن) من المنتجين هو عدد كامل موجب معطى » . ويضيف موريس آليه الذي استعار منه هذا الشاهد (٣٠) التعليق التالي : « إن الدخول الحر للمشروعات في صناعة ما مواجه (من جانب ديبرو) ، ولكن هذه الامكانية غير مسلم بها ، في الواقع ، في براهين النظريات الثلاث الاساسية لوجود توازن . » .

كيف يمكن مواصلة الحديث عن توازن السوق اذا كان المعيار الوحيد الذي تعرف ، به ، المنافسة — اي الطابع القابل للاتساع (٣١) إلى ما لا نهاية للعرض المجزي — ليس مشمولاً بالبرهان ؟

ان جهل الوالراسيين لدلالة مبدأ المنافسة الذي جعلوا منه حالة

هو منشأ وجه آخر لعدم مصداقية نموذجهم . فقد كانوا مرغمين في اغلب الاحيان ، لبيان « التوازن » التام ، على اللجوء إلى فرضية كون الوحدات الانتاجية لا متناهية الصغر ، وهو ما لا يقابل اي وضع واقعي قابل للتصور . وقد انطلق احدث المؤلفين في نقاشات لا تنتهي حول « الحجم الافضل » لهذه الوحدات الانتاجية (٣٢) . وهذه المناقشة – يجب ان لا تتردد في كتابة ذلك – غير ذات موضوع على اعتبار ان الشرط اللازم والكافي لكون سوق ما تنافسية هو الا يكون العرض محدوداً (مع بقاء كل الامور الاخرى ، ولاسيما المردود ، على حالها) . لنفترض ان مؤسسة كهرباء فرنسا هي المشروع الوحيد الذي ينتج تياراً كهربائياً . ان السوق تنافسية اذا كان القانون يرغمها على تقديم كل ما هو مطلوب من التيار الكهربائي بالسعر المقابل لكلفة انتاجه الذي يشمل الربح المتوسط للسوق اولاً ، واذا كان يمكن تلبية كل طلب بالسعر نفسه (وهو ما يقتضي ، في مثالنا ، المردود الثابت للمحطات الكهربائية) ثانياً .

فيجب ، اذن ، من أجل ان يتحقق ، عملياً ، الشرط اللازم والكافي لوجود سوق تنافسية ان لا تكون للمنتج (أو للمنتجين) القدرة على التأثير في حجم العرض. وقد افترضت ، في مثال مؤسسة كهرباء فرنسا الذي ذكرته ، ان هذه القدرة سحبت منها بالقانون ، ولكننا نفهم انه من الصعب ، في الظروف العادية ، منع منتج وحيد ، أو عدد صغير من المنتجين ، من فرض ارادتهم على السوق . وهذا هو السبب الذي يمكن ، من أجله ، ان تعد السوق متصاعدة في صفتها التنافسية بمقدار ما يرتفع عدد المنتجين فيها (راجع الفصل الثاني عشر ، اللعبة بالعدد (ن) من الاشخاص) . وبعبارة اخرى ، فان تحديد

« الحجم الأفضل » للمشروعات المتنافسة شأن عملي أو ، اذا فضلنا ذلك ، شأن سياسي . فهو يتحول بموجب الظروف ، بموجب طبيعة النتاج والكيان الحقوقي للمنتج أو للمنتجين الخ ... وهو ليس شأناً منطقياً . وليس على نموذج مفهومي مكرس لشرح العمل العام لاقتصاد سوق ان ينشغل به .

التحديد الظاهر لتوازن السوق العام .

ان تحديد السعر لامد طويل يتوقف في النموذج الريكاردي ، كما ذكرت ، على كلفة الانتاج حصراً . فتكون السوق تنافسية عندما تجري المنافسة في جانب العرض . وهذا هو المعنى الذي ينكر هذا النموذج ، من أجله ، وجود « قانون » للعرض والطلب . ونص هذا القانون المزعوم (راجع الفصل الثاني عشر) خداع لانه يبدو كأنه يضع العرض والطلب على قدم المساواة ، وهذا مستحيل . ان هناك نوعين من السوق : سوق المواد القابلة للانتاج بقدرما يراد حيث تجري المنافسة في جانب المنتجين ، وسوق المواد النادرة — اي المواد المحتكرة لسبب أو لآخر — حيث تجري المنافسة في جانت الطالبين . ويجب البحث عن سبب قيمة التبادل في العرض ، في الحالة الاولى ، وفي الطلب في الحالة الثانية .

وبما ان والراس بنى نموذجه ، نموذج « السوق الكاملة » ، على فرضية محدودية الكمية المعروضة فانه يلي ذلك ان الطلب ، والطلب وحده ، هو الذي يحدد ، في مخططه ، السعر الذي يسميه سعر التوازن . وهذا هو النحو الذي كان ، فضلاً عن ذلك ، يفهمه به هو نفسه . وللوصول إلى هذه النتيجة ، يتصور والراس الطلب الفعلي متحولة

مستقلة عن العرض ، وهو ما يعارض النموذج الريكاردي الذي يرى ان العرض الفعلي للمادة (آ) ليس،في سوق تنافسية ، شيئاً آخر خلاف عرض المواد ب ، ج ، د الخ ... التي يجري التخلي عنها مقابل آ . وما هو مستقل عن العرض ، في النموذج الريكاردي ، هو الرغبة في الاستهلاك التي رأينا انها متحركة باستمرار وانها تجد ما يشبه الحافز الاضافي في نظام السعر « الضروري » كما ينشئه التنافس بين المنتجين . فأعلى المنتجات كلفة تثير ، عامة ، شهية الزبائن ، وينشأ عن ذلك ضغط دائم على جهاز الانتاج من أجل تخفيض سعر كلفة الاصناف المرغوب فيها (السيارة ، الثلاجة كانتا موضوعي ترف ، في البدء ، ثم اصبحتا من منتجات الاستهلاك الواسع) .

ومن أجل بناء استقلال الطلب الفعلي ، ينبغي ان يتوقف هذا الأخير ، في نهاية التحليل ، على الرغبة في الاستهلاك ، وهذا ما تعبر عنه معادلات والراس التي ليس من قبيل المبالغة ان الاقتصاد السياسي الحديث ما زال عالقاً بها بعد مائة سنة . انه يصوغ وظيفة الطلب في المعادلة : ل آ = ت آ (س آ) التي ينشأ منحنى الطلب بموجبها (يقابل السعر كذا من (آ) تلك الكمية المطلوبة من (ا) ،الخ ...) الا انه لا يوجد في سوق تنافسية ، كما رأينا ، سوى سعر واحد يتحقق ، فيه ، التساوي في التبادل . فالطالبون ، في كل الأسعار الأكثر ارتفاعاً ، ضحايا الصفقة لأن عليهم ، للحصول على (آ) التخلي عن منتجات تساوي أكثر منها . والاحتمال ضعيف في أن يرتضوا هذه اللعبة طويلاً . والقول ، على غرار والراس ، ان هناك « علاقة مباشرة وفورية » بين الطلب الفعلي والسعر يعني ،نوعاً ما ، رسم منحنى يحدد

ما هو مستعد لأن يخسره بيير للحصول على (آ) وهذا نفي للسوق التنافسية .

وتفترض معادلة الطلب ان العرض ثابت وتصف ما يجري في سوق يكون فيـه الأمر على هذا النحو . فاذا كانت كل المنتجات محدودة ، فما الذي سيحدد ، في نهاية المطاف، علاقات الأسعار بين مختلف هذه السلع ؟

ان ما يحددها هو الحدة المتفاوتة في الرغبة بامتلاك واحدة منها دون غيرها. وهكذا نرى ، في مزايدة علنية ، سعر صوان من طراز لويس الخامس عشر يرتفع إلى ما فوق سعر مقعد من طراز عهد الوصاية اذا كانت الموضة تنصب على الصوانات . وذلك هو معنى المعادلة ($\frac{\text{س ص}}{\text{س ط}} = \frac{\text{ف ص}}{\text{ف ط}}$) المذكورة قبل قليل .

فالسعر محدد، بموجب النظرية الليبرالية الجديدة ، بحدة رغبة الاستهلاك وحجم الطلب الفعلي تابع لهذا السعر .

أما بالنسبة للتوازن ، فيتم بلوغه عندما تكون اسعار مختلف السلع متناسبة مع منفعتها الهامشية . فيجد المستهلكون انفسهم ، اجمالاً ، في موقف أقل اشباعاً اذا طلبوا مقداراً من (آ) اقل قليلاً لاقتناء مقدار أكثر بقليل من النتاج (ب) والعكس بالعكس . وفي هذه الحالة ، يتم بلوغ « وضع الكفاية القصوى بالنسبة لتلبية الحاجات » . والنظام المحتجز ، فعلاً ، من جانب العرض بالانشاء محتجز ، كذلك ، من جانب الطلب بالاستنتاج لأن المشاركين في السوق ، بعد ان تم بلوغ

التوازن لسبب غير معروف ، يودون ، مع بقاء كل الأمور الاخرى على حالها ، تعديله .

الاسعار غير محددة ببعضها بعضاً .

تعدل الأسعار ، بموجب العرض والطلب ، طالما تستطيع « تحكيمات » ان تجري من سوق جزئية إلى اخرى . فاذا كان صوان من طراز لويس الخامس عشر ، مثلاً ، يساوي مقعدين من طراز عهد الوصاية ، في حين يبادل لقاء ١٠٠ شمعدان ويبادل المقعد لقاء ٤٠ شمعداناً ، فسوف يكون من مصلحتي ان اقتني ، أولاً ، صواناً لأبادله بـ ١٠٠ شمعدان تكفي ثمانون منها للحصول على مقعدين (ربح صاحب العملية : ٢٠ شمعداناً). والسوق لن تتوازن الا عندما يرتفع الطلب على المقاعد ومعدل تبادلها إلى مستوى يصبح ، معه ، سعر الصوان معبراً عنه بمقاعد (مقعدان / مقعد = ٢) مساوياً لنسبة سعر الصوان وسعر المقعد معبراً عنه بشمعدانات (١٠٠ شمعدان / ٥٠ شمعداناً = ٢) .

هذا ما يعبر عنه والراس في « نظريته » عن التوازن التام التي التقيناها ، أيضاً ، في الفصل الثالث عشر بصدد العملة : « لا يحدث التوازن التام أو العام للسوق الا إذا كان سعرا سلعتين معينتين ، بالنسبة لبعضهما ، مساويين لنسبة سعريهما إلى سلعة ثالثة » .

ولا نفهم ، لأول وهلة ، لماذا يبدو الشرط في هذه الأهمية بالنسبة لـ والراس . ألا يرد إلى حل مسألة حسابية بسيطة جداً ؟ انه

يتخذ ، في عيون علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين ، أهمية في هذا الحسم لأن كل الأسعار محددة ببعضها بعضاً (٣٣) عندما يكون الطلب هو العنصر الرئيسي لتحديد الأسعار . واذا اردنا ان نعبر عنها ، بسهولة ، بواسطة عملة ، فيجب ان نتصرف ، كما قال والراس ، بسلعة اضافية . ولكن ، لماذا تتخذ هذه السلعة صورة عملة كما يقترح والراس على ما يبدو ؟ في الواقع ، لا يقتضي النموذج الذي انشأه هذا الأخير ، البتة ، ان يكون للعملة هذا الطابع . ومن أجل ذلك ، يمكن ان نعد القرار الذي اتخذه وزراء مالية الغرب عام ١٩٧٣ بتزويد النظام النقدي المقابل بعملة رمزية تحسيناً وتكريساً اقصى للنموذج الوالراسي . فالسلعة — العملة ، في هذا النموذج ، موجودة ، فعلاً ، من أجل الشكل لأنها تستخلص قيمتها من الطلب الذي يمارس عليها حصراً . فلا توجد هناك ، اذن، عاقبة ، قبلياً ، لإبدالها بعملة مجردة وتقرير أن تكون العملة ، بعد الآن ، الدولار أو حقوق السحب أو اية علامة نقدية اخرى دون أي رجوع إلى الذهب .

ان سعر اية سلعة لا يحدد ، في اقتصاد يحكمه « قانون » العرض والطلب ، بكلفة انتاجها مباشرة . فوجود نقد — سلعة امر نافل . ومعدل تبادل العملة المجردة هو ، كمعدل كل المواد والخدمات الأخرى ، محدد بجملة معدلات تبادل المواد والخدمات الأخرى المتبادلة في السوق . وبما ان هذه العملة مستخدمة في تعريف اسعار انواع النقد بالنسبة لبعضها بعضاً ، فانه ينجم عن ذلك انها ، هي نفسها ، محددة بالقياس مع أنواع النقد المختلفة هذه (٣٤) ، وكل سند آخر غير مجد ، فعلياً ، في سوق خاضعة لـ « قانون » العرض والطلب . وانقطاع الصلة بين العملة، من جهة ، والذهب من جهة اخرى ، اي بين جملة انواع

النقد (التي يعبر عن اسعارها بالقياس مع هذه العملة)، من جهة، وسلعة معيارية من جهة اخرى ، يستنتج من التعريف الذي اعطاه والراس ، منذ قرن ، لما يسميه « التوازن الكامل للسوق » . وهذا الانقطاع ، وهو ليس « عقلانية جديدة » كما يدعي بعضهم ، هو محصلة بناء لا عقلاني .

ويقابل هذا البناء نموذج سوق عقلانية تحل محل « قانون » العرض والطلب المزعوم المنافسة بين المنتجين وحدهم . وفي مثل هذه السوق ، تتناسب الأسعار ، أو معدلات تبادل السلع فيما بينها ، مع كمية العمل الذي لزم تكريسه لصنعها (مع حسبان حساب لتأثير معدل الربح المحلل في الفصل السابع) . وينجم عن ذلك ان مدلول «التساوي في التبادل » يحل محل مدلول « التوازن العام » . فاذا لزم لصنع جهاز تلفزيون ثلث المجهود الذي يلزم لصنع سيارة ، فان السيارة ستنزع إلى ان تساوي ثلاثة اجهزة تلفزيون ، ولكـــن معدل التبادل هذا لايتوقف، بصورة من الصور ، على المعدل الذي يقوم ، مثلاً ، بين سيارة ومحراث أو بين جهاز تلفزيون ورحلة إلى جزر الباهاماس .

واذا اختير استخدام وحدة نقدية (دولار ، فرنك الخ ...) للتعبير عن معدل التبادل بين المواد والخدمات بمزيد من اليسر ، فانه ينبغي ، من أجل ان لا يزيف اعتماد النقد في دارة التبادل المعدلات التي يجري ، بموجبها ، تبادل السلع بصورة ذات دلالة ، ان تكون لهذه الوحدة نفسها قيمه تتناسب مع كميه من العمل . وبعبارة اخرى ، يجب ان تمثل الوحدة النقديه قيمه نتاج العمل (مثل وزن ذهب مستخرج ومصفى مثلاً) . وهذا النتاج للعمل الذي جرى اختياره اصطلاحاً .

كمعيار قيمة هو عملة النظام : والقيمة ليست محددة ، كما هو الحال بالنسبة للعملة « المجردة » ، بقيمة جملة المواد التي يعبر عنها معدل التبادل . فالقيمة محددة موضوعياً · فتبادل سيارة ،مقابل ١٠,٠٠٠ ف اذا كانت كمية العمل اللازمة لاستخراج وزن الذهب الذي يعرف قيمة فرنك تساوي ، بصورة تقريبية ، جزءاً من عشرة آلاف من كمية العمل المكرسة لصنع سيارة (مع حسبان حساب لما قيل في الفصل السابع حول تأثير معدل الربح) :

وتحددالاسعار بالنسبةلبعضها بعضاً ، في النموذج الليبرالي الجديد، في اتجاه آخر أيضاً · فسعر السيارة ينجم عن جمع سعر « العمل » (الاجر) وسعر المواد الاوليه الخ .. وليس الامر كذلك في نموذج اقتصادي عقلاني يبلغ فيه ، سعر السيارة ، معبراً عنه بأجهزة تلفزيون ، ٣ وحدات ويكون الاجر معرفاً ، فيه ، بوصفه النسبة المئوية من الوارد الخام التي ستدفع للعمال .

ولنستعد مثالنا حول الغزال والسمكات من أجل ان نبرز جيداً الفرق بين كلفة الانتاج لدى الليبراليين المحدثين وكلفة الانتاج المحددة موضوعياً من جانب ريكاردو : فالغزال يساوي ، بالنسبه لريكاردو ، ٣ سمكات اذا لزمت الكمية نفسها من العمل لاقتناص الاول وصيد الاخرى (مع اخذ ما كان قد قيل حول تأثير معدل الربح في القيمة بعين الاعتبار) . فاذا لم يزيف التبادل ، فان الصياد سيتلقى ٣ سمكات مقابل غزاله : وهذه السمكات الثلاث هي التي سيتقاسمها مع مساعديه (اجرائه) ولا شيء أكثر من ذلك : فاذا كان معدل الربح (بالنسبة للنتاج الخام هنا) ٣٣,٣٣ بالمئة ، فان الصياد الرأسمالي سيتلقى سمكة ،

وسوف يتلقى اجراؤه السمكتين الاخريين ويقتسمونها فيما بينهم :
واذا زاد الاجر ، فان معدل الربح سينخفض بالضرورة · فعندما سيتقاضى الاجراء سمكتين ونصف السمكة مثلاً ، فان الرأسمالي لن يعود يحتفظ لنفسه بغير نصف سمكة (معدل الربح الجديد ١٦,٦٦ بالمئة) :

وقد يظن ان المحاكمة لا تنطبق الا بشرط احترام مبدأ التساوي في التبادل : ولكن تلك ليست هي الحال على نطاق الاقتصاد كاملاً : لنفترض ان صيادنا توصل إلى تزييف التبادل لصالحه واقنع صياد السمك ، بطريقه أو باخرى ، بأن يتخلى له عن ٦ سمكات مقابل غزال واحد : ففي هذه الحالة ، يمكن لربح الصياد واجر مساعديه ان يزيد بصورة مؤقتة بالقيمة المطلقة · فاذا كان معدل الربح ٣٣ بالمئة ، فان الصياد سيتلقى سمكتين (بدلاً من سمكة واحدة سابقاً) : وسيتلقى مساعدوه ٤ سمكات (بدلاً من سمكتين) : واذا كان معدل الربح ١٦,٦٦ بالمئة ، فان الصياد سيتلقى سمكة (بدلاً من نصف سمكة) وسيتلقى مساعدوه ٥ سمكات (بدلاً من سمكتين ونصف السمكة) الخ :: ولكن من هو ذاك الذي لا يرى ان التزايد المتواقت لازدهار الصياد ومساعديه سوف « يدفع » ، في الموازنه النامية للتبادل (راجع المعالجة الثالثة) ، بانخفاض في ازدهار صياد السمك ومساعديه على اعتبار انه لن يكون لهم ، مع معدل التبادل الجديد (غزال =٦ سمكات) ، ما يتقاسمونه سوى نصف غزال حيث كانوا يتلقون غزالاً كاملاً سابقاً :

ولكن المدرسه الذاتية الحديثة ، وهي غير قادرة على استيعاب

فعل التبادل في كليته ، تحسب كلفة الانتاج كما تظهر لكل من المتبادلين الذين لا يعون ، بداهـــة ، الشروط الموضوعية التي تحدد معدل التبادل في سوق تنافسية : فصيادنا ، مثلاً ، يقتصر على ان يتبين (في الفرضية الاولى حيث لا يزيف التبادل ويبلغ معدل الربح ٣٣,٣٣ بالمئة) ان النفقات ، أجرا ، تساوي سمكتين . وهو يضيف إلى هذا الانفاق ربحه ليحدد سعر المبيع : فاذا تبين في السوق ان الصياد وجد مشترياً باقتضائه ، مقابل غزاله ، سمكة زائدة فوق السمكتين اللازمتين لمواجهة الاعباء الاجرية (٢+١=٣ سمكات) ، فكل شيء يجري على ما يرام . لنفترض ان مساعدي الصياد ينتزعون من رب عملهم نصف سمكة زيادة : ان الصياد سيحاول المحافظة على ربحه السابق ويعرض الغزال بسعر ٢,٥+١=٣,٥ سمكات . واذا كانت السوق تنافسية ، فانه سوف يكون عليه خفض ادعاءاته بسرعة لانه لن يجد مقتنياً بهذا السعر .

وبما ان المدرسة الذاتية تجهل قانون القيمة فان تحديد السعر يتم ، دائماً ، بالنسبه اليها ، بمجرد جمع مختلف عناصر الكلفة : لنفترض ان التبادل قد زيف وان الصياد توصل ، في الموقف الذي اتيت على ذكره ، إلى اقناع صياد السمك ، بصورة دائمة ، بالتخلي له عن ٣,٥ سمكات مقابل غزال . ان المدرسة السيكولوجية سوف تستنتج ، من ذلك ، ان قيمة الغزال ، أو سعره ، تبلغ ٣,٥ سمكات وسوف تقيم حساباتها على هذا الاساس في حين ان هناك ، في هذه الحالة ، بكل بداهة ، انحرافاً فظاً بين السعر الفعلي (سعر السوق) وقيمة الانتاج الاجتماعية أو كلفته . وهذا المثال الاخير يبين أيضاً ان هناك

بين السوق التنافسية التي ينتهي ، فيها ، مبدأ التساوي في التبادل بالسيادة والسوق التي يسيطر فيها الطلب سيداً فرقا في الطبيعة . ومع ذلك ، فان فكرة عدم وجود سوى سوق واحدة هي التي تستند اليها « نظرية » « التوازن العام » :

وذا كان مفهوم « التوازن » الذي يبلغ هذه الدرجة من سوء التكيف مع الاقتصاد السياسي يجب ان يستعاد من جانب هذا الاخير ، فانه يجب ان لا يطبق على « موقف كفاية قصوى » يستحيل تعريفه ، بل على توزيع المداخيل (قسمة النتاج الخام إلى نتاج صاف واعادة تكوين لرأس المال). واذا كان النتاج الصافي غير كاف ، فعلاً ، لمواجهة تكون رأس المال الجديد ، فسوف ينجم عن ذلك « اختلال في التوازن » سيحاول المنتجون استدراكه ، وهو ما لن يكون ممكناً ما لم يتأقلم النظام النقدي مع العملية بسياسة تضخم :

* * *

هوامش الملاحق

١ — يزيل الغنى الرائع للمفردات الانكليزية الالتباس احياناً . ويتفق لريكاردو ان يستعمل لفظة (العمل) التي تعني دائماً « نتاج العمل » .

٢ — رأس المال ، الكتاب الاول ، الفصل السادس .

٣ — المرجع السابق ، الفصل السادس .

٤ — رأس المال ، الكتاب الاول ، الفصل السادس هذه القضايا التي أذكرها ، هنا ، متعاقبة ، تظهر في الكتاب مقطعاً متصلا .

٥ — السعر الطبيعي للعمل هو السعر الضروري لاعطاء العمال وسائل العيش وتخليد نوعهم .

٦ — راجع مثلا ، ماكس بلوغ : « المحتويات الاختبارية للاقتصاد الريكاردي » مجلة الاقتصاد مجلد ٦٤ ، ١٩٥٦ .

٧ — لو حلت العملة الورقية حلولا كاملا محل الذهب في التداول الداخلي (وهو ما جرى في انكلترا خلال الحروب النابليونية اي في العصر الذي كان يكتب فيه ريكاردو) فان الحالة ستكون ، بالضبط ، هي نفسها كما يبين ريكاردو .

٨ — (راجع الفصل التاسع) . ان كلمة « طبيعي » تقتضي عزل هذا العامل أو ذاك حسبما نطبق هذا المفهوم أو ذاك . فاذا دار الامر ، مثلا ، حول تعريف السعر الطبيعي فسوف نفترض ، كما رأينا ، ان السكان العاملين يبقون كما هم . واذ دار الامر ، الآن ، حول تعريف المسيرة الطبيعية « لمجتمع ، فسوف نعيد ادخال المتحولة التي يؤلفها ، بشكل بارز ، السكان . ولدينا هنا ، مثال صارخ على الانتقال من الاقتصاد السكوني إلى الاقتصاد الديناميكي . الا ان انشاء نموذج للاقتصاد الديناميكي لا يمكن ان يتم بهذه الطريقة التي تقوم على عدم ادخال المتحولات الا تدريجياً ، بقدر ما نعرف سلوك العوامل المبحوثة في فرضية اقتصاد سكوني .

٩ – الذي تم الحصول عليه مقابل الآلة .

١٠ – أو ، وهو الامر نفسه ، قيمة المدخر (غرام ذهب هنا) التي راكمهابيير ، سابقاً ، والتي تخلى عنها لبول لاقتناء الآلة .

١١ – ان حساب هذه القيمة النسبية ، كما بينا في الفصل السابع ، يقتضي ، ان يكون معدل الربح معطى والا لن يمكن حساب اثر رأس المال المتراكم في سيرورة الانتاج في قيم التبادل .

١٢ – بما ان الاطروحة المعالجة في هذا الفصل هي ان المخطط العام للتبادل محتوى ، ضمنياً ، في النظرية الريكاردية للقيمة – العمل ، فسوف استشهد ، هنا ، بنص يثبت ان الفكرة التي تقول ان قيمة سلعة ما تشمل القيمة المنتجة بعمل مطبق، بصورة غير مباشرة، على صنع هذه السلعة نادى بها ريكاردو نفسه . فهو يكتب، في فصل « حول القيمة » ، القسم الثاني (ص ٣٩ من طبعة سرافا) مايلي « اذا لم يكن رأس المال من طبيعة قابلة للدوام ، فسوف يقتضي كمية كبيرة من العمل ، كل سنة ، للمحافظة عليه في حالة كفايتة الاجمالية . ولكن العمل المنفق على هذا النحو ، يمكن ان يعد منفقاً ، واقعياً ، على المادة المصنوعة (بمساعدة رأس المال الجامد) التي يجب ان تكتسب قيمة متناسبة مع هذا العمل » .

١٣ – القيمة المقابلة لآلة كلفت ١٠٠ ساعات عمل .

١٤ – من أجل التعبير الصحيح ، يجب ان يقال ان السلع المذكورة تشمل نسباً متماثلة من نتاج العمل المتراكم ونتاج العمل الجديد .

١٥ – جون هيكز : مؤلف سبق الاستشهاد به ، الفصل الثاني .

١٦ – كتاب ريمون بار المستشهد به سابقاً .

١٧ – هذا يعود إلى تحدب منحنيات عدم التميز . فلو تحرك مستهلكنا إلى يمين (ز) أو يسارها على المستقيم الذي يصل بين (خ / س ط) و (خ / س ص) فانه سيبلغ ، بالضرورة ، نقطة تقع على منحنى تميز من مستوى ادنى . وهذا الامر يبرهن عليه رياضياً اذا قبلنا ، على كل حال ، مقدمات المحاكمة الهامشية . وهنا ، أيضاً ، ازد القارىء إلى المؤلفات المتخصصة ، ولكن ذلك ليس ضرورياً لمتابعة نقدي لهذه المقدمات .

١٨ – موجز عناصر الاقتصاد السياسي الخالص ، الدرس الثامن .

١٩ – ينبهنا ريكاردو إلى الفرق بين معياره الفرضي والذهب . فخاصة معياره هي ان قيمته لا تتحول ابداً لان كلفة انتاجها تبقى ثابتة عبر الزمن ، وهو ما ليس عليه الامر ، بداهة ، بالنسبة للذهب .

٢٠ – مع حسبان حساب تأثير معدل الربح المشروح في الفصل السابع .

٢١ – الملاحظة نفسها .

٢٢ – الامر هو نفسه ، من جهة اخرى ، اذا زاد المردود واستثمرت ادنى الوحدات انتاجية في البيع ، لان ذلك يعني ان انتاج أكثر الوحدات كفاية لم يعد كافياً لتلبية الطلب. الا ان شرط الكلفة الثابتة لا ينطبق الا على فترة زمنية محددة . فبما ان المنافسة ظاهرة تجري في الزمان ، فان الريع يمتص ، عبر الزمن ، تأثير الندرة واضعاً كل المنتجين على قدم المساواة .

٢٣ – يلفت والراس انتباهنا هنا (عناصر الاقتصاد السياسي الخالص ، الدرس الثاني عشر) إلى ان ما يسميه « ندرة » هو حدة الحاجة الاخيرة .

٢٤ – للاسباب المشروحة في الفصل الثاني عشر. وبعد قليل ، تبقى اللعبة التي يشترك فيها ، العدد (ن) من الاشخاص أكثر نماذج السوق التنافسية احتمالا .

٢٥ – مرجع سابق ، الدرس الخامس .

٢٦ – المرجع السابق ، الدرسان الخامس والسادس .

٢٧ – الدرس السادس .

٢٨ – يحدث غالباً في الاسواق الزراعية لان المزارعين لا يتحكمون بالشمس ولا بالمطر .

٢٩ – هذا القلب لترتيب تعاقب الوقائع لا يثبت ، فقط ، عدم تماسك تفكير معلمي الاقتصاد الحديث ، بل يثبت ، أيضاً ، الشك الذي يمكن ان يراودنا في انهم لم يفكروا قط ، في خبرة مشخصة . أما المنطقي الصافي الذي هو ريكاردو ، فكان قد اكتسب خلال حياته المهنية ، ثروة عظيمة وكان يعطي نصائح جيدة لصديقه مالتوس الذي لم يكن يتبعها ابداً . فعبقرية التجريد تفترض ، بالضرورة ، ذهناً واقعياً بصورة أو بأخرى .

٣٠ – مجلة الاقتصاد السياسي ، ايار ١٩٧١ : « نظريات التوازن الاقتصادي العام والكفاية الفضلى – مآزق حديثة ومنظورات جديدة » . يقوم موريس آليه ، في

هذا المقال ، بنقد النظريات الحديثة للتوازن العام ولكنه يبقى ، وهو الذي كان اول حياته أكثر علماء الاقتصاد والفرنسيين ريكاردية ، في نقده اسير التصور السيكولوجي للقيمة . ويرفض موريس آليه التوازن العام للسوق ، ولكنه يستمر كذلك في الاستناد إلى تصور ذاتي للتبادل اذ يكتب : « يكون هناك توازن اذا لم يوجد ، في الموقف المدروس ، فائض قابل للتحقيق من جانب اي مادة » . ومفهوم « الفائض القابل للتوزيع » يقابل ، بالنسبة اليه ، « الكمية من مادة ما القابلة لان تحرر في تعديل للاقتصاد يترك كل قرائن التفضيل على حالها » . ومفهوم الفائض هذا لا يفيد الا في تهذيب مدلول « الدرجة الفضلى » الايهامي . فنحن بعيدون جداً عن مفهوم « الفائض » الموضوعي مفهوماً بمعنى النتاج الصافي ، محرك النمو وليس بمعنى ما لا نعلم من حالات « الكفاية الفضلى » . واخيراً ، فان مؤلفنا يخلص إلى ان « كل نموذج يكون ، في فرضياته أو في نتائجه على حد سواء ، متناقضاً مع معطيات الملاحظة يجب ان يرفض بوصفه غير صالح مهما يكن الجمال البديعي للمحاكمات الرياضية المستعملة في عبارة الاستنتاج المنطقي » . ولا يمكن الا ان نوافق على هذه النتيجة ملاحظين ان مجرد كونها في حاجة إلى ان ينصب عليها يبين من اين يأتي الاقتصاد السياسي .-واضيف إلى ذلك انه ليس هناك اي جمال بديعي حقيقي في المحاكمات ، رياضية كانت أم غير رياضية ، التي تؤدي إلى صياغة التوازن التام لان هذه المحاكمات صادرة عن خطأ فظ في الصياغة المفهومية .

٣١ — يعني « قابل التوسع إلى ما لا نهاية » ، هنا ، انه لا يتخطى اي امر شراء في السوق في النقطة التي يتوقف فيها الانتاج .

٣٢ — انه لامر ذو دلالة ان تعد الفرضية الوحيدة المقابلة لنموذج منافسة حقيقي عرضة للانتقاد في النموذج الذي درسه ديبرو . فهذا الاخير (وأنا استند إلى مقال آليه المستشهد به) يواجه الفرضية التي تكون ، فيها ، « مجموعات الانتاج متجانسة ، اي ان المردودات مفترضة ثابتة ، وفي هذه الحالة ، لا يعود النتاج كل وحدة النتاج ، في صناعة واحدة ، محدداً » . ان عدم التحديد هذا ، مضافاً إلى افتراض المردود الثابت ، يقيم ، كما نعلم ، شروط سوق تنافسية بالمعنى المضبوط .

٣٣ — بسبب المعادلة $\frac{\text{س ص}}{\text{س ط}} = \frac{\text{ف ص}}{\text{ف ط}}$ أو بدائلها .

٣٤ — اقترحت ، داخل لجنة العشرين ، عدة صيغ لتعريف حقوق السحب بموجب « كوكتيل من العملات » .

الفهـــارس

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
تصدير للطبعة الجديدة	٥
مقدمة	١٣
القسم الأول :	
من الاقتصاد الذاتي إلى الاقتصاد الموضوعي	٢٩
الفصل الأول :	
انقلاب أساس الاقتصاد السياسي	
عجز النظريه الاقتصادية الحديثة عن اصلاح المجتمع	٣١
هوامش الفصل الأول	٦٠
الفصل الثاني :	
الاكسير وصف سريع « سبق اجراؤه »	٦٣
هوامش الفصل الثاني	٧٢
الفصل الثالث :	
هل الاقتصاد الليبرالي فردي ؟ الإرادة الحسنه	٧٣
هوامش الفصل الثالث	٩٣

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الرابع :

ما هو رأس المال حيث يظهر فضل القيمة الماركسي ٩٥

هوامش الفصل الرابع ١٢٨

الفصل الخامس :

حيث يظهر عدم وجود « سوق العمل »

حول لعبة كلام في التاريخ بالمعنى ١٣١

هوامش الفصل الخامس ٢٠٦

الفصل السادس :

الربح في المخطط العام للتبادل ٢١٢

هوامش الفصل السادس ٢٨١

الفصل السابع :

نظرية القيمة العمل والحساب الحديث

لكلفة الاستثمار ، الحاسوب بوصفه رأس مال ٢٨٦

هوامش الفصل السابع ٣٠٩

الفصل الثامن :

بنية الرأسمالية ٣١٧

الموضــوع	الصفحة

هوامش الفصل الثامن	٣٩٥
الفصل التاسع :	
النمو الصفري والرأسمالية	٤٠١
هوامش الفصل التاسع	٤١٩
الفصل العاشر :	
حيث يصبح الاقتصاد سياسياً	
المنافسة الكاملة لا توجد حتى نظرياً	٤٢٢
هوامش الفصل العاشر	٤٤١
الفصل الحادي عشر :	
عهد المديرين	
البداية المتواضعة للاقتصاد الموضوعي	
دوافع رئيس المشروع ـ عقلانية المشروع	٤٤٣
هوامش الفصل الحادي عشر	٤٥٢

* * *

فهرس الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
القسم الثاني	
دور السوق في الاقتصاد السياسي	٥
الفصل الثاني عشر	
نظرية القيمة الموضوعية ــ تعرف موضوع الاقتصاد السياسي	٧
هوامش الفصل الثاني عشر	٥٣
الفصل الثالث عشر	
افضل نظام نقدي للتخلص من الذهب	٥٥
هوامش الفصل الثالث عشر	٨٩
الفصل الرابع عشر	
التضخم لم يعد يلبي حاجات المجتمع	٩٣
هوامش الفصل الرابع عشر	١١١
الفصل الخامس عشر	
هل نحن اغنياء	١١٥
هوامش الفصل الخامس عشر	١٨٤

الموضـوع	الصفحـة
معالجات ملاحق للفصول الخامس والسادس والثاني عشر	١٨٩
عرض منهجي لاطروحتي	
ريكاردو وماركس المتعارضتين	
حول « سوق العمل » الملحق الأول بالفصل الخامس	١٩١
ريكاردو « قانون الحد الحيوي الأدنى »	
المزعوم حول الاجور — الملحق الثاني بالفصل الخامس	١٩٩
الربح في المخطط العام للتبادل	
الملحق الأول بالفصل السادس	
الموازنة الناميه للتبادل بين بيير وبول	٢٠٣
المعاني المتنوعة لكلمة « رأس مال »	
الملحق الثاني بالفصل السادس	٢٢١
حول « مقدمة » بيير و سرافا	
الملحق الثالث بالفصل السادس	٢٢٣
نقد منحنى الطلب	
الملحق الأول بالفصل الثاني عشر : عناصر لنقد « التوازن العام »	٢٢٧
الملحق الثاني بالفصل الثاني عشر	
اصول مدلول « التوازن التام أو العام » للسوق	٢٤١
هوامش الملاحق	٢٦٧

٢٥٠٠ ط١/١٠/١٩٩٤

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية هو «نقد الرأسمالية» يلي عنوان فرعي (محاولة لاعادة الاعتبار للاقتصاد السياسي).

لم يعرف التاريخ عصراً من العصور بلغ فيه الاهتمام بالاقتصاد السياسي مابلغه هذه الأيام. فالعامل الاقتصادي هو في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع المحرك الأهم للجماعة البشرية. فـ «نقد الاقتصاد» معناه محاولة اخضاع مقولات الاقتصاد الاساسية (القيمة، العمل، السوق، الربح، التوازن العام...) والنظريات الاقتصادية (الماركسية، الليبرالية، والليبرالية الجديدة، والنظرية الحدية) والعوامل الطبيعية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد (تزايد السكان، شح الموارد الطبيعية او نفادها ومنها الطاقة بالدرجة الأولى؛ وايضاً الآلة المسفسطة...) لنقد عقلي يوضح حقيقة دور كل منها في مرحلة تاريخية يتسارع فيها تبدل العالم في افكاره وقيمه، تصوره للوجود، وفي المجتمع حيث يمارس الانسان فعاليته الاقتصادية.

فالكتاب ليس (كتاب اقتصاد بالمعنى المألوف للكلمة) كما يقول المؤلف في مقدمته. انه هذا وشيء آخر هو الاطار الاجتماعي للحركة الاقتصادية. وفي رأي المؤلف كما في رأي غيره من الاقتصاديين، ان بين مؤسسي علم الاقتصاد ومنهم آدم سميث ومالتوس وماركس وغيرهم، ريكاردو هو الأقرب الى واقعنا.

ولكن ريكاردو هو ابن الثورة الصناعية، فما السبيل لاستعادته او لاعادة قراءته في اطار الثورة العلمية - التقنية؟ هو والمجتمع الذي تكونه. يركز المؤلف تحليله في اطار اعم من علم الاقتصاد هو اعادة تنظيم المجتمع من جهة ومن جهة اخرى على الشرط الاساسي الذي يجب ان تستند اليه الدراسات الاقتصادية كي يصير الاقتصاد علماً دقيقاً الا وهو انشاء ابستمولوجيا نقدية، اي عملياً دراسة نظرية ناقدة للأسس التي يقوم عليها العلم من جهة وللأسس التي يجب أن يقوم عليها علم الاقتصاد.

فكتابنا الذي يكاد يكون موسوعة اقتصادية ينطلق من محاولة القيام بتحليل نقدي لأسس علم الاقتصاد. وهذاهو موطن جدته وجديته وأهميته. فهو لهذا يتوجه لا الى الاقتصادي وحسب بل الى كل انسان مهتم بالعلم وقيمة مفاهيمه الأساسية بوصفها مفاهيم اقتصادية.



طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٤

في الأقطار العربية مايعادل	سعر النسخة داخل القطر
٢٠٠ ل.س	١٠٠ ل.س

Bibliotheca Alexandrina
0600432